





N^o 641 du
catalogue
manuscrit

ارتشبا
الزهاكل
مزمع
لشهره
وكانه التعريف

BULAC

بسم الله الرحمن الرحيم .: وحلى الله على سيدنا محمد

الاسباب الخافض والمنتون من تبصرة ابراهيم في
انضاض بالوشاية الاموال واعا اثار قوم على بيت رح
واخر واما فيه والناس ينخرون ولم يشهدوا على ما
ما اخذوه ولا علموا انهم اعاروا عليه وانتهبوا
ابن افاصح وابن اما جشون الغول قول المنتهب
مع بعينه لان ما لك فال منتهب الصرة في تلها
عدد هذا الغول قول المنتهب منه مع بعينه
وان ضلته وان حبيب الغول قول المنتهب
فيما يشبه ان يملكه ويحمل على انما لم يجر
الزعيم قال مالك فيمنع خل عليه السر
منه عدو وانتهبوا ماله وارادوا قتله فبا
ثم اصرى انه عن فهم اهو مصدق عليه
اذا كانوا معو فيمنع بالسرقة مسمتعين
دخله البينة قال هو مضطرب وفقر في
في زمان على حبي الله عنه وجر ما هم عن
بقوله وتكلم عفوثة موجعة ولم
اقتروا من قبحه ابراهيم من انظر
اعلاء والله اعلم

قوله قال الزا زعيم خلافة السلاطين
في سلكه في قبحه ابراهيم من انظر
من كل انتهر خلافة دار المدين عيسى
نحو السلاطين في الاما وقيل ان السلا

بسم الله الرحمن الرحيم .. وصلى الله على سيدنا محمد وآله

4

الاسباب الخافض والمنتون من قسرة ابن ورجون في
انضابا بالوشية الاموال واذا اثار قوم على بيت رجل
فاخر او ما فيه والناس ينخرون ولم يشتهروا على معاينة
ما اخذوه ولا غلبوا انهم اثاروا عليه وانتصروا فقال
ابن القاسم وابن الماجشون القول قول المنتهب منه
مع يمينه لانها لك قال في منتهب الصرة في ثيابان في
عدد ما القول قول المنتهب منه مع يمينه قال في
وان كان ثمة وان حبيب القول قول المنتهب منه مع يمينه
فيما يشبه ان يملكه ويجعل على المالك جمع ومن كتابا
الزبيدي قال مالك فيمن خجل عليه السر او قسم فوا
مناعدوا وانتهبوا ماله وارادوا قتله فارتفع عنهم ودارتهم
ثم امر انه عن يمينه بلا شفعة مستعجلين لها الزبيدي ان
يخلص اليه قال هو موقوف وفرضت هذه بالمرئيه
في زمان علي بن ابي طالب عنه في ميم عن رضى الله عنه
بقوله وتكلم عفوته بوجهة ولم يخلص اليه
استمر من يمينه ابن ورجون من القزكو

اعلاء والله اعلم

قبه قال الزبيدي خلافا للسلار في قولهم بشفرة شفو
فسيلا عن يمينه داره ما جاز له في خبره ما جاز غيره
من كل انتصر خلافا دار المدين في خبره ما جاز غيره
نحو السليمان لا ما جاز خلافا للسلار في الخبر عفو



القبض بالمرئيه
الاموال

من يمينه وادعاه الله
على جميع وجهه في قولهم
بشرارة من يمينه
بشرفه من يمينه

من يمينه
السلار في قولهم
المرئيه

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحمد لله الذي جعل في كل سنة من سنه مناجاة مناجاة
 بعز استعانتهم حمد لتعظيم شهودهم في كل سنة من سنه
 وبليته شهودهم في كل سنة من سنه وفي كل سنة من سنه
 المحظ ما صورته شهودهم وتحت بكتب العمل وباعلي
 حمد لتعظيم طابع الشيوخ الفاضل حمدان عن فاضل البلد المذكورة
 متعظيمهم شهودهم في كل سنة من سنه وفي كل سنة من سنه
 في كل سنة من سنه في كل سنة من سنه في كل سنة من سنه
 شهودهم الحمد لله سميع متعظيمهم من الشيوخ الفاضل
 العاضل النايب بالاعطام الشريعة بالبلد المذكورة الواضع
 كل بعد اسلم حمد لله اعلاه الاذن بكتب العمل رسم الوشيع
 المضطربة اعلاه لتوجه موجبه اليه ولاداء شهودهم شهودهم
 لديه عطفه الله واحسن اليه شهودهم على استملاذ به الله وهو
 على العمل حال الاستعداد عليه من علم انه النايب حيث ذكر وان الخ
 البشار واليه هو ختمه المقصود منه الجارية احكامه وكبر
 وتقرير عاين بالماله الجارية شهودهم طرا العمل الحمد لله وجه
 لم يمد بصوره ولم يمد اعينهم فانهم قد له يدان لم يمت بل حرج
 وبمنه جالت على الامانة والله يضحك لا يضحك عبادة من عيني ما
 شفقة واما اسنان لسنه شهودهم في كل سنة من سنه
 كيف يتعظيمهم الله اعلاه بعينه واحكم الحمد لله **مجلسه**

الحسنة على
 (الجنة)

فانهم احكامهم من زيادة من كل الشهر والاول الغنوي فتشهدون
 او تفتنون على ادرى من كل قانه فذهب الشيوخ فدان ابن
 كفاية
 الامانة قوله قد تشهد على الزور وما افقت من العمل والعز ولا من اهل

الحسنة

الذين يهود عندهم يسمونهم بالقبائل والنقولات وعند ابن كنانة
 لا تقبلون بل ان قالوا وجدوا اذ انتم يهود كما قال يسمونهم وان
 بنو الكنانة انتم قد عيسى به بالكل فلما بعد اقبسوا اليه واستأذنه فلهذا
 ايه فلما يود بالان يقصد به اذ انتم و قوله كالمصير كذا بت ايه فلما ادب
 في كنه اذ اراد به الاخبار واما ان اراد به اذ انتم فليدع انتم
 تفر من شانهما اللغات فلهذا كذا المسيح على شانهما الحضر بلعظه
 فصل في هذه المسئلة اختلف في الصدقة بالجزم المشاع على الكيم

اذا اذاه مع المتصدق فلما جاز له مالك ومن لم يصب منه هبة وهو
 القول المعلوم به **فسر** اختلف قول مالك في ايه في الرجل يتصدق
 على ابنته الصغير ينصب ما يملك او يجر منه او بعة من ابله او غيرها
 ويجوز ذلك بعدة اجاز له ذلك **فسر** وجعله ينصبها بملكه الهبة
 او بملك الجرم ومرة منعه وفلان يكون له شئ حتى يعرف ما يتصرف
 به يعينه **فسر** فلما يعرف الشيوخ اختلف فيمن تصرف في من
 ماله على الامشاعة على ابنته الصغير هل جاز له له ام على احوال اخر
 ان جاز له له جائزة سواء اقبل الباي لنفسه او تصرف على كيم
 او على السبل وهو قول مالك والثالث عدل من هذا وهو قول اصبح
 والثالث ان جاز له له جائزة ان يقبل الباي لنفسه او تصرف في
 السبل ويجوز ان تصرف على كيم فلا يجوز الباي لنفسه
 وللصغير بل ان لم تكن الكيم لا حصته بطر نصيب الصغير فقط

فلما انصرفوا ذهب ابن القاسم الى ان تقسم من الشئ من ابن عبد الرزاق **قف**
 على هذه المسئلة انه اصل عن الزوج الصداق اقبير او وليه في
 اصل العقد انهم في ذلك الحامل يطلب به طواف الزوج في عمره وبشره
 وصحته وموته وما يرجع به الحامل ان كان باعاً الزوج وان طلقه
 اختلفت الابنة من راس مالها وان لم يترك شيئاً فلهما على

ادوا اوله كوز
 فاصرا الادب ادب

فما جاز في المشاع
 على الابن الحبيب

انصرف على الابن الحبيب
 صنف مله او غيره

في الجرم المشاع
 على الابن الحبيب

في اصل العقد
 في عمر الزوج

الزوج الا ان يكون في **خلعها** **بما سبب** له اليه الا بدفع
 صداقها وانما لو كان الحمل بعد ثبوت الغنى عا الزوج لكان
 حكمه حكم سائر النساء ويؤخذ به في حياته ويطلق بعد
 وفاته كهيبة لم تقبض من اقول ابن الفاسم وقل ابن النعمان جشوف
 يلزم منه في الحياة والموت كما في الحواشي تلزم عنه وان لم تكن على اصل
 في مؤثله من الفاسم كتاب الحائض من المدة وانه اذا اخل بال
 قبل ولد بعد ان به كيجز فعات فابر له قبل ان يؤخذ منه وانه يؤخذ
 من تركته **الهي** **مسئلة** وللصراة لا متعلق من الزوج حتى يدفع كل واحد
الحامل **اليها** **النقد** وان اعرض به لم يكن للزوج سبيل اليها الا ان
 يدفع نقدها فان دفعه وابتدأ بالهبة كان ابتداء الحامل في الحيلة
 والموت وابتغى ذلك شيء من ميراثه ان كان وارثا هذا اذا كان
 الحامل حيا وان كان ميتا وكذا في الزوج لانه في الحمل فهو واحد
 لهما كهيبة لو ارثت ولزمت له من مرضه كان الا ان يجبر ان
 يدفع ما تد من ماله وبنين بالهبة ويعارفه ويظهره شي وان
 فتح الا بال ثبت الحمل وان كانا حاملين بالزوج فمع ماله وان كان
 احراهما ان جمده في حوزة زنت له وصية له بنته رواه ابن الفاسم
 عن مالك والاشباه جازرواها مطلقا وانما جشوف عنه قال
 كتاب ابن المواز في اخذة البنات من زنته ان يكون اكثر من صداق
 الفل فلان بنته للعاس الزايد عاصرا فلان بنتها لابي حبيب ونجيز الزوج
 فيما زاد عما انزلت من صداق الفل ان زنتها ارضه من ماله او جازروا
 يلزمه شيئا واختلف على الغوريات في عكسية للزوج ان اخل فصار
 قارا ماله وابن النعمان جشوف لهما النصيب من ثلثه ولا ينشئ للزوج من
 النصيب الثلث فان ارضع الموت فغيره **الحكم** علم منه بعد المدة ومنه
 وقال ابن دينار وشيئا لهما من تركته لانه وان كان الحامل اجنبيا او من
 مبرورث نجدة **من** **نكته** **الحكم** والحمد اعلم من الشئ في العقيدة القاضي

فم
 اعرف ان زنا ولد الفل
 ولا يقال انهم طعيل
 والمرأة لا تستأجر من
 الزوج حتى يدفع لها
 الحمل على ماله
 حامل الصواب عن
 ابنه اذا كان ميتا
 الحنف
 هل يقع طلاق
 الزوج الصواب
 ان كان في صفا

والحق

مس

ابراهيم بن الحسن بن محمد بن عبد الرزاق بن عبد
توفي الحمد لله ~~في~~ النيس طامنا عن مسئلة في اوان رجل
وقعت بينه وبينه اخر مشاجرة عن امره في يوم عتيق ان احدهما
كلمه الا في مسكن كانت بينه تلك الصاعقة في بطنه في عتق
مصاريفه من ذلك وسال ايضا ما حكم الله في ذلك فاجبته والله
اعلم بان الجراح عارض بين ضربين فاق فيه العماثلة وهو الذي
فيه الغصاص وضرب لا يتاخر فيه العماثلة اما البوقد العول
وعلم العتق اما الكون من الضارب فيكون في لده في بده ومن ذهب
الموصا والمردودة والرسالة ان الواجب في الجايعة ثلث دينة
النفس فلان الامع يصون دينة عند اجمع العلماء عا ما في
كتاب عمر وابن حزم الذي كتبه النبي طامنا عليه وسلم حسن
بعث الى فران ان في النفس مائة من الابل الى ان طار في الجايعة
ثلث النفس والله اعلم فان في المختصر الجليل تاج الدر في جملة
الشيخ خليل الا الجايعة والامة فثلث الدينة فلان الشيخ في
في مغيرة فترا مستثنى من قوله في الجراح حكومة ولا مستثنى
منقطع لكن بعزة الجراحات فترا الشارع فيما ثبت معلوما
في الجايعة ثلث الدينة عمدا كانت او خطا وهم محتصة
في النقص والنقص والله اعلم الحمد لله ~~مسئلة~~ تجوز
للفاضض ضرب المتعمد مع قوة التلهضض في غير ضرب حد
ليصدق وان افرو وهو مضرب اعنى حاله فان ضرب ليضر
لم يعتبر اقراره تحت الضرب او ليصد فعن حاله فكم من به
وانتجبا اقراره فان افرو فلاب اقراره الاول اخذ بالثالثة وتجوز
الاعمال الاقرار الاول مع في اهد اهد ~~مسئلة~~ تغذي الاقل
في مجوز الشهادة ليلما تضع المصالح في الاقرار ونص ابراهيم

نص



تفسير

في علم مسئلة العتق
من ضرب ادرى الاخر
مسئلة في ضرب
جاء به فيها ثلث الدينة

الجملة في مسائل
الدين

مسئلة في الجاني
المتعمد ضرب في
غير ضرب يسميه اقرارا

اعرف شهادة
في الجاني

منصوصه قطع المدعي باخذ المدعي عليه **بذلك** لا التمس المصلحة
 به كان المدعي في الدرداء يمين على المدعي وماله يكن منصوصا من
 يمين التمس حلب المدعي عليه **بذلك** كان نظر شدد القاضي
 عليه بما يراه من الحبس وغيرها **بذلك** قال ابن سفل وان لم يحقق
 المدعي دعواه على المدعي عليه **فاما** التمس في حياته ونفقهها
 ولم يقطع عليه فلا يجب اليمين **الان** يشترط من يشترط في يمينه
 باسمه **ان** لا يخل التمس وفي المدونة ان المتنع بالسرقة الموصوف
 بما يجب ويضبط ويسير وان لم يكن متنعها **واما** موصوف بما لم
 يعرض له وان كان ممن لا يشار اليه **بذلك** ادب المدعي وفي الواضحة
 قال محرف كل من شهد عليه **بانه** موصوف بالسرقة **فانه**
 للحبس في السجن حتى يموت **واما** الذي يعرف حاله فلا يمين حتى
 يسئل عنه وان سئل فلا يكال بيمينه **مسئلة** وفي الحكم ابن
 سفل اذا وجد عند المتنع بعض التمس **السرقة** وفاد على
 التمس **انه** لا يشار له **ولا** يمينه **له** فهو متنع بالسرقة **ولا** سبيل
 للمدعي الا يجاميه **به** وان كان غير معروف **بذلك** وعلى السلطان
 حبسه والاشتبه عنه وان كان معروف **بانه** بالسرقة حبس ابدا
 حتى يموت في السجن **مسئلة** قال ابن حبيب عن اخيه ان من جاء
 بالموالمة لم يزل في انقضائه **مسئلة** فقال ان كان موصوف **بانه** بالسرقة
 متنعها **فقد** وامتنع وحلب عليه **وفان** الاشتبه لا يمين عليه
مسئلة قال ابن حبيب **فان** ابن الما جشون من شملت عليه
 يمينه **انه** سارق معروف بالسرقة متنع **بذلك** قد سجن فيبدا غير
 مرة الا انهم جشون شملتوا عليه **لما** تجدد **وامعه** سرقة **فقال** لا قطع
 عليه بخبره التمس **لما** واكثر عليه الحبس الطويل **انتم** منه
 بلغة السليخ ابن عبد الوهب **مسئلة** قال يعقوب **واما** القاضي **واما** القاضي

اشتمل على السرقة في الزمان
 في السرقة

هو اذا وجد بعض التمس
 في السرقة **واما** انه
 اشتمل **واما** لا يمينه

منه **بذلك** اجلوا **واما** **مسئلة**
 في السرقة **واما** **مسئلة**

في السرقة **واما** **مسئلة**

في السرقة **واما** **مسئلة**

رجل يعرف بالسيرة والدعارة فإله على عليه له رجل عليه
 اختار له لك فافترى المصير بعد الله عليه من له فبالذي يرمي
 ولما أحسن خارج من الأكراد وفي المتعاطية فلو اعترف بعوان من
 عليه فتشتم أن فقال يصنعون يورخد باعترافه وفيه يورخد
 باعترافه سواء عيّن السلطاني فيه أو لم يعينه لأنه مكي إن
 عيّن المدي فيه اخذ باعترافه وإن لم يعين لم يورخد به ولم
 يعرف يصنعون بين النعيم وغيره وفاراد يعرف بعد الامن ابتلي
 يريد الغضات ومن مثابهم كأنه يقول إن ذلك المكره كان يورخد
 صاير وإن كان من الحق عقوبته وسببه لما عرف من حاله كان من
 الحق يورخد باعترافه انتسب من المشايخ ابن جرحون **عكر**
 فالملك ومن له يورخد التصريح يورخد بالمسلمة يقتضي
 به عاصب امراته بل يضاعف له العذاب انتسب منه **مسئله**
 من اعتقد رجلا وفداه إلى السلطان وهو يعلم منه أنه
 يتجاوز به كماله ويغرمه مالا جالا كثيرا أن عليه الأدب
 وأنه انتسب وأبى بعض الشيوخ أن المشايخ إذا كان ظاهرا
 في شكواه فإنه يضمن ما غيّر فيموجو أن كان مظلوما ولم
 يغدر أن ينتصب إلا بالسلطان فلا يمشي عليه وإماما اخذ
 منه لا عوانا مثل ما اخذ منه السلطان في الحق الحق قد ر
 عليه أو عليه اخذ منه لم يورخد وأمنه **عكر** قال ابن راج
 زيد وأما الرجل ياتى إلى السلطان فيخبره بأسماء قوم ومه
 ومواضعهم وهو يعلم أن النبي يطلبهم به كمال وإارة ضامنا
 لما عرفوا وعليه العقوبة التوجبة أعور **مسئله** والمصارف
 إنما ترك باب التدارم فتوحا وليس في الدار أحد يورخد منها شيئا
 فيضمنه **مسئله** لو اضرب رجل كسرًا لمحوه رجل أو اجبي

أو عذب قوله ولو
 اختار به ولو
 علمه

وقد اخبرنا
 في
 قد يكون قد رجا السلطان

فصار إلى السلطان
 بالهنا ففروهم قدام
 من

فبالسلطان إذا رجا إليه
 فيقول

فبالسلطان إذا رجا إليه
 فيقول

تع

بما غاصب ويحت عدسا او عن والد ولولا اخباره ما عرفت جيب
تضمينه فوات المتأخرين بالتضمنين فالابن زيد رحمه الله تعالى

المغار عليه فيما يشبه انه له او يملكه ولو اخذوا اكلهم ولهم
امليا لم يضم كل واحد منهم الاما يتوبه وقال ابن الماجشوي

واصبح اهل **مسئلة** فالابن القاسم فيمن افر يقصب عبيد
فان هو ورجلان معه سهاهما او عكبنهما وصدقه رب العبد

ان هذا يضم جميع قبيلة العبد ولا يلتفت الى من كان داخل
معه الا ان تقوى عليهم قبيلة او افروا ثم انما قامت عليهم القبيلة

وبعضهم عديم فيؤخذ من المولى جميع القبيلة ويكلم هو
احيا به **مسئلة** ويختص الواحدة فالابن جيب وسمعت

ابن الماجشوي يقول وميل عز رجل جرد رجلا عنه زوجته فقاتله
وكسر رجلاه او جرحه ثم عليه فصار هذا الجبارة

عليه فملاذون النفس ولا اقلد طان عليه الفود لما ان تكون
مقدته فود عاد حول العرج في العرج فليكون عليه الفود

وانما عليه الملاء من المسلك في قبيلة نذ عليه بتعجيل
قتله قال البجلي في العنتن وعنده ابن القاسم هذا اجار

في البحر والنيب اخذاه بارعة فقتله وطبعا فانه يغتص
منه ولا يقتل القتل النيب والبركة في قبيلة القبيلة وذلك انه من

حاله مثل هذا يخرج من عقله ولا يطاق يهلك نفسه والكل
احق في قبيلة واذا قتلناه لا يقتل بالبركة فخذ فالابن القاسم

في البدنة عليه البدنة بالبركة فانه ان كان في قبيلة
تأش عليه وان كان يكره الا ان كان اكثر نقمتك به وقال غفر

ابن القاسم ديتة تدرك النيب والبركة وقد اهدر عثر

رضي الله عنه ما سرت به من هذا من الله ووفيل يود كما
 يود من قتل من وجب عليه القتل دون الامانة والنبوة ويقتل
 في البكر **مسئلة** قال اصبح في السارفي يدخل خربيع **مسئلة**
 الرجل فيمس في بعض متاعه فيمشقه به فيخرب في اثره حتى اذا
 اضره نحو اليه السارفي جدا فعد عن نفسه واعتنع منه
 وقاتله ابتغاء الفجاءة منه بسيف او سكين او عصا او غير ذلك
 فيقتله الرجل في امتناعه ذلك حين لم يجد الماخلة سبيلا
 فلان حقه قد روي عنه عا قاتله من خود ولا يدركه لكان اكلان
 معه المتاع الذي مضى وان لم يكن معه متاع وانما اراد ان
 نفسه عليه الدية اذا كان قتله اياه بموضع الذي فيه مضى
 وما امتنع به فاما لو كان قبلا منه بحروبه ولحقه بالهجر
 ولا متاع عنده فاقبعه حتى ادر كد فواقفه السارفي اولم يوافق
 فيقتله فعليه الفود عا غير متاع كان له معه اراد استغفاره
 منه ولا خوف من عودته عليه ولو كان معه متاعه كان له
 هدر اكل اول امره وطهر به ثم بدا فيقتله فعليه الفود كان
 معه متاع اولم يكن قارا ولو كان خبيثا ولا السارفي فاعانه
 ارماله ليوهه برمييه فيدر كد فاما بين المرمية نفسه فيقتله
 فذمه هدر وان كان لم يوافق فمسوا طان المتاع عنده اولم
 يكن رعيه الدية ان كان موضعه اوج الغرب وان كان قد هدر
 لحق بالهجر **مسئلة** وما امتنع به فقيه الفود اهر من ابن جرحون **مسئلة**
 اذا استخبر الرجل عنده الرجل من السلطان الجابر الذي يريد
 ذمه او ماله او عفو بته به ذمه فمساله السلطان عنه
 يستتر عليه ويحد ان يثوبه بغيره فباله اكله انه ليس
 عنده فمحلف انه ليس عنده ليدفع بزاله عن نفسه

فمن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي

فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي
 فممن يروى في السارفي

او

او داه او ماله و نك من ماله فلا شين عليه ان كان خايها عن
 نفسه ان لم يحلف وان كان امنا على نفسه وانما اراد ان يفيه
 بيمينه فخذ اجر يمينه و لم يزد الحنف فيما حلف به وكذا
 فعل ما لك في هذا بعينه **وهو في ضمان الراعي**
 وفيه تنص الواحجة قال عبد الملك وقد اختلف اهل العلم
 في تاويل الراعي الذي اسقط رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الضمان عنه فاما مالك واصحابه فيقولون هو كل ذراع
 كان مشترك كما في غيره لا ضمان عليه الا ان يتعذر او يعسر او ما
 سعيد ابن المسيب والحسن البصري ومحمود والاوزاعي فقالوا
 انما الذي لا يضمن الا ان يعسر او يتعذر انما اذا كان الراعي لم يزل
 خاص فانه اذا كان مشترك كما في موضعا من حق ما تبي بالفتح قال
 عبد الملك ان حبيب اخذ بهذا القول احب اليه منه صار
 ذا الصانع والى اجتمع من علمت من اهل العلم على تخصيصه ان كان
 اجيرا مشترك كما قالوا وكذا الذي رايه الدواب النوى تجتمع لم يستفاد
 في رعيته اعار له في ذلك امانة مثبته معلوما في كل يوم ويعود فقول
 سعيد بن المسيب والحسن ومحمود والاوزاعي طامق لانه
 راع مشترك وفي قول مالك لا ضمان عليه **فروع** ومن قول مالك
 رعيه الله تعالى في الراعي يناع نفارا فتضيع الفخ في نومه او يصيبه
 السبع او السارقا انه لا ضمان الا ان يكون موضع مخوف ولم يزل من
 ضمان الراعي النوى نفارا في ايل النوى الا ان ياتي من ذلك ما يستغنى
 معالجير الى الضعفة البينة بيبض **فروع** ويضمن ما هلك
 برعيته في موضع مخوف من المتخفية **فروع** ومن قول مالك ايضا
 في الراعي ياتي بالثقله منه بوحه ويزعم انه انما وقعت للثقل
 فانه يحلف ان الثقل في يد قوله لانه موثوق عليه قال عبد الملك

وفيه ما في
 وفيه ما في

وفيه ما في
 وفيه ما في

وفيه ما في
 وفيه ما في

وفيه ما في
 وفيه ما في

وفيه ما في
 وفيه ما في

وبنابراین توکل و ازان را رای نصرانیان بدان ما مونا معروفه و ازان
 می باشد المینته و ازان استویب لم توکل **ف**روع من قول ملک ان
 رای مصر و قیماز عانه مات او غاب او مسرفا و بعدا علیه السبع
 و ان شتان رای بی رعیتکم عا عزم النصیص و التعریک حضرت
 یحکم علیهم ثم **لک** **ف**روع فلان سمنوق و غیر ابن الفاسم
 یقول هو ضامن لما انتم فیما روفا قال ابن الفاسم و ان فلان
 تاجمتهم لما خعت الموت نف عرفت فیما من ذی بوخه و انه مص
 مصر و و قال غیره یضمن بالذبح **ف**روع فی التعذیب و کل
 شیء صنعہ رای می ما يجوز فعله فاصاب الغنم من فعله
 عیب فهو ضامن و ان صنع ما يجوز له ان یفعله فلا ضمان علیه
 قال ابو ابراهیم فی الطهر یرید یقول ما يجوز له ان یرفع الشاة
 فیسفل و یجلب اذا رمی فذا فعلها او جازبا لفرج الموضع
 فهو فعت علیه لانه حکما فیما انزلہ ولو کانت هی التي
 نعت الى ناحیه الرمیة فوفعت علیها لم یضمن من الشاة
 و فکله ابن یونس فی کتاب الجمل و کتاب ابر و اخ و للرای
 ان یرى الغنم و للکثیر و کفی الخا بة هو جازبا لهما بالجماع
فروع و فی المتکلمة اذا رمی شاة تا که ابر من رای
 الغنم و فکله عینهما او کسمها ضمن ما نقص منهما ان اطلقا
 ضمه التعمد الاول ینعقد و ان حرت من مینته خوف من الرمیة
 فوفعت یضمنون فذا شاة علیه و یضمن ان یرما حید اولا
 شاة **مسئله** و سمیل یصفی عن رای للرزاز میسن
 للعد امتثالة و لعد امتثالان یصرت من رای شاة و کلدها
 فلیلا ثم رجع الى رای و قال خعت عا رای فکله امدا تجر بیها فلان
 بفلا و ضمان علیه من التعمد **مسئله** فلان التعمید و عند مالک

هذا لک
 مدخل من عین رای
 فیما انتم فیما روفا

و قال فی فقه رای
 مدخل من عین رای
 و ان یفعله ما يجوز له
 فلیلا لانه علی

ان یبری رای رای رای
 المدخل من عین رای
 فلا ضمان علیه

رای رای رای رای رای
 مدخل من عین رای
 فلا ضمان علیه

انما التعمید

انما اشترط على المالك ان ياتي بمسعة ملاقات ولا كذا من ماله
 والعشرك بالكلية فان عمل فله اكثر من المسمى او اجازة القتل
 وفيما قول الشارح جازي ويضمن ان لم يات بالمسعة كما اذا
 قال المستمل جري الحقيقة وتلم يات بقلفتها انتقم من ابن جرحه
 الحمد له **مسئلة** على الدار اء على كلمة الدخول ومن اكره على كلمة
 القبر سأل له ان يغور لها او يمسح على شقها الحرق والكلح
 غمزير ولا يخفى القتل ان طلب منه ان يهذرج يحسن وكان
 يفر **مسئلة** ان يقول ذلك فله ان يمسح **مسئلة** وروى ابن القاسم
 عن مالك ان اكره ان يلمسه بها اكره عليه من يمسح او طلاقا او
 عتقوا كذا ان اكره على شقها الحرق والقطيع رمضان وترك الصلاة
 والا نفع عنه موضوع وقاله مطرب وابن عبد الحكم واصبح انتقم
مسئلة ومن اكره بقتل او غيره على ان يكفر بالكلية او يصيب
 النبي صلى الله عليه وسلم او يقتل رجلا لم يسعه ذلك الا مع
 خوف القتل وفوق وله ان يصيب حتى يقتل وهو ما جرد وهو افضل
 له اهي **مسئلة** ان اكره الرجل على انطاح ابنته ثم اراد امضاه
 لها بها فليس بذلك فله ان يستوفى وقال غيره له ان يعصبه
 بالمسح وان كان ذلك من صراف القتل اذ كان له ان نظر اهل بيته
 في ذلك ولا رضى لها مع ابيها **مسئلة** ومن خطب الى من هو
 فاعمر وهو ممن في اب تغديه وان يكذبا بغير نكاح فزوج
 وان شدد من ان اكره ان يقول خوبا منه فبمدا انطاح مفسوخ
 ابدا فله مطرب وابن عبد الحكم واهم **مسئلة** ومن اكره على
 طلاق زوجته او عتق عبده في اجازة له انما الزمة فيل يستوفى
 ولما لم يمسح ذلك ولم يكن ان يمسح عليه طلاقا وعتقوا انما الزم
 نفسه ما لم يلزمه فادار انما الزمة ذلك لاختلاف الناس في

تبيين القول في احكام
الحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى

تبيين القول في احكام
الحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى

تبيين القول في احكام
الحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى

تبيين القول في احكام
الحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى

تبيين القول في احكام
الحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى
والحرية من قول الله تعالى

لان من العلم من يلزم حكمه في الحرية وعقده تنبيهه فانهم قد اخرجوا
ان العدة واحكام الحرية تكون من يوم وقع الخلاف والعقود
بالاكرامه **مسئلة** ومن اكرامه عا اخذ مال رجل يري به في مملوكة
فالباعل ضامن بان اكرامه عا ان يدفعه اليه ضمن الذي اكرامه
وقع لسعته في العقيدة ان لصاحب الحق ان يضمن من ثقله
منه ولو ان اكرامه عا لم يدفعه لرجل فقبضه الرجل كما يحل ضمن
الفايض ولا يدفعه ان كان قبضته لا حوزة له ومن اكرامه رجلا عا
قبض مال او عا لم يدفعه لا اثر قبضته فقبضه قبضه قبل دفعه ولا
ضمان عليه فيه **مسئلة** ومن اكرامه عا فقتل ابيه واخيه ففعل
والفان اكرامه وان كان قد ينفعه من الميراث ولا يدفع عنه اقوله
وكذا ان اكرامه رجل رجلا عا فقتل ولده والقوط عا القاتل ولا يرث
المع من مال ابيه شيئا **مسئلة** كل من اكرامه رجلا يضمن ما جتمع
احكامها واصل الاعراف ان بيع المملوك لا يلزمه ولا طلاقه وهذا
بين العلماء ولا اثر للشيخ الا بغيره انه اجماع ومن اخذ بعذر
لعوديه حكمه ولم يكره بيعه فبيعه ليهود وباليبيع بالكل
وله اخذ ماله بغيره ليهوديه وكاتبه المستقر بالتمر الطالم
الذي وصل اليه وفلده ماله في الاقباط ففعل ذلك بل في كل
والعسل اعلم حرمه منهم وقاله ابن عبد الحكم واصبح وقال انه
قول ابن القاسم وروايته عن مالك فان كان مكره وسواء خول البايع
فيمن التفرع من قبضة الطالم الله اضغطة **مسئلة** ولو وكل الطالم
عالمه لوكيله ففعلت ان يرجع بذاك عا الوكيل او عا الطالم
ولو فان الوكيل فعلت ذلك خوفه لا يدفعه ذلك ام فلا عطف
وان اعلم ان البيع حكمه ولم يدره اصل التفرع الى الطالم حلاله
وصل اليه حتى كذا ان لا دفعه عيني مظلمة فلا يضر البايع

وآخره

ان اخذ مثله حتى يرد التمنه فانه ان عبد الخادم واصبح فلان
مكروا وسواء عن المشتري ان البائع مكره اول يعرف فخر عليه
ان لا يكره اوله بغيره **مسئله** في البيع بين مشتري علم بالذكي او
ولم تعلم له ومن علم بغيره لا خلاف ويستويان فيما اخلاه والبيضاء

مسئله ان البائع ابو المظفوط او امه او قريبه متاع انفسه
فان كان له لم يمتنع البيع بخلاف المظفوط اهل له اعطى المظفوط
تصليما وتقيب باخذ الخيل فلما رجوع له على المظفوط ولو حفظ
الخيل فباع بمضو كبيع المظفوط كما يلزمه فانه مكروا وان عبد
الخدم واصبح اهل المظفوط بغير حق تسلف ما لا من جيل بل
كان عليه الرجوع بما تسلف فلما ج (بيع من له معروف رواه
ابن مزيين عن اصبح هذه المسئلة في كتاب النوادر وحكي ابن زياد
رحمهما الله ان بعض الماند لم يبين روافعا فان حصل من مسئلة وكذا

يلزمه على اصله في الرجوع الى المصروف اهل **مسئله** العامل بعزله
والوالي على نسخة بغيره مما لا احتياجا الى البيع بالعدا بجليس
له كبيع المظفوط وسواء كان التبع عن له بربط مطالحة او بلفظ

ناله لنفسه **مسئله** قال لستحوى وان ارفع للمفاتيح رجل اعرب
بالسرقة والادعارة فادعاه له عليه رجل فبسه فاختار
له فافترق السبي بما ادعاه عليه من ذلك فزال يلزمه وهذا
السبي خارج من المزاياه وروي عيسى عن ابن القاسم في الاقرار بالسرقه
ان اقر بغير عشرين اسواها او بغير ثلثه فلا يلزم اقراره وقال
مالك في مثل هذا ان ارجع دفعه رجوعه فان صحنوز وان اخذه
الفلان بما اقر به من ذلك فعليه (اقصام فيما فيه الغصم والار
فيما اقصام فيه اهل **مسئله** وان اخذ الوالي سارقا باخذه
بلا خلاف على ان ليسر فولا يشتري ثم ولا يشتري ان كان او احل

ابن عسكركم طيب

[illegible]

قصص

نفسها الموت من جوع او عطش فلم يستطع عاله لئلا يمتنع
 اراد وطبها فلهما ان تشر بنفسها لئلا تذاكره وليست كالرجل
 بكره عاله ان تذاكره في النواذر ومن بعد يقتل او عبيده
 عاله يقتل رجلا او يقطع يده او يخذ ماله او يزيه بامرأة او يبيع
 متاع رجل ولا يسعه ذلك وان علم ان عصا او قمع خالده فدن
 وجعل فعليه الفود وعزم ما اقلب ويحج ان زنا ويضرب ان ضربا
 ويأثم فانه ابن حبيب عزمه **فكر** ان اخرج عاله فطع يده
 رجل وكان له في تلك المعطوعة عيه كما يعلم يسعه ان يفعل
 فلم يفعل ثم واقتصاص عليه وادبته عاله من كرهه ولو ان صاحب
 اليه مكرها جوع عيه ما تم القاطع ولو كان الذي اكرهه المعطوع
 غير الذي اكرهه القاطع فله صاحب اليد القصاص من القاطع وعكبه
 الممرض والجيسر انه امر لا يسع فعهده مع الماكر الهه ومن كره عاله
 فقتل رجلا فانه زال رجلا فقتل نفسه ففعل العكره فمولا له ولورثة
 القنيل القصاص وليس عاله من كرهه الا الا لادبوه في النواذر العرويه
 النفس والاطم **ان** **تذبح** **ف** وقع له من عبد الحق خلاف هذا
 وانه لا فوديه لنفسه وان اكله الحب المحزن عايده القصاص ولا يجوز له
 عاله الا بعث البر فذله ماله في الغنمية وانه الاطم اب اوله
 الماكر الهه الماكر له ومن مختصر من يزيه ضمان على الحجام والخاتن
 والطبيب والبطارية امات احد مما صنعوا الذم في العوا
 وكذا النكاح الكتاب والصناعة اذا ضرب عايده صيبا ضربا انه يعلم
 من اللادب فمات منه لم يضرب وان ضرب عايده عيه لادب تعديا او اذبا
 فيما ورثه لادب يضرب من الصليب من ذلك والطبيب يعالجه
 انسانا ويموت عايده به فان كان ليس له بذلك علم ودخول في ذلك
 جرمه وكلما ضمن وان لم يفصله جرمه ايتان واما المعروف بالعلاج

ومن الذي يقتل غيره على
 خطا من خطا
 فلهما ان تشر بنفسها لئلا تذاكره

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

فقه ماله عاله فقه
 فقه ماله عاله فقه

هذا ينبغي عليه وقال ابن زافع وان الطبيب يعالج انسانا فيموت
 فلا ينسب له الموت ^{فلا ينسب له الموت} ^{فلا ينسب له الموت} ^{فلا ينسب له الموت} ^{فلا ينسب له الموت}
 وكان ابن زافع عليه السلام ان يذبح ربه فيقول من ذابوا انسانا علمت عليه ذنبه
 وكان ابن زافع عليه السلام ان يذبح ربه فيقول من ذابوا انسانا علمت عليه ذنبه
 ما وافى يموت مكانه فقام اسمع او يقطع عرقه فلا يزال عرقه يسيل
 حتى يموت اهل من ابو سليمان بن اود بن حجر التقيين في نزاله
 (يعقيد) ^و وسيل ^ف فيمر ^ا وقد نارا ^ا مخاضا ^ا جدا ^ا اره ^ا ليطبخ ^ا في ^ا نار
 ما ينتفع به ولما تم طهيه قذف النار في موضعها وعطافا
 باجتهلات عليها بنتا صغيرة فاحترقت اصابع رجلها كلها
 فحمل يلزم واقعة النار الضمان ^ا فان ^ا فلتم ^ا بالضمان ^ا ولم ^ا وعنى ^ا م
 الدية وليس فضا عاقلة مما الحكم عاقلة ^ا لكن ^ا وقد ^ا يسقط ^ا الدية
 بعرض (عاقلة) ^ا فاجاب ^ا الحكم ^ا له ^ا والتوفيق ^ا بالد ^ا عز
 وجل ان من عمل عا يعصده به شريعة نفسه ^ا ما ^ا الغير ^ا ما ^ا يعد
 متعديا ^ا يعلم ^ا عنه ^ا عكب ^ا حيوانا ^ا وانسانا ^ا وغير ^ا لك
 فانه ضمان عليه ^ا وعنه ^ا ونقل ^ا الشيخ ^ا ابو ^ا عمر ^ا ابن ^ا عبد ^ا البر
 وغيره ان من احرق في بنائه يبرا او محرطا فميتا عنه عكب
 حيوانا وانسانا وغيره فلا ضمان عليه ^ا وذكر ^ا غيره ^ا ان ^ا من ^ا رشد
 المذنب لم ينفق فتردد او مات ولم يجد الاخير لم يضمن ما عكبا
 وكذا انك من اجمع نار ابو في سطحه في يوم ^ا الربيع ^ا فله ^ا البيت ^ا لموضع
 فيه فالغصة فلا ضمان عليه ^ا ان ^ا الترك ^ا عاقلة ^ا وامت ^ا مال ^ا والله
 اعلم اهل من ابن جرجون ^ا فصل ^ا ومن ^ا الافعال ^ا الاجرة ^ا جينة ^ا لله
 الضمان ان اوفد رجل نارا العمل بعد فترامت النار حتى احرقت
 رجب ان ذره فلا ضمان فيه ^ا غرض ^ا بغرضه ^ا من ^ا الان ^ا وهو
 ضامن من الغرض في الذنوب ^ا فجد ^ا وانما ^ا يرجع ^ا فيه ^ا الى ^ا العمل ^ا المرتب
 وان كان عمله للنار على البعد من اللذذ في موضع ما موقن فحاصلت

النار

النذر او حملها المتزوج حقا وقت سماع اللذر فلما خان عليه احد الزوجين
عاشا ومثلها النذر للغير الشفيع او دفع الغاية من الشفيع وكذا
تلفع الحصة انتم من الشفيع ابن مروح صاحب التبصرة المحرر له
يعني ان ادعت المرأة الحرة جلائة بنت فلان العلانية من جماعة
الشفيع فلان بن فلان على المرأة جلائة بنت فلان العلانية بانها ضربت
على فلان او اسحقا بيدها فاضطربت اصررت فلان يتصامن وكلها
المرأة عن نسبها وانكرتها المرأة جلائة المذكورة بدعوها على نفسها
على ذلك فطار النصارى وقام زوجها الشفيع فلان العلانية وخرجهما
الشفيع فلان بن فلان العلانية وفلان وفلان الى كلهم من الغيبيل
المذكورة في الخصام على السنة المذكورة مع المرأة المذكورة والدفاء فلان
المذكورة وطال بينهم النزاع عما لك المرأة بعد المدة ولم تجد المرأة المذكورة
ومن معها بنته فلان فوجب ثبوت دعواها عيما ذكر عوضه ذكر
ومحضره اعز ثبوت دعوى المرأة المذكورة عن مائة كراهن لثان وانتهت
المرأة جلائة المذكورة ووالد لها المذكور ومن معها نصف دعوى المرأة
جلائة المذكورة ومن معها في السنة المذكورة النفع لثان
بنته مائة جم عقيب من الغيبيل العلانية بدعوى اسماوهم بعد
ان طاز ذلك كذا الذي حضى الا في يديه تشجيعه اه الحرة المذكورة
وزوجها فلان وفاربعها الشفيع المذكور ومن معه اعلاه وطلبوا
الصلح اليه بمائة لاه خيرا وجعلوا بينه خيرا مع المرأة المذكورة
ووالد فلان المذكور في السنة المذكورة بان يزيد مع المرأة فلان المذكورة
طوره كذا وكذا اصرر توصية صلحا عن دعواها في السنة المذكورة
عن ابنته جلائة المذكورة ونقصه له دعواها في السنة المذكورة
اجب من ذلك وامتنع وطلب معهم موجب الشفيع العزير في ذلك
ولما بينهم الكلام عما لك حتى دخل بينهم من ارجل المفوضة من الله

والرحمة وتنعيم بينهم الصالح المذكور ودفع المراءى فلان اية الزوجية
 المذكورة الصالح المذكور للمرة المذكورة وقبضته منه بمحض
 تمشيده واستفكت دعواه اية السنة المذكورة عن البنت فلان
 المذكورة مع هذا الاسفاح اثناع وابرانق من سببها المبراه الاعلى
 اثناع وابرانق المذكور زوجها فلان المذكور والشيخ المذكور المذكور
 اعلاه واستفطوا جميعهم دعوى النزاع والخصام والحق والمفاد هذا
 اليوم وفيما بعده من الالاي ومقر فامتنعوا وافرار بها المذكور من
 من بعد لهذا الصالح المذكور عن من ذكر فبعاله كن بدعوى حجة
 او ايداع بيينة على ذلك بدعوى جميعهم باطله ووجته داحضة
 لم يعمل بها ولا يلتفت اليها وخوشت بينهم بالحدة الكتاب
 على تمام الصالح المذكور وابرانق وانما منتهى بعض اية المنة المذكور
 واقتضى على الرض والقبول وقمع حالتهم على سنة المرسوم منتهى
 عليهم تنقح كذا التبع المجرى **مسألة** ومن الاشياء التي
 التي فيها المشادة مجلة فاعلم ان الحلة لا تقبل ملك ولا غنى
 ولا تعديلا ولا تحريم ولا ترشيد ولا تسمية ولا ذل ولا بيع ولا
 عرق ولا كفارة ولا ضرورة ولا اسلأ ولا ردة ولا ذبي ولا
 سرفه ولا زنى ولا فسقة ولا غضب ولا باسدة بيع ولا باسدة نكاح
 ولا مشادة سماع ولا طي يوسمي ولا يكرأ ولا ثايق الوراثة
 الممنه اهل العلم وامام من علمهم فلا تقبل الا مقسرة **تنبيه**
 فلان ابن العطار وانتم المشادة في المولود بعد ابيه حتى
 يشهد المشهود انه وله بعده امر بالمحق به فيه ويكون اليه
 المشهود من اهل المعرفة ثم يكرله بلامن تحريم المنة دائما
 من اهل العلم او لم يكنوا لا خلاف الناس وليها قلت ثم سمع
 وفيه اربعة وثلاثون مائة واران وفيه سبعة اشهر وفيه

حرف المشادة
 حجة ١٢٠٠
 بلاط وشمعة
 ١٢٠٠
 من اهل العلم

من اهل العلم
 من اهل العلم
 من اهل العلم
 من اهل العلم

وغير مستعان

مستنار وفيل تسعة اشهر وفيل ما يفولها النساء وفيل عن
 هذا الى والده اعلم ان تسعة اشهر من التسعة الموات تسعة اشهر
 الحرة **مسألة** عا يعين الاستحقاق نقول محض تنقيده
 حلب فلان من فلان المدة ثورا اعلاه يعين الاستحقاق والواجب عليه
 في الدابة المذكرة اعلاه في الوثيفة المذكرة اعلاه فيما مستر
 مستويا حيث يجب وكيف يجب وهو ينشئ في اثناء تبيته
 الى الدابة المذكرة اعلاه تنفذ عليه به بالحالة الحاضرة
 شراها يتبع اعلاه **مسألة** ان الحرس ليس هو مقصورا
 على السادة وحفظه ومخصص به بل هو على غير ذلك من غيره وعمله
 جلابدان يثبت تعليمه لحكم او انفاذ او بذا لاجا صاحب العدة
 فلا يمنع كنهه لدم من تعيين عايد اشهر الحرة وفول الشرا
 خليل او قسمة موصى وان يطمع تشهود ولو من امرأة اجن عتية وتطاع
 الشراها كل واحد المشهود رانه ما امر التشهود حين العقد بكنهه
 من القاسم ولو كان التشهود حلا مسير الجامع الشرا او الحرس
 النظم ولو يمين فقط وروي ابن حبيب ولو ثلثة ايام ونحوها
 او في مكان مخصوص او على امرأة اخرى من المواقف فعد امقيد اذا
 كان الزايل قبل العقد او حين العقد واما ان كان بعد العقد فلا
 وفلا يشكك ولما ان لم تكن له نية الاستحقاق بعد العقد
 وليغار فلا يختص بل الامر بالاعادة يجب استصحابا وهو
 من ذهب امر منته او وجوبا وهو مذهب التوفيق من التوضيح
 فان الشراكل مع كنه الزوج وحده فلو كان ولو كان هذا الكنه
 بكنه تشهوده عند العقد او قبله من امرأة واحدة فاحرم راد
 ما نعه جال الشراكل مع كنه فيوم راد انتظاره صح من السدة الى والده
 اعلم ان تسعة اشهر **مسألة** فعد هين ان رجلا ان رجلا عفة له اخوه

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

فيل ما يفولها النساء

على امرأة من غير حضوره ولا توكيل منه مما تبت المرأة العلة كره
 قبل دخولها عند المزدوج فطلب ولي الزوج المذكرة من
 صدها فلما من زوجها العلة كره ما نكر الزوج المذكرة بانه لم
 يحض للعقد وانما هو بعيد من مجلس العقد وكان ينظر
 الخلع وسالت ما حدث في ذلك فاجبت والله لو كان
 للصواب انما ثبت ان الزوج لم يحض الى مجلس العقد ولم يوطأ
 على عقد النكاح بل ان النكاح يعنى لما انفقها ذلك هو
 قول الشيخ خليل واثبتت علينا وسمع ان قرب رضاها بالبدن
 بحيث يكون العقد في الشوق والمسيح ونسار البس بالخير
 الحين فالواحد مضمون للزوج وكذا الزوج انما اثبتت
 عليه وهذا حيث لم يحصل له العلم به بعد يومين واذا
 كان الامر كذلك فالنكاح مفسوخ قبل البناء وبغيره
 لانه لا نعلم منه القبول لان الشبهة شديدة فلا يخصص
 الموضوع لبيانها به القبول حيث قال الزوج فيقع قدر
 من واحد حيث اتا العصف بعما التعقيب لا بد ان يكون
 في القبول او فريلا منه واذا ايسر النكاح لعدم ركنه الا
 فهو القبول بصفك النزاع انتعز وبه الغض واستدل له بقول
 الشيخ وزوجته فلا المستهور او انكحته بازيات منه ما
 يدل على الرضا مثلا وعلت وقيلت وكما بالاشارة فلا مسيد
 زروفا والاستحباب كماله لا يحجب ثم قال الحاصل ان دخول النكاح
 عن الصيغة لا يصح معهما وكذا نص من امر الجاهلين او
 فاله في الجواهر فالعض العلماء وبعض الشيخ زروفا بقوله
 الصيغة المخصوصة التي هي في النكاح والتمزيج لا
 مطلو الصيغة امر وفيه انتم لها الجورية بين القبول

حق ما روي في الاستدلال
 في تزويج المرأة لا يشترط
 حضور الزوج في العقد

رضا المقتضى

والبيان

والإحباب وبالاستفرااح صرح في الفوائض ولا يضر التعريف باليمين
ولم تجز الشك في التعريف مطلقا واستدل له رحمه الله تعالى
الشيخ خليل رحمه الله ونحو قوله وصح أن قرب رضاها إلى قال الشيخ
لا يجوز أن يشار إليها إليه من وقتها إجماع العقدة والبيع هي
جيز البعد ونحو المستشهور ولا بد أن يدعى العاقبة بالبيع ليس لأن
في أن اقربا لا جليلات فيمنع إبداء القفاة وأن قرب الرضا أن يرضى
وأن قال العاقبة عقد في تغيير الأثر المعقود فيمنع النكاح ولو
ضرب وقد حكم الملاح في الموقوف من الحكم فيمنع منع مطلقا فلا
وهو الصحيح عندي واختاره ابن القصار قال في البدنة وإن قالت
العقبات على يد ما وكلت ولا رضىت ولا رضىت ثم رضىت فلا يجوز
وقرنت في أن تقول لا في مثل ذلك وبذلك قال في الموارنة أن تنقسم
من كتاب الجواهر المسألة أن ينشأ من بيعه **الحكم** عدله صفة
كتبه مشهور السر المحرم يعرف تشاهداه رجلين اسمهما
ونسبهما معرفة تامة وبينة مؤيدة مع ذلك تشهادهما تسرا أو اقرارا
أو جازعا أو عسهما وغيره فصح ما قلناه بالظاهر التفتيا بعلان بين
فلان العلاء في بيع أو اعطاه فلان فلان العلاء وعيانه لك فيد
تشهادهما عند المحرم تشهيداهما يشهدان في تحقيق
معرفة لأن تشاهدي السر المذكور بمحوله اسمهما ونسبهما
معرفة تامة وبينة مؤيدة مع ذلك بان تشاهدي السر المذكور بمحوله
معن تغيب تشهادهما ونرضوا لها المعرفة بانهما ذوالا
ومعنى ذلك على علم شهادة تشاهدا كونها مسئولة منكم وعلى
ذلك فيد تشهادهما هنا باني كذا المجرم له وقوله حيا
له عليه وسلم الوفاء للمعتق يعني الشاهد إذا اعتق عبده وهلك
العبد المعتق فخلت تركته فلان تركته تكون للمسيء أو لمن

السبيح الا اذا ترك العتق ولذا او اكره في ان تكون ليبي العبد
 المعتق من اهل حطب به المصطفى صلى الله عليه وسلم وقد افعول
 يعلم البرايض من جهة الوارثين من الرضا لفلهم الوارثون من الرضا
 عتقته وهم الابن و ابن الابن والاب والجد والابن وابن الابن وابن
 العم والزوج ومولى النعمة فهو السيد الذي يعتق غيره فلا ميراث
 للعبد المعتق يكون لسيدده ميراثه لبيده من اهل حطب به
 السنة المحمدية عا صاحبها افضل الصلاة و ارحمها
 لله و عتق ب تنصوده فلان ابن فلان العلاء من القبيلة العلاء
 ان مفرقة واكملها و ينفق موقوف ذلك بل انه كان له و عا حطة
 جميع النافذة او العرس او البقرة التي في سنة فلان و عتقها
 كز اما يعلمون باعدها و او ينفقها و ان تصرف بها و اجرت بها وجه
 موقوفه و لتعويث كلها الى ان ضاعت من يده او سفت او
 اخرها عا حطب من يده متقدمة كذا في سنة كذا او العلاء
 فلان ينفق فلان ابن فلان العلاء كذا في سنة فلان ينفق فلان
 مسنونة منهم و عا له في سنة فلان ينفق فلان في سنة
 كذا **مسألة** الجهر لانه متقدمة الملك فلان بن فلان العلاء
 و عتق لارض السيد العورة لحرثة الزرع الثانية بوطن كذا
 في قدر كذا التي يجرها كذا مفرقة من سنة كذا في سنة فلان ينفق
 مع ذلك بل ان تصبغ لارض المحمد وده (لمر كذا) اما له و عا
 ملكه و تحف برة و نصيبه من سنة فلان ينفق فلان في سنة فلان
 متقدمة ان لارض المتكورة مطعة حيا تنكحها فلان كذا اما
 الله عا احد عا جميعها او بعضها او في سنة فلان ينفق كذا
 وجه شعبة و لا عتق بوجه من الوجه و عا عا عا ايضا قالوا
 لم نزلوا تسعهم من النفقات و غيرهم قبل ان ينفقوا و عتق فلان

في عتق ما عدا الوارثين
 من الرضا لفلهم الوارثون من الرضا

عتق
 بن

في سنة فلان العلاء

في سنة فلان العلاء
 في سنة فلان العلاء

لنما ما اذ عن عليهما احد حتى الان لم يجر على ما ذكره ويعرف ما ذكره مثل
 ما سكره ونحوه فلان النذ كور بالوقوف عليهما حتى طلبوا به انك
 تشهدت عليهما وهذا الذبا الى ان الجارية تشهدا فبئس كذا الحمد لله
 وعرف تشهوده تشهود الرسم المذكور من مجموع له معرفة
 تشهده كافيته ويشهدون مع ذلك بانهم معن لا يجوز تشهادهم
 ولا تقبل عدا المتهم لكثرة كثر بضع وعدم تحفظهم على العذر
 الطمارة والصلابة وكثرة معاملتهم بالربا وعدم تحفظهم
 منه على انه الحالة عروجه وعليهما خبرهم ولم ينتقلوا
 عليهما ولا تميزوا عليهما الى ان تسواها حتى الان كل ذلك في علم
 وعلم ذلك فبئس تشهد المتهم هناك مسئولة عنهم كذا بضع
 وذلك بئس كذا الحمد لله **سورة** المكرم فلان بن فلان العلاء
 ينوب عنه في جميع اموره كليله وكافته تشهونه باجمعتا توكل
 تلامه معوضا مطلقا عما افراه به مقامه وبرا منه عزه بنو
 اصل او ما هو بوجه التوفيق به انه لم يجعل له الذي له سبب
 الم عزله منه ومشتورته عرفه فبئس تشهد به عليه بحال كمال
 لا تشهدا وعرفه به كذا بان جعل له بيع المصروف وغيرها وقبض
 ائتمانه والابرا من بعد القبض وذلك على الدوام ولا استمرار
 بحيث لا يتكلمه طول البقاء ولا تفادى عنه الا التصريح بعزله
 عرفه فبئس تشهد به عليه بحال كمال لا تشهدا وعرفه والتزم
 عزم عزله لتمام موجه تشهدا على الوكيل المودع بما فيه عنقه
 من تشهاده به بالحالة الجارية تشهدا فبئس كذا الودع فيه
 الوكالة المذكورة الحمد لله **سورة** فلان بن فلان
 ابلغه ينوب عنه في المحالمة والامانة والافراز والانتظار
 ونسبته في وصول المصالح والخصام ذلكما وقبض ما يقبضه والابر

فبئس تشهد
 (س) بئس تشهد
 بئس تشهد

بئس تشهد
 بئس تشهد
 بئس تشهد

بئس تشهد
 بئس تشهد
 بئس تشهد

بئس تشهد
 بئس تشهد



في بيع
في بيع

في بيع
في بيع

من غير القبض تو كيدا تاما عرف فطره تشهد به عليه بحال الحال
 لا تشهد وعرفه بوفد كذا الحركه ثلثه بذات الم
 بلان بن بلان العلاني المكرم بلان بن بلان العلاني عهد كذا اخذ
 وصية فخر كذا ان لا كذا من حرام او بر نور او غير ذلك من العروض
 ابتاعها منه وحازها عنه بانه فاضل ثلثه اعوام وثبتت على
 الولاء او لغيره شفع الشا من غير فخر له في كذا ولا حجة ورثه
 ورثته في كذا جميع ما في ملكه بذكره وعن ثقتي وانتفاع جميع
 القطعة بياض المعصرة للحراثة المسمكة بكنه احد سزارع
 مكان كذا ابتاع ثلثه حراثة متواليات على حطب الرمان والبن
 رب الارض المورث من العدا كور ان يجوز لنفسه جميع القطعة
 المذكورة من ثمنه وارحب وحط القطعة المذكورة كذا تشهد
 على استناده ببال كذا بحال كمال لا تشهد به عليه وعرف
 ببال كذا الحركه ثلثه بذات الم لا تشهد به عليه المكرم بلان بن بلان
 العلاني انه مملك هو واخوه بلان جميع الارض البيضاء المعصرة
 للحراثة الزرع الثانية بوفد كذا المعروفة بكذا في قدر كذا
 وحط ما حراثة ملكها بالوفاء والولاية من ايضه بلان
 المذكر وبعث كذا هما الزاد حوض الان لا تشهد به عليه بلان
 المذكر ولا تشهد على نفسه انه بلغ وسلم جميع الارض المذكورة
 بجميع حدودها وحقوقها واعلمة منها فوضا حمله باسمها
 للمكرم بلان بن بلان العلاني بغير فطره وسبلغ عليه بجميع الارض
 المذكورة خمسة عشر ربلا اعترف البايع المذكور بقبض جميع
 الثمن المذكور من المشتري المذكور الاعتراف الثاني على الوفا والتمتع
 لثوب البايع المذكور بما عني نفسه وعن اخيه فلان المذكور
 لثوبه في حجرة وحت ولاية نظره وبعث انعقاد البيع واخبره

نظري

تقطع المستخرج المذکور للبلايع المذکور ربانه ان اذاه بالتفصيل
 المذکور فيمير انفضله ثلاث سنين يرد له الارض المذكرة وذلك
 بمحض ملكه وبلان وبلان وبلان ازار به وموافق قطع عا ذالك
 العوا جفته الثامنة تشهد عا استعانةهم بزاله لخال كمال الاستعداد
 عليهم وعرفه يتابع كذا الحمد لله استعد عا نفسه
 المذکور بلان بن بلان ابلان من فيه بلان انه نهر امز ولد له بلان
 واخيه واخيه بلان بن بلان ثمانية ابناء له وعمره استقامته
 وخوف من ان يخون جنانية او يجر جريرة فيؤخره بسببه استقامه
 صلي الاستقامة عند تشييده لبيست قطع به فخر احتاج الى
 ثلث وعرف قدره واستقامه به في الصلوة والرحمة والكرامات
 عليه بزاله بالماله الحايضة تشييعه وذلك يتابع كذا **مسألة**
 وللاب ان يطلب زوج ابنته البكر تنفذ تعاو الدخول تعاوانا
 تطلب له ابنته وهو طاهر المدونة وقال الفقهاء الحاقبوا
 ليس للاب الا ان يفتن ذلك الابنة واليه تذهب ابنته وابنا
 زفتين وغيرهما من المتيح ابن عبد الرقيب **مسألة**
 البنت لا عمة فيها الحصر وعشرون عمة فيها عا المشهور
 من البنت تذهب منها المملوك العيال به والمصالح به في طوع والسيل
 به والمقرض والغايب يفتن عا الصفة والمفادع به من الكتابة
 والقبيل يبيعهم السلطان عا مخلص وغيره والمشتري للمعتق يفتن
 والماخوذ من الميرور المدونة بالبيع ورقيق الميرور والعتد الهوى
 والامة يفتن بغير ازوجها والعتد الموصى يبيع معزاج والتميم
 يباع بغيره جاسد الحار عمة المسائل المتين بن عبد الرقيب انظر
مسألة الخناب الزوجان في الصراف بما ان يقو

فقط
 في التيميم
 من له وراج
 في التيميم
 من له وراج

في التيميم
 من له وراج
 في التيميم
 من له وراج

في التيميم
 من له وراج
 في التيميم
 من له وراج

في التيميم
 من له وراج
 في التيميم
 من له وراج



اختلا فليما عردة او في نوعه قبل البتلا او بعرا (او بعرا الطلاق)
 فان كان اختلا فليما عردة قبل البتلا من غير موت ولا خلاف
 في القول قول المرأة مع يمينها ان كانت ما لقت امر نفسها او
 من عدة النكاح عليها من اب او وصي او ولي ان كانت محجورا
 عليها وهي البتلة باليمين او ابوها اعز القوا العدة تنقور
 من مظلمة مالک واحدا به فان تزاج حبيبا وانما احلها
 الحاب لانه كولي معوز اليه وهو وليه ونها فان حبس
 في واحتته مع يكون الزوج بالخيار بعرا ان تحلف عا ذكريب
 المرأة وتكذب ايضا فيز ان تنقور عا احلها عليه امرأة
 او ابوها او يترك النكاح ولا يلزم بشيء من الصراف ولم ير
 النكاح من نفسه ايضا فيفسر النكاح واخذل اذ انكلا
 عز اليمين فيقول بغير لهما لو حلف وقيل القول قول المرأة
 واخذل ايضا اذا اتا اخرها بما يثبت به واتا الاخرى بما يثبت به
 فلا يبرأ الحسن النكاح وهو احسن وامر الله ما لم يكن
 واحدا به ان كان اختلا فليما بعرا اثنا في نوعه مثل ان يحس
 احدهما انه تزوج بدارويج عن الاخر انه تزوج بمملوكة
 وانفسا يتحالفان كان مما يصح فانه النساء او ما لم يصح فانه
 وردت المرأة الى صراف المثل عالم يحس فمئة ثلث فوفى ما ادعت
 او طوز ما ادعى الزوج فعذا الجلاب (اي بيع الامان بخر الزوج را)
 بعطيل ما ادعت وهذا كله قول مالک واحدا به وانما افلنا
 بالاختلاف ووجه المرأة الى صراف المثل فصل يثبت النكاح بينهما
 او يفسخ قوا من اخرها فموت النكاح وهو المعروف من
 العدة والثلثا يفسخ بغيره امر الجلاب واما ان كان اختلا
 فليما عردة البتلة قبل البتلا بعرا الاختلاف والقول قول

اخرها بعرا بعرا
 بها في البتلة
 ولا خلاف في قول
 يثبت

في
 وان كان اختلا فليما بعرا
 البتلة في نوعه

الزوج

الزوج
 فليما بعرا بعرا
 البتلة في نوعه
 وان كان اختلا فليما بعرا
 البتلة في نوعه
 البتلة في نوعه

الزوج مع يمينه وان يخل جلدت الزوجة واخذت وكذا لو
 ادعى التعويض وان غت التسمية كان القول قوله **قوله**
 وان زاد الزوج في مهر زوجته بعد تسلم النكاح زيادة لم يمتنع
 ان يخلو بعد البناء لزمها ان يخلو قبل البناء وان لم يقبضها
 الزوجة حتى مات الزوج فلا شيء لها من متاع عقدة لم
 يقبض الخ قوله الشيخ ابن عبد الرقيب في معينه **مسئلة**
 وفي غنصر الوفاة الكيفي اذا اشترى لها الاخر حيا من بلدها الا
 برضاها فان جعل امرها ببيعها فغاب عنها و قطع نفقتها
 فامضت له الى الخروج اليه فمضت معها مضطرة كاخراها اياها
 في الخروج ولها ان تطلق نفسها بغير رضا **قوله** فان ابن العلاء
 حنفوي وان شرط عا عيطة ان اجب فكلان في روجه يبيد جاز ذلك
 لان هذا من فعل الزوج كالحرة العتيقة ابن عبد الرقيب المتأخر واعلاه
 انتقم الحد له **هذه المسئلة** اذا اجماع الرجل بنفقة ابن
 امراته املا الزوجية جاز بعد ثبوت العقد وان كان ذلك في العقد
 لم يجز للغير وجب قبل البناء ثبت بعده بطلان العقد
 فان كان ذلك المدة معلومة في اصل النكاح ومات الولد قبل انقضاء
 المدة رجع ذلك الى المم وانما تأخذ في حساب ما شرهنا **مسئلة**
 وفي العتبية لما لك فيمن جلب ليعمل في امراته خمسين سوها
 قالوا استعملت في السلطان لامراته ان ينفعه من ضرر ما به
 وامراته ان يخلقها اجعلها به **تنبيه** ومهر قوله اجعلها به
 به اجعل به الطلاق الذي دعيه والزمة اياه **قوله** ومن الواضحة
 من جلب بطلان امراته ليضر بنها اكثر من عشرة اسواط مثل الظل
 ونحوها ان السلطان يخلقها عليه لئلا ينفذ له غير شيء
 تستوفي به وان لم يرجع في ذلك اليه حتى جعل به وعوقب بالزجر

والسبح له تخلق عليه الا ان يكون بغيره من الضرع اذ في بيعة او
 امر مستغفر من الحراير فتخلق عليه للضرر انما اتي به لذ وتبع
 حشر وكلبت يمين الجراف **فصل** ويجوز تشيعة السماء في عوى
 المرأة ان زوجها يرضع بها انما اسمع له لد الرجال والنساء سماعا
 واشتراكا لم يسمع في لد الرجال مع النساء فليسمع بفانض فان
 الشيوخ ابو عمرو في رواية حسن ان عاصم انه لا يجوز تشيعة
 السماء لا عز العز ولا لا في الرضاع فيجوز ان يشيعة احد ورعا
 يبيع انقرة والاهلين والحيوان ان لم يكونوا عروا الحزم
 انه اتصل عنهم بل انما ارضعته فلانة فالشيخ ابو عمر ان يرضع
 حسن انه لا يحصر الرجال في الغلب ولا يغفل الاهلون باحضار
 عجم والنساء له وهذه المسئلة من التعمدية عيشي سؤال
 يجوز في سماع السماء وفي الاحساس المتقدمة والاشيعة المتفا
 ذمة والشك والاشيعة والولد والبوت والمواريث ووكاية القاض
 وعزله والعزلة والشيخ في الاسلام والخبر باله نعا والولادة
 والرضاع والتزويج والتكسية في بعض هذه انشراح فان
 ادعا انما لم يسمع او امكنته من نفسه ان يعرف ما بها للضرر
 صفة فيا مصلحا اذ كانت او عالة وازاد عت الحبل لم
 ينتفع بزاله اذ كان ذلك بشرها لسماع الزوج وان اذ عت انه
 اكره ما وادعا الطوع حبل وكان الغرض قوله وله صريح اليمين
 عليه ما حبل وتاخذ بشرهما ولو انكرت ان تكونا مختلفين من
 نفسه ان كان عليه اقامة البيعة على عرواه فان يحجز عنها
 اهلها تنق تاخذ بشرهما وازاد عت اليمين عليه على
 وسفك فيا مصلحا **مسئلة** وليس للاب ولا للوضع عمن
 الرضا ان يرضع من ابنة او يتبيعة اذ ان يرضعها زوجها في نفسه لا

في تشيعة السماء
 في تشيعة الرجال
 في تشيعة النساء

الاشيعة

قوله في تشيعة الرجال
 في تشيعة النساء
 في تشيعة اليمين

في تشيعة اليمين
 في تشيعة اليمين
 في تشيعة اليمين

تتوكلها

في تشيعة اليمين
 في تشيعة اليمين

بنو كليل لما لانها الرضى باحتماله الى انفس من معين الحكماء الشيخ
ابن عبد الرزاق الحملي له **نص** العلماء رجعوا الى ان الوحيين
انما كانا محضين للنقض ولم يتغير بيعه وشراؤه بحج الشيخ ابن
عروة رحمه الله تعالى **مسألة** ومن تصرف في ارض غيره بغير
اوصاف فيه ثم بان كان الزرع لم يغيره الثمر لم يوجب جزاء ذلك المتصرف
عليه فان تغير الزرع وايزت الثمرة والفعول المتصرف فانه لم يتصرف
بالزرع وبالثمرة دون جميع ما ازيد عليه اصل المحبس المصطفة
انه حبس الارض والاصل مع الزرع والثمره فيلزمه البعض **فروع**
واذا توفرت عقارة الاب الاملاك التي حازها للولادة انما هو النكاح
بسرهم ولا يستلزم الدور المحبسة حتى يخليه من نفسه اقلها اعلام
وقيل علمان ويكره في هذه المادة من غيره بل هو ينفذ للم
في ذلك عقد وان عاد الى سخطها قبل العقد المدة او سخطها بمقتضى
ومات قبل ان ينتقل عنها بطلت فحاشا سنة يبدل او رجعت ميراثا
وان عاد الى سخطها بعد مرور هذه المرة فعقد المحبس ولو مات
فيها انه اكن رجوعه لذلك بطلت به وهذه الاقوال المشهور
في ذلك المصنف به فالد ابن القاسم وعبد الملك وغير ابن الخطاب
نحوه وسواء في وقوعه كذا في ان الولد الصغير فلابا الكبير
وان صرفه الصغير تبطل برجوعه اليها بعد هذه المرة ولا تبطل
صدقة الكبير فلا رجوع ومما يبين ذلك ان الرجل يجوز له ان
الصغير الزمان الطويل ثم يكبر الصغير وان لم يحضر نفسه عند
رشدته والابطلت عطية له ولو ان العطية للكبير او للاب
فما حازها الزمان الطويل ثم رجعت الى يد المفضل لم يضره ذلك
فالابن القاسم في الواضحة امضا في ذلك وفي تعريفه بين الصبي
والكبير ووقع الفصل عن ابن القاسم قول ثالث العطية للصغير

في الوحيين
في الوحيين
في الوحيين

حبس
في علمه
في علمه

اعاد العقد
في العقد
في العقد

في حيث يقع الجسد
من الجسد
يجوز بالنسبة
في إذا التقى قول
في غير ذلك

في لو قال فلان ليس
في غير ولا سبيل
في ابن عبد الرحمن
في في النسخة بل
في في النسخة
في في النسخة

في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة
في في النسخة

اذا رجعت له لا يعر سمنز انما تبطل لان يكون اخر جديا عن سمنز
التي غير مرة يتكون في مثلها الحيازة شينية يكون مثل الكبير
مسئلة ان الم بين العريس كيع يقسم الجسد لعل على التمسوا
او على التفاضل في زمن سنة الصدقات والنفقات والوصايا والفضل
والعمر والاعباس المعتقد الحق بنصر المعطي على التفاضل في
انتمتع من الشيخ ابن عبد الرقيب بلغة الحمد لله اعمر
ان ارمو رجلان ابراه ورمي اخر واضرب فوالا يخرج من رجلان
ابراه ورمي اخر فقال ابن القاسم واشتب واصبح لا يقبل قوله
في واحد منهما فلا اصبح ولو قال فلان ليس في غيره فلا سبيل
في من رمي بغيره فلان لم يدل ليس في غيره فلا ولا الاخر سواء
يقسم الوثان على احدهما ويقتل ويحصد الاخر مائة جلدة ويح
ويجسر سنة **مسئلة** وان قال العدي سفاه فلان
سما ومنه امون لجات وان ولا ته يفسمون عاتك ويقتلون
المطعم عليه وقال ابن لباية وغيره من التاخرين اقسامه الا
في الضرب المشهود عليه او الاثر الميم من الضرب او الجراح
مسئلة وان قال المطعم ضربه فلان يوقد بيته على
ان جلا ناك في له اليوم يبلد بعينه لا يصح معه يمينه **مسئلة**
لو شهد عليه بالقتل موضع كراه يوم كراهت يمينه
ان المطعم عليه كان في له اليوم معهم يبلد باذنه عن الموضع
انما يقتل به القتل فقال سمنز وعوا ابن القاسم ان احق
الحق لا يهلك فلما يخرج من شهادة الا لشهود الا لجرحة وص
والشاهد العجز لا يخرج بان الذي يشهد به لم يكن ولا يخرج
الا بما يكون به غير عدل فقال سمنز الا ان يشهد مثل العمل
الموسع وجمل عتق انه افاد بضم الجمعة في له اليوم او اهل

مهران

مصرا نه صلوا بهم العبيد لك اليوم فيسكن القتل لما ز اهل
 الموسى لاحتعوز على القلح **فرع** قال سمعوا زولو شقعة
 شقعة ان ز جلا نال قتل ولما نال بعض يوم كذا وشقعة اخر ازان
 قتل اخره لك اليوم بعدكم بكم الشقعة فبان جميعا وقال
 اصبح فاجتبعوا على قتل فاني افع اوليا الغتيلين في العمل
 قتله لهما **مسئلة** واذ امر السيد عبده او الامر الطام
 بعض اعوانه يقتل رجل وقتله قتل الامر والمأمور جميعا فانه
 ابن العطار واثبت فقه ابن العطار كما قيل في جزاء الصيغ فانه
 لم يعلم ذلك الامر من قول المغنول انهم ولا نه تمسين تمسين
 وقتل السيد والعبد جميعا فانه ابن العطار واثبت فقه ابن العطار
 والامر جميعا لم يفعل يقتل رجل او صيغ قتل الامر ايا كانا ومعهما
 او غيره وكانت الدية على عاقلة الصبي وان كان الصبي مع
 يفعل ولو لم يجرز الخلع المء الامر له ولم يقتل على عاقلة
 المأمور الدية اهر **مسئلة** ومن اخر يقتل خضا فان انهم
 انه اراهم غنوا لو المقتول كالالاخ والصديق لم يصح وان كان
 من الاباء صرف اذ كان ثقة مأمونا ولم يخف ان يرتد على ذلك
 وفيه اختلاف في هذه المسئلة **فرع** ولو قتل رجل فقتل فلان
 خضا فلو رثته ان يغسموا ويأخذ الدية من العاقلة فخطا
 مشهور ومثل ما لك انتهي **مسئلة** قال ابن الفاسم
 وانه افلا البيت فلان رثته ولم يفعل عملا ولا خطا فاما اذا
 وطقت الحج من كمد او خطا افسموا عليه واسلم الحفوة وقال ايضا
 غير لغز **مسئلة** وليس لومة العز ان يغسموا على اطلاق ما قلنا
 المغنول قال ان شغب فبان قتل المغنول فقتل في عمدا او قال الاوليا
 خطا فبقة ابطالوا مالهم من الغنوة وفيه شبهة لنهم وان قال هو خطا

فب اختلاجه
 على قتل اهل
 قتل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

فب اختلاجه
 على قتل اهل

١٥

١٥

١٥

١٥

١٥

١٥

وقال الاوليا عمدا افعه ابطوا ما وجب لهم من الدية **فروع**

قد علم اختلاف الاوليا
في الدية والدية
والدية من التبعيض

ولو قلنا بعضهم عمدا او قال خطا فان علموا كلهم استحقوا
في الدية الخطا جميعا اجمعين وبمسيل الرافق فلو نكل مدعوا
الخطا بطل الدية والدية ولو قلنا بعضهم عمدا او قال الاخر
لما علم نكلوا بطل الدية وان قلنا بعضهم خطا او قال الباقيون
لما علم نكلوا عن اليمين حلف مدعوا الخطا واخيه وان
نصيبهم من الدية ولا شيء للآخرين ثم ان رجع الاخرى الى اليمين
واخذ الدية لم يكن لهم في الدية ثم ان رجع الاخرى الى اليمين
واذا انجليه معه ورد اليمين على المطلوب ثم بداله انجليه

اعرف من جسدنا
وربنا على غيرنا
اليمين بيميننا

وليس له ذلك **مسئلة** اذا كان ولي المقتول واحدا
واحد الخطا حلف خمسين يمينا واستحق الدية كلها
اذا كان واحدا او عينا او اربعة ويدخل النصف في ذلك الا ان كان من
الورثة بنتا كانت او اختا او زوجة وتفرق اليمين عليه عا
فخر الموارث **فروع** اذا غلب احد الورثة لم يمسح

حق ذلك الاول في القول
فان كان حلف خمسين يمينا
واستحق الدية كلها
ويدخل النصف في ذلك

الحاضر نصيبه الا بعد انجليه جميع اليمينات الخمسين يمينا فان
كان ابنا وبنتا فغاب الابن حلفت البنت خمسينا واستحققت
ثلث الدية ثم ان حلف الابن حلف ثلثين اليمينات واخيه ثلثين
الدية فلان لم يدع المقتول لابنته واخيه حلفت خمسين يمينا
واخذت نصف الدية وان جاءت مع العصبة وحلفوا كلهم
حلفت بهم خمسة وعشرون يمينا وان ذكر العصبة حلفت

فهي اذا كانت ابنة او اخ
او بنتا او اخا او بنتا
او بنتا او اخا او بنتا
او بنتا او اخا او بنتا

هي الخمسين يمينا واخذت حلفا ام **مسئلة** اذا حلف
العصبة ابنا كمي او اخ صغير حلف الكمي خمسين يمينا واخذ
نصفه من الدية ثم اذا كبر الصغير حلف خمسة وعشرون
يمينا واستحق النصف الباقي **مسئلة** العاقلة الذين يحلون

والا حلف البنت ابنة
او بنتا او اخا او بنتا
او بنتا او اخا او بنتا
او بنتا او اخا او بنتا

المعزاة

الدية نعم افارب الجاني من جهة الاب وافلهم في قول يعقوب سبعا

وما رجل توزع الدية عليه **مسئلة** اذا اصح الدم من جهة بيعة

ومشى وقصر فسقطت الدية عليه وكل جرح له عقر مسمى في

الحكم كما المنقلة والما مومة والواحدة اذا اراد الطالب الصلح

فان كانت حجة او الاحسن ان لا يصلح لا بعد البر لانه اذا اصاب الفيل

البر فيموت من ذلك فيرجع الى النقيس فيكون الصلح غير موقوف

اجازة في كتاب الصلح من المعروفة ويجوز في العهد ان يصاحبه عن

الجرح وماء الاليه من النقيس وان كانت هذه الجرح فخطا نظرا لهما

كان من جرح له عقر مسمى والصلح فيه جائز قبل البر عما الجرح بعد

بعينه ولا يجوز عما انزاس اليه فان فضل ابن عسامة في تفسير هذا

لا يصل ان ينقض الجرح فيه لا فود كان فيه مسمى او لم يكن والصلح

فيه جائز قبل البر عما الجرح وماء الاليه من نفس او غيرهما وان كان من

جرح ليس له عقر مسمى خطا كان او عمد امما لا فود فيه والصلح

فيه جائز عما الجرح بعينه قبل البر ولا يجوز عما انزاس اليه وما كان

من جرح ليس له عقر مسمى خطا كان او عمد امما ليس فيه فود فلا

يجوز الصلح عليه بشيء الا بعد البر لانه انما فيه الاحتساب

لا بعد البر لا يعرف ان طان سراجا فينبذ ما اولد اطلب الجني عليه

في الفصاح فلا يكون له لا لاد بعد البر فانما الذي (عقوبة واجرة

المولى للمنفود عما الذي ينتظره وقال ابن عبد الحكم عما الخارج الى الله

في اعلم انتم من مسمي بالثبتي ابن عبد الرزاق الحمد لله **مسئلة** في المهر

في المهر والمزوج ان يرقل بزوجه حيث نشاء اذا كان عامونا عليها

ومحسنا اليها ولم يرقل في مثل ذلك محسنا لهما ان اراد ان يرقل

المزوجة انه ارفق به وثابا عليه ينظر الى صلاحه واحسانه في

واحسانه اليها قبل بله اخر اجسادا وان علم خلاف ذلك فليس

عصع

انما على

انما على

انما على

انما على

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

مسئلة اذا اصح الدم من جهة بيعة

قد روي في
الكتاب

١٣٦ اعتبرت من الزوج
على ما علم من
الكتاب

وقد اذا شرب الزوجة
على ما علم من
الكتاب

اخر اجدها وليس لها الخروج ويظهر هذا شكوك الجبتان قال بعض
المؤلفين فان علم منه حسن الحاد او افتتحت من الزوج مع
سقطت عنه نفقتها ومثله في غيره من اجن عبد البر في كافيته
فلان اذا اراد ان يخرجها على الخروج معه والى اهل البيت من
مسمايل ابن عبد الربيع **مسئلة** وانه انشئت الزوجة
من زوجها قبل ان ينجب لها نفقة مدة تنشور بها في المذهب
فوهن في المنع من ان لها النفقة لان الزوج ضيع في طليها عند
الطاع ونحوه في كتاب في رد القول لان النفقة قالوا وهو لا ينهي
قال ابو بكر وغيره من شيوخ البغداديين اجتمعت الامم
على ان لا تنشر لها نفقة لها وانه ابن القدير لا الحكم قال الشيخ
ابن القاسم ان يكون حلالا فيجب النفقة وان نشرت
وقال الشيخ ابو الحسن ابن القاسم ان احضرت لها ما يعمل
انفق عليها وازلم يمكنه ذلك لم يعق عليها وليكن
النفقة بقطرة وفيه عاقد ردا لها واطاله واما الكسوة فان
تضررت بالبنا وجتازتها فلا تنشر عليه من ذلك بل له
ان يمتنع منه معها وان كان قد خلق لبعده او انه لم يكن في
صراقتها ما تنقص فانه يعرض لها الكسوة بقدر حالها
فصرع واختلاف في كيفية جواز ابن القاسم هو في مالها
وقال عبد الملك هو في مال الزوج يفيض عليه ثنية كانت
او غيرة وقال الشافعي كانت ثنية وفي مالها وان كانت
غيره في مال الزوج وفي ابن القاسم في ثمنها عشرين
تكون ثمن الا ومدة خولها قبل ان يزوجها في ثمنها
وان كان ثمنه خولها وليس له ثمنها ولا عاها زوجها
فان كان لها ولد في ذلك عليه ان يقتصر من ذلك الجواهر

في الكسوة ان
في الكسوة

في الكسوة ان
في الكسوة

هذا هو الحق لا يخفى
الامانة تسمى بالحق

وكذلك ما قتل عمدا او بغير من ارعك من اجل الرمية له
ليس له ما الا ان يستطيع ربه ان يشاء بنفسه ان ينفي من اجرة
محمد بن يحيى رضي الله عنه انفسه الحمد لله **مسئلة**
الاولى البيع ان كان الصلح يصلح عنه الصلح المذهب اليه خمسة مسائل
احد النقص من عوضا عن الاخر والجاره ان كانت عن هذا بعوض
ووضع الخصومة بشرط ان لم يتعثر فيه خوف الاحتسار
وهو ما يعطيه الصلح من غير الحمد والصلح ينقضه ارفع
عاجبه يسوغ بشرط والا فلا ينقض فانه غير واحد من اهل
المذهب يصلح على الافراد والازكاري وعما السيرة وهو
تلاوة تكون من باب المعروف وتارة من باب الهبة وفلان عليه
الصلوة والصلح الصلح جائز بين المسلمين الا على اصل
حرام او حرم حلالا ويكون من باب المواصلة الى والده اعلم
الحمد لله **عشر** ان القاض لا يجوز له الاخذ من مال
مسألة بل الا ان القبل بالفضا جرح عا الكفاية وقد لا
الامانة كما فيه من مصالح العباد من فصل الخصومات ورفع
التفارج وادامة الحمد ودك الطمان ونص المعلوم والامن
بالمعروف والنفق عن المنكر والحكم بالعرفان افضل العمل
البر واعداد رجات الجرح فالله تعالى ما حرم شيئا بالفساد
ان الله يحب المفسطين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
المفسدون عاصيات من خور يوم القيامة ولا ترضيكم
عليكم من الجور في الاحكام واتباع الهوى فكلما من اعظم
الذنوب واكبر الكبائر فان الله تعالى اما القاض يكون قاضا

فان لا يجوز للمالك
من مال غيره

حب الحق بالعدل
احسن اعمال الناس

العدل

طه

فمن
كل طرف انفسه
منه ابو عبيد

لهم حكيما وقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم از اعتر الناس عا
الله والفضل الناس الى الله وابعاد الناس من الله رجل واحد الله
نعمان امة في صلى الله عليه وسلم شيئا لم يعرف بينهم والفضل الجنة
منه خفيه بعد ابتلي بعظم لانه عرض نفسه لعلما ان اذا اكل
منه عا من ابتلي به عيسى في ذلك لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من جعل قاضيا فقه في غير سجين و... ابنة ابي غاي
وفي ذلك بالسيجين فلما ينسخ ان يعرف عليه الامم وثق بنفسه
وتغير عليه واجبره الامم العدا عليه وللأمان العدا
اجبارا لكان صالحا وله هو ان يمنع واخرج بنفسه عند
ولما اخذ به كلب لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الله لا تولى
هذا العمل احد افساله واما احدا اخر صلى عليه ولا يولى وان
اجتمعت فيه مشروط التولية خشيته ان يولد التولية من
في غير كما تضمنه الحديث المشريف ان من كلب الفضل وكل
التي نفسه وميزاكره عليه انز ملكا يسلم له خوجه ابو
عيسى واسمى سبه واما يجوز للفاض ان يعبد الهة الا من
والله او ولله او شبهه او كذا في يجوز للفاض اخذ الرضا
على احكام الله تعالى ان كل الرضا كانت لقرار رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعن الله الراسخ والمرتب حريت في رواد ابو
لصيرة رضي الله عنه واما عمر رضي الله عنه فان يجوز للفاض
والولان ان لا يجرى لهم الاخذ من مال من حكامه بل في جعل
على حكمه فالمرضى وانما احسنون في احكام احد الخصمين
صاحبه في نفسه او عيسى طر مضي على ان جبرائيل
فالاولى ليس في الخصم خصمة كتم في خصم الفاض له وقال
اصح في تحكيم خصم الفاض ما اجبه جاز وقع مضي وليذكر في

في الامم للفاض
اخذ الرضا على احكام
السلطان

تحكيم الفاض
على الامم
تحكيم الفاض
على الامم

في حكمه رضاه بالتحاكم اليه بخلاف غيره هم المستثنون عما يجوز
 تحكيم غيرهم والله اعلم انتم من صاحب الجواهر المحسنين
 الحمد لله **قريب** رضي الله عنكم وارضاكم والحمد لله
 اخي باخواني اجز الله ثوابكم في مسئلة تصيروننا كائنا اتوا الى حيا
 ارض وصلوا واخرجون فيها مكثوا في صامدة مددة ثم انصرفوا
 وصلوا وارتفع من عذرهم يتبعون بها بالحرق والتحرث من
 نحو ما ينبغي حسنة ولم يكن لهم فيها منازعة ولا فلاح عليهم فيها
 فادع في السنة العدة كرامة الولا ان قد اوعى عليهم اناس من قبيحتهم
 وادعوا الى الارض المذكرة في هذه الايام بغير علم عوامهم
 وتصلح فحكم الله تعالى تنزع الارض المذكورة من ايدى
 الحاكمين من اهل الامم العدة كرامة ونكون بايدي القدامين فيها
 اولا تنزع لسكونهم وحضورهم ومكثهم من حليتهم ولم ينفذ
 مانع او لا ينبغي التلاوجه الحكم في ذلك انتم ايضا في راي
 ونقصوا لنرايا لنفون في ذلك انتم اقصاكم ليوقع في تنقيح الحكم
 فيها بعد ان تلك تنابوا وترجموا والصلح عليكم ورضته
 وبركاته : وعليكم الصلح **والجواب** والله اعلم
 ونحسب الحمد لله القاد من بيننا من عبادة الرصوب
 الصواب : واليه المرجع والبناء والصلوة والصلح عاين
 او تبي الحكمة وفصل الخطاب : وعاء الله من عذره وتبوع الاصل
 وقعت عاصوا ان المصطفى اعلاه : وجهت نحو الله وقوته
 مضمونه حيث فاعى العدة عين المذكرة في الارض العدة كرامة
 بالصلوات اعلاه بعد العدة المذكورة في عند بقاها في الارض
 المذكورة لسكونهم وحضورهم ومكثهم من قبل حكمهم ولم
 يمنعهم من افعالهم ولا تنصمح في عوامهم في ذلك ولا يبينهم

في غير هذه الايام
 في غير هذه الايام

فاموا

في غير هذه الايام
 في غير هذه الايام

تنزل

٢١

كذا ان اقاموها المستوفى المنة كورة ولا يميز على الحائزين
 للارض المستوفى كماله مختص النعابة ان من قبل المدونة ان الحائزين
 لا يجلب للارض المستوفى كالبينة الفاطمية مع حوزهم للارض المستوفى كورة
 المدونة المستوفى مسقط الفياض (فاليمن المستوفى كورة) في الارض المستوفى كورة
 عاملا اقر به الامراء العازرة وهو فوفوف في لمن العشرة بن عاملا مسقط
 معلما على الدين ويكمل العقد المكتتب به الذي قال العازرة
 وقوله صلى الله عليه وسلم لا يطر من فاهم في مسقط ولو قد ايقرا
 معلن بوجود الاسباب المارة من الكلب بالغبية البعيدة وعبر
 الفطرة على الكلب مع الحضور وقصة المسبب في مفودة في الفمثلة
 النازلة فان تعلق الدخول بالنتيجة العلنية وعالمه اخرج فافض المدينة
 الشريفة برلمان الدين في تبصته والقاضي ابن عصفار في مقيد في الشريعة
 بحي في نوازله ومع حضور القاضي الميز المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة
 في السؤالات العلماء لا يفتد بغير ما فهم المستوفى وتحتل من كلبهم ولم
 بمنعهم من الفياض مانع مع الفطرة على الفياض ومسقط الفياض عاملا في
 اليه القاضي ابو الوليد ابن رنط واختاره التوضيح وافتى الشيخ ابد
 القاضي الغيرة في قول القاضي ابد في ابن العربي في قرية الحائزين في
 المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة وتتم فم فيها المدونة المستوفى كورة
 المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة في الحقوق في سبعة فراض الحار في وفي مواضع
 في اخذ منه وعن الامام العازرة وعن الامام ابو الحسن النعم في مختصر
 في نسخة الامام ابن عرفة في ايام التحقيق اعتبارها في التناول في ترتيب
 الفواضل والجروف للامام ابو عبد الله المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة تكون
 بيت الحائزين لها وان القاضي المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة لا حق
 لهم فيها في تبيد في عاقبة النازلة في تقيما بيت الفايمن المستوفى
 المستوفى كورة في الارض المستوفى كورة في وثيقة وعينها وابطال تحتهم بعد

الحائزين

المستوفى كورة
المستوفى كورة
المستوفى كورة

فعل على حد الاستقلال
حواشي الامام في حال
بوجود الامام في حال
الامام في حال

في حال الفواضل
في حال الفواضل



المدة المذكورة حيث كانوا حاضرين متمكنين من الطلب ولم
 ينقطع من القيام مانع مستطاف لقيامه مع حسب ما صرح بذلك
 القاضي ابو الوليد ابن رشد عزاه الامام مالك في تفتيح ما وجب
 المختص لان من ذلك حكمة فضا القاضي قطع الخصومات فزاله
 ابن رشد وعليه بل القاضي اخذها والامر باعادة امساها وبابطال
 حجة القائلين المذكورين في الارض المذكورة بالمخرف والتعطيل
 اعني موجب الخصام وبغلة صحة القايين المذكورين بابطالهم
 في المسئلة الثالثة وحسب سلة الربط المختص ما تيسر
 وتسا لسلما ووسيلة الواجب واجبة ووسيلة المحرم
 محرمة صرح بذلك الشياخ شهاب الدين العراقي وسلمه
 غير واحد من المجاهد كذا القاضي برهان الدين وغيره
 المحاصل ان القايين المذكورين في الارض المذكورة لم يحرف
 لهم شيئا وتكون بيع الحايير لهما والله اعلم انتهى من
 القنطرة والجسور في مسئلة بيانه الامام العلامة
 وهو يوم النحر ويوم من بعده والمعطو ذوات وبعث لثلاث ايام
 بخر يوم النحر في يوم النحر معلوم غير معطو ذوات وبعث الرابع
 منه معطو ذوات غير معلوم واليومان اللذان بينهما معلومان
 معطو ذوات والله اعلم انتهى منه بلغة مسئلة
 السارفا بالبشارة عما من تكون واختلاف في ذلك قول مالك
 وعبد العزيز يلبس السارفا كلما اكبر على ما نحن في الشفقة
 عليه لانه هو النجس فيسبب فيساوفا وغيرهما يلبس من
 السارفا لا عزم الشفقة فقط فان في دوار وان يمتنع على
 السارفا ما شئ الختم تنكيلا له وعفوية وقول مالك
 وعبد العزيز هو الصواب انتهى ههنا المسئلة

من تفتيح ما وجب
 المختص من الامام

اعرف بيانه الامام
 العلامة

انهم البشارة
 ما من تكون
 السارفا

من تفتيح ما وجب
 المختص من الامام

وحيثما تضمنت سؤالاً في موضوع الكفاية فسيروا ومولانا شيخ الاسلام الشيخ
 علي بن ابي حمزة **ص** قوله ما قولكم في رضى الله عنك وارطاح في رجل ملأ
 والده وعمر والدته نحو سبع سنين وتزك له اما كن متعده، وكفى الولد
 وتصديه انما كان المذكرة نحو ثمانين سنة على كل سنة المصلحة ثم انه
 باع بعينه الاما كن جماعة ثم معلوم فبعض وعاش بعده اربعين سنة
 عشر سنة وهذه المصلحة وبنا وغر من فضيل طول هذه المدة ثم مات
 ابابيع وتزك اولادها في انه جرحه هذه المدة وجد احوا اولاد حتى يجر
 رجل جنين تسمى له بوفعية هذه الاما كن وتاراجها نحو ثمانين
 سنة وهي منقطعة لا يثبت عليها ولا يتصل لا بطريق الشهادة على الخط
 وغيره هل ان يثبت / اما كن من شراها بعجزه اهلها راجحة ام
 يد من ثبوتها اقبونا ما جاور بين اجلاء اهلها لا اهل بالحق
 انكره والحالة هذه وان اتصلت الشهادة على الخط بالكل في الشرا
 الخ وهو من متعده زماننا اذ منعت فلما يثبت احبس الا اذا ثبت
 المدة على ان الشرا اي العيش العيش ملأ احبس حين العيش
 فان اثبت العيش ولم يثبت ان العيش المحبسة ملك للمعسر حين العيش
 لم يتم احبس ولا يعنى اننى من الاجهوري قلنا **سنة**
 وسيل عن ميراث النسبة وهذا فانه من ميراثهم وقد بلغه ظهر عن ولاية
 الرجل على حق مع معة الاصاب له من ميراثها امت احداهن تقب
 حقا فلا يعضت على له وهذا حتى لا يجد من ابويها الجهل اذ يم
 وسيل سنة القوة فطرا انما عنى اجنبية وينفذ وينهم عداء وادخ
 ولا يرون ثم لك حتى تسقط بهما على ها او يراها عليه يسير
 او ما كان دون حقه ويثبتون عليها شاي به اذ في يدون ثم له
 فمع مجتهده ويكرهون كذا في الحال لو تكون له المملوثة المفقورة
 اني من حقه من حقه بالضر والظوب الجواب اذا كان اهل

قسم

علوم الدين في كتابه الغرور في باب اعجاز المعجزات. آخر الباب
منه ان اللبسات والباغوات والعجائب التي جوع فيما بين اوصاف
يعطيها او يتصدق في نه او يباحث في بعض الجوع في الحكمة
في حيا تنق ولور شتق بعزم ما تحق وعجزه في اهلها لا شها
اجتمع على باخر ان ذهاب ما لها وشق من حها جازت بيلها
السون الضرر من عند هلا وهو ذهاب ما لها سونا لعي منها من عني

فليس
الجميع يميز بين الخير والشر ولا لم تشهد السنة

يحيى الروح جيسى الروح من النطقين وبالضرر ولو لم تشط البنية
تتكرر بل لو شهدت البنية بالضرر مرة واحدة على المشهور الروح جيسى
وقيل لا بد من الشهادة بتكرره واستظهر هذا القول لا يثبت
فوله ويتبع به رجوه الحاكم كانه اذا اراحت الروح جيسى

المها من الضر فطرح كلامه ^{المتعلق} بمواليا وجهه الى الشر وابتدأ
 امراته عليها من غير رضا وحنقه اخرى وزجاجة واثره ما تكون
 بلا عادة والحق انهما اثرة ومنسما بها العمل لا محال انهما كانا

وكانت ابي الزوجه من اخرى من مال او ملبس وغيره الى
وكذا الكاعطاء معاين الحزنه التي فيها عيب ومتاع كاجل

ان قد خلط عليه من سائرها المباحة و من الاخرى وتتصايف فيه و من
وهذا كله يمنع منه الزوجه بان يعطيه لواحدة من نسائه و من اخرى

أنه ضروري فيصير محسوسا / الأخرى فمن لم تر لها التطبيق
كطرفة واحدة فكذلك تشوب بآنية ومن الضرر من بها ضرايا بها
والضرر المخرج هو المولد الذي يخصا منه التفرع بالكلية

فلان حنیف از منبر ۱۹ و روی جیبی در خارج عنبر بنسبت

عن النبي صلى الله عليه وآله انه استنوخ من صب النساء وقال
احضوا ههنا وانصبوا خيلكم وروى عنه انه انزل ما نبت اية

وینا و سارو
ب. ۱۰

فصل في معرفة
الجمادى الأولى
والثانية

بقى الصديق رضى الله عنه عنهما امرأة الربيد كانت تخرج حتى عوت
 يذلم عليها وعلى من عليها فبعض شعرا لاخرة واخرة بالآخرى ثم ضي بها
 وكانت المرأة تنفخ الحشر النفا وكانت اسمها تقي الضيفان الضيفان بها
 اسودت بصلت ذنبا لا يبرئ الضيفان رضى الله عنه فقال في بيتي الضيفان
 كان الربيد رجل صالح واعلم ان يكون روجك في الجنة وفي رواية الاخرة
 فانه يفتح ان رجل صالح اذا ابتلى امره تشو له روجا في الجنة وفي
 راجعوه سبيل الله عن ضرب النساء قال ما سمعت ان احدا من اصحابي
 ضرب امرأته وروى حسين بن علي عن عمار بن القاسم ان المرأة قد تستوجب
 الضرب اوجيع بالذنب ترتكب وذلك اذا كان الذنب مكررا وقد ضرب
 اهل البيت ع الله عليهم ومن سبها حتى شق عبر الله عن عمر عتبة فلان
 بجهنم ينجى عاهزة الزواني لان تكون المهاداة بالضرع عاهزة حتى
 يقول السمود انه امر بها او امر بها عني ذنب تستوجب الجنيحة
 يقع اعني ولها التخليص بالضرع ولولم تفسر البيعة بتكرره هذا
 يوقع عن القول ويتعد به رجمه الحرام وعلى مفسوم قوله ان الضرب
 قال القتيبي وفي باب الضرب ولولم يثبت في الزوج لزوجته من عاه
 في الضر ففسر السمود انه يضربها في نفسها وما لها فضل يكون لها
 العينة بذلك اما حكمي في الضرب في المصلحة الكبرى من وثايقه ذلك قوله
 اخرها ان ذلك لها وتلك المرأة نفسها ويعتد في هذا في مواضع عليه
 الصلاة والسلام ما ضر ولا ضرار ولولم يحن المصرفة ذلك لكان كذا الجبر لها
 كما احتسب الضر ومن قال بفساد القول يقول ذلك لها وان لم يفسد
 ينكر الضر فيفسد في هذا القول من شره ومن يثبت له والابا ان لها
 ليس لها ان تلف نفسها اذا لم يثبت ذلك لها ويعفو بيمين حتى يفسد
 ينكر الضر فاذا اشتهر بفساد وجب للمسلم ان يخطي لها ويطلق عليه الضيفان
 وغو عن القول لا يحد بزاوية سبها ومن الضر اكل لها وشق والد يها في

في الزنا
 السعد
 منها والشر
 انه من عاه
 ذنب

في عاهة الضرب
 الجبر ولولم

وفي رواية مائة ليس بضر الا انما باختصار من نوازله الحسن الكبير **مسئلة**

جعفر وحيي ان جلاي حبه له شئ من ماله او عا من سبل السرفة او ضالة
 او لفظة فانه رجل فلان له اعطيه كذا وانك ذلك عما لك
 فقال نعم انه ان علم اين متاعه فكلب عليه ليجعل فلاحوز له
 ثم لك فكلن اخذته رده وان لم يعا موضعه وانما طلبه على البيت
 والمسئول عنه فخذ لك جايروا لله اعلم من اجوبة الشئ محمد
 لم ند لسير يدوكم انتم **مسئلة** ان رجلا
 وقع بينه وبينه متاعه ثوبه واحد من ثوبه الاخر يعطى
 للشر وفلان له يعطى بيت كذا او كذا من جملة افعال الشر هل
 يلزمه ذلك ما وقع من فعل الشر كما توقعه ام لا قال ابو الحسن
 الجميع وانما لما يجب عن ابن الناسم انه يلزمه ما ذكر من افعال
 منوكر بالانطوفار ما لا يجب عليه الغرامة حتى تقوى عليه
 البيعة بالعسوق والعجور وفساد اموال الناس وله ثلاثون
 عشرات او اربع عشرات والا فلا يجب عليه سوى اليعين وانه
 تعا اعلم انتم منه بلعنه **مسئلة** عا افرار ابو بن ميقول
 فجل النكاح لم يعرفه ابي يري ان ابوبه الزوجين اذا افرار قبل عقد
 النكاح للموكد بن ان الزوجين اخوان من الرضاع فلان قولهما ميقول
 ويعيش النكاح بينهما وان افرار بعد النكاح لم يقبل قولهما
 فارجع النواذر عن ماله ولو كانا عريانين ليقوله كقول ابي حنيفة
 ولا يقبل منه ان انا لا اعترار بخلاف ام لحدوها والنزاع ابي يعترف
 بينهما اذا افرار ابنا لذكر بخلاف افرار اولا فارجع المودة وانما قال
 لا يرضع فلان وبلافة مع ابنه الصغير ثم قال اردت ان عندك لم
 يقبل وانما كذا جوف السد فان بينهما الخ وبيده تجايبه وانه
 اعلم انتم من الشئ بهما بلعنه **مسئلة** **وقول التنصيح**



والمجد لله الذي قطع دمار
خروج الينابيع اذ قد صار
المدح موع سلبا (نفسه من تقرير
الاذن لاسي جعكده السلفا

الحمد لله

في
الحرفين
التي في

في

في
الحرفين
التي في

في
الحرفين
التي في

وتمتاد عانداح امرأة وفد ماتت وبتاد عانداح رجل انه قد
مات وكذا الك عاوه رجل في مات ورت مال افلت وكذا الك
الم بالتمتاد واليعين في كره ابن شد ومات كره الشيخ
ان الة انضري فيمرا جعلنا فيه حبيج والله اعلم **مسئلة**
الحمر لست اختلعت بلانة بنت فلان القليل من زوجها فلان بن
فلان الكمال في كذا وكذا افدرا وصبة وكذا انك بعد البنا بعد
وارضاء المستور عليه بالتمتاد منه وسلكت امره بفسها
له وانه فلان في له الارز كاح بعد يد بفسه له وارضاء الشريعة
ومضرو والدما الفد كوزو وافقعا على ذلك موافقة تلامذة
تشمع عليه بزاله بال حالة الحايبة فترعا وذلك في
كذا السبي في **مسئلة** في ان رجلين كل منفعما
بنتا فاجدا لهما ببعضهما بعضا وخطبا كل واحد منهما
صدا فامسعي في رفع العقد بينهما وعاجبه الشغار وخطبا
بسلم عا مزة الحالة ومكثا عنده الزوجين نحو تلك سمين
بعد البنا فاعل واحد من الزوجين واراد ففسخ نكاحهما او
نكاح واحدة منهما وطال بينهما الخصاص والنزاع وسالاما
على الله فيبطل ذلك باجتماعهما والله اعلم ان البز بـ
الفد كوزين في نكاحهما عنده الزوجين العقد كوزين
فيايل بالفسخ وتثبت بعدد الفد كوزين كذا كذا كذا
بالشوا الالة فيبطل كل جزء كذا وكذا وكذا ووجه انه
شغار من وجه كذا ووجه كذا حيث انه سمى لهما منها صراف
ليس بشغار لغيره فلو العقد عن الصراف ومن حيث انه فسر
تزوج احدهما بالآخر فهو شغار فكانت التسمية فيها
كلا التسمية فكذا الك سمى وجه الشغار ان الوجه بمضى

المعابلة

اعرفوا ان الارض
التي هي من الله
تسمى

المقابلته لان كل ما استلما صر منه نسميته الصرافا لم وصيد
كجديته والله اعلم انتهي الشئ في هذا الخ شئ بلغة فيه ~~سنة~~
فاس الا ضرب الخ اس من تلقه نفسه فلا شئ له بنا عا انما جعلت
وان كانت شئ كة قبله حصته واليخوزان يفرزن الخماسية شرا
مطلقا الضعيفها وعن انتخب اذا مرض الخ من استوجر عليه حتى
يصح بنا عا الزومها شئ كة ولا يلزم عا عقد لها ان يدعي جعلته اعمى
وكذا اذا اتلاز عا الخماس و رب الزرع فالانما في كثير ما يقع
في اجال الحث والرعان في اية الخ من بعد انقضاء امددة يطول ما
تلايه من زعمه ان له ذلك واختلعت العتور فيما يتو نس واجتن
بعضهم بل ان استغله واجتن بعض شئو خبا بان له ذلك مستند لا
يقول امر شئ لا خلاف فيه وسبعت شئنا ابو مهدى الغبرين
يقول الغني بالمرغب يقول انه سيمونة بقيه فاس وعمرها بان لا شئ
له وعلمه بالقصاحة العظمة والله اعلم **فائدة السطيل**
المنفوعة لا يجوز بيع الحرو والخزير والدم والعينة
والنجا استقوما لا يمنع فيه كمن اشترى الارض والحبات والكلاب
غير الملاء وفي اتحاده و نراب الصواعين والصوز والاش
الملاء هم الاحباش و الحوج الصايب والعبد المدبر والمثاقب
والحيوان المر يضر مرط محو و الامنة الحامل بعد سنة استنصر
والحيوان ينشئ له الحار وما يبطون الحيوان والاستثناء في الطبي
في السمور والسردي الملاء والعبد الابوق البعير الفسار
والغايث على غير ضفة والبيع بغير قلب وملاك الغير والغضوب
وكما لم يحمه خصومة والدين عا الميت والغايث وما لم يبد
صلاحه والدار بشئ كسكتند لما اختر من سنة الدابة بشئ
ركوبها للرباع الخفية والبيع بثمن محمول او الى اجل محمول او يكمل

فقد سئل السائل
عن الفقهاء في
الاجور في بيع



مجدولوه وقت حلاة الجمعة انتمهم باختصار وثابوا الغرائط
والله اعلم **قوله المسئلة** فان في الجلبا واذ انقب الخاتم ان

حاج كتابا بحوثت عنده لم تحك بكتابيه لا يمينه تشهد
على كتابيه وانقب السهماء على حكمة دون لعظه واذ الدعي

رجل عارجل عوي وانكرهما فتنمده له مشاهدا ان على حكمة دون
لعظه يقيما روايتان كذا الدعي **قوله المسئلة** الارض

تنوع بحسب شربتها والعنف فيها كانه جاز من غير تفصيل
كانت مامونة او غير مامونة السمن الشمينه باله بئر النفد

واما النفد فيها فان كانت مامونة الشرب خا راض النير وارض
السيف بالانتماء والعيون المائية والابار المعينة بالنفد

فيها الغل **قوله** وعوا جاز وما كان منها غير مامون
فلا يجوز النفد فيها بعد ان تروى ويمنع حرثها كانت

من ارض النبل او القصر او السيف **قوله** النفد فيها اعلاما
ارض النبل وارض السيف العامون فيعترفان يجب في ارض

السيف وكل ذلك ارض القطر حتى يتم الزرع ويستغن عن الماء
وكذا انك اذا كانت الارض تزرع بطون لا يلزمه تروى

الكرام البطن حتى يتم انتمى **قوله** الاستغناء
او جلسا في ابلان الزراعة ولم يصعد الماء عندها حتى خرج

الابان سقفا الخواض العكس يروى الاستغناء رافلهما لروى الكثر
ما يقع منها وان استغنى رت بعد خروج الابان لزوم الكثر

ولا فيقول له كذا الواجب ببرد او صر او جرد وكذا ذلك
لو قال في المصار حق متعته الزراعة انتمى **قوله فصل**

اختلاف اهل العلم في جواز كرا الارض اختلافا كثيرا والذي
ذهب اليه مالك رحمه الله تعالى جواز كرا ايعا بالذهب

خلف
اعرف كتاب الفاضل
الرافعة حوت

اعرف النفذ في الارض
اعلمونه عن بئر ط
وبغير بئر ط

الثانية

ال

اعرف سقفا الخواض
عن المختار في الارض
ولا استغنى او جاز

اختلاف اهل العلم في جواز كرا
الارض اختلافا كثيرا والذي
ذهب اليه مالك رحمه الله تعالى جواز كرا ايعا بالذهب

والعظة

والفضة والحيوان والعروض والحجوز عنده بالطعام كدكان
 عملت تهيئة الارض ومعها لا تهيئة كاللحم والعسل وما اشبههما
مسئلة انه ان تشر للمكتفي بحب في الارض بسبب الحصاد
 او برك فنبعت لعل قابل فهو لرب الارض وان جبر السيل بذر رجل
 فدارت تهيئة الارض اخرى فنبعت فبها فهو لرب تهيئة الارض فانه السيل
 ماله وسحقون وان جره اليه بعد ان تبت وطعمه بعد ان يكون لرب
 وعليه كثر الارض ما لم يحاوز الزرع فلا يكون عليه اكثر منه وروى
 عنه غير من **مسئلة** لو وقع السيل من ارض رجل بشجر
 فنبعت ارض اخرى فان كان قلعدا ربه او اعادها لرب الارض تبت
 كازالة فلعدها وان كانت لا تبت فان لا تبت في ارضه محضر
 بين ان يادله لربها فلعدها او يعطيه قيمتها فلو غدا الم انهم
 من الشيخ ابن عبد الوهب الحمد لله **مسئلة** الصلح في اللد
 سميانه اخير في تهيئة من يحول الامن امر بعد فله المعروف
 او اصلاح بغيره فانس وتبت عنه صالده عليه وسد انه
 خرج في غير من عو به ليصل بينه وروى عنه عليه الصلاة
 والسلام ايضا انه قال المصلح جائز بين المسلمين المصلح احل
 حراما او حرم حلالا **مسئلة** والصلح على المفرار والانتكاح اجاز
 من حلاله عليه ما لم يدينوا فانه ما جاز ان تصالحا على خمسين من
 نوعها الى اجل فانه ما تكتب المرونة وفلان غير ما يجوز ان تصالحا
 الى اجل بعد اقرار اهل القسام **مسئلة** ومن حلال على الانتكاح ثم قامت
 له بينة لم يعلم بها او افتره الخطوب فله الرجوع بغيره حقه انتهى
مسئلة وانما اعلم عن ماله او احل من اهل بينة بعينه وانما اعلم
 باقي حقه ان يشهد له (البينة رجعة له) ان استشهد بذلك
 سوا اختلب من ينفعه او لم يوزن ذلك (اختلب عمن كان يغرب المهر)

الشرع من غير ما في الشرع
والشرع من غير ما في الشرع

ويجوز في العلانية وصوله على كثير وفيه اشتعاع الطالب انه
انما يصلح لغية بينة من فقهه في انما يصلح لغية بينة
وجوز الواسعة عن مطرق واصنع في الذي يدعي في رجل حلف فينكر
ثم يدعيه الى الصلح فيستدعيه في انما يصلح لغية بينة
وانه عا حقه بعد الصلح انه لا ينعقد ذلك ولا يجوز الاستعانة
على الصلح خلاف ما يقع به الصلح والصلح يقع به ذلك **مسألة** واذا
وقع الصلح على اسقاط الجينات المعلومه والعموله لم يكن
للقائم بها الحق في علمها حين الصلح او **بصرغ** ومزاد عاذا را
في يد رجل فانكره فصالح المدعي على ما لا اخذه منه ثم استخف
الدار مزيد، فليبرجع الدارع الى دفع وكذا اذا استخف بعض
الدار رجوعه، فليبرجع ذلك فمصادق فالد ابن القاسم وان
كانت المصالحات بعد رجوعه به ايضا ان لم ينع وان وارتب تغيير
سوقا ووجد رجوعه بقيمة **بصرغ** فاما الاستخف وان استخف
ما قبض المدعي والصلح على الاكثر فليبرجع بقيمة ما قبض ومثله
ان كان له مثل قال ابن الكلباء والحروف من قول الصحابي انما الله
استخف ما يبعد المدعي والصلح على الاكثر انما يبرجع
على الخصومة وقاله ابو سعيد وغيره والصواب ان يرجع
بقيمة ما استخف من يده او مثله من الرجوع الى الخصم غير ما
في الممنوع وكذا الذي انكر **تدبيره** في تلك الغلاب
انه اذا استخف ما يبعد المدعي والصلح على الاكثر انه يرجع
في غير مثله او يده فاما فان رجوعه بقيمة او مثله
ان كان مثله كالبيع وان استخف ما يبعد المدعي عليه
رجوعه بما دفعه وفيه يرجع بيمينه، وان كان الصلح على الاكثر
فما استخف الاخذ المدعي رجوعه بمثل ما قبض او قيمته وقيل

الشرع من غير ما في الشرع
الشرع من غير ما في الشرع

الشرع من غير ما في الشرع
الشرع من غير ما في الشرع

الشرع من غير ما في الشرع
الشرع من غير ما في الشرع

الشرع من غير ما في الشرع
الشرع من غير ما في الشرع

لرجوعه

الشيخ
الحق

اعرف
الشيخ
الحق

اعرف
الشيخ
الحق

اعرف
الشيخ
الحق

اعرف
الشيخ
الحق

فيما يضمن له من الطحال يذهب ابن الفاسح انه يضمن ما
 يتقوت به من ذلك وما لا يتقوت فذكره ابن حبيب وبه (الحق) الخ
 اقتصر من الشيخ **عبد الربيع** **فصل** واجبة الكيل والوزن
 فيما بيع عاكيل ووزن على البايع وضمانه منه حتى يحصل وعاء
 البئاع **وسئل** عن الذي يشتري الزيت في العكيال
 ويعسك المشتري بيرة ويصب الزيت في الزيت في العكيال
 فيسقط العكيال من يده المشتري عما من ضمان الزيت فقال ان سقط
 العكيال من يده بعمر ما اوفاه الكيل وحلاه فلا تلعب من المشتري
 وازكك فيسقط العكيال فيلزم بيعا والتلعب من البايع فيلزم
 لسعقون ولو قال البايع للمبتاع خذ العكيال وكيل لنفسك فقال
 المشتري فيسقط منه العكيال وهو ملان فذهب ما فيه قال
 مصيبته من المشتري لانه تفاضا لنفسه فيلزم له فان سقط الكيلان
 فيلزم بيعا قال والمصيب من البايع نقله سعقون من عده من تلعب
 الحق **الحق** من الذي يميز الشيخ **عبد الربيع** يلعبه ان تلعب
مسئلة قال الشيخ يوسف بن عمران الزكاة تدفع
 لتراكم الصلاة على المشهور ومنه ايضا انه لا دفعه لبيع
 ويضمن به في خوف خواجه الدار كالمعز وما اشبهه نقله لك
 عن ابي حنيفة اشترى والده اعل الحدة له **وفيه** **شهادة**
 تشهد اده عند رجل سما نفسه فلان بن فلان الفلاني من بني فلان
 وهو مضجع بيته ثم ان يعرف بكذا فيقال له انما تشهد اده اسق
 منه ما به من الجرح الذي يراسه او تجسده او غير ذلك وذلك
 معا لا يفعله الا غافل بن عيسى فساله تشهد اده من فعلك
 قال لا جازا فابا يعصم قوله وهو يعرف ما يقول ما يقول
 له ان قد رآه علي بن الموت الذي لا بد منه من سبب ذلك

فكر

فيل ان يخلص برعيه وتبين افاقته وبلان ابن فلان العلاني
هو المخلوب بطيح والمخلوب به لانه ضي بينه عاوجه الضلع
والعدوان واليه حسيبه وولي له تنقاسه وبعد ذلك ان
خوبه تشييد له عقال الله عز وجل ذكر عليه فصم عافوله
وتماخر عليه فمزق فباع الرجل المذكور كيف ذكر وعاماه
كيف ذكر وسبع منه ملا ذكر كيف ذكر الجده **مسئله**

اعرف من سنن المصنف
والشأن به استتم

مفتي

سأل احامله عن نازلة في امرأة زوجها ابوها من رجل فلما بنا
بها زعم انه معترض لم ييسق منه وكسب المرأة المذكورة
وبقيت تحتها عا لفرأ الحادثة ثم ترا بعثت في زوجها اليه
بلد هرا واجله سنة بعدما استوعب كلامها وذكر ان
اول الاجل مبيداه شحمر الله رجب الاصب في السنة المباركة
وبقيت تحتها وبينه التي ازمرت عنهما وعنه عشرة اشهر
ثم انه اضربها واوجعها بالضر في المبرح حتى ثاب جوارحتما
فباقتما امسا وجملتهما معدا الي بيت والدما فبقيت في بيت والدما
الذكر فيت السنة فيسأل الحاكم المذكور ملخص الله في ذلك
هل يغض للمزوجة المذكورة بالطلاق وبوجوب الصداق او ينقصه جميع
او لا يغض لها ولا بد من زيادة اجل مستأنف لخلق فاض عن العمل
او التنازل له وضرب الاجل حيث رجعت له الاحكام في ذلك
الوقت واشتمل له بالحكم ونقوده ببلاده كما في ذلك
واجب **مسئله** والله المتكلم للصواب واليه المرجع والمآب
ان المعترض المذكور يوجب له سنة وتثبت خيانه وزوجه انه الم
يسبق له ولحين يهدم العلاجه عامه ذهب الاكثر الصواب لمن
بعدهم لتمر عليه العصور الاربعه قبل رجعت وهو من يرض بغير
الاعتراض حسب الاجل بعد الصحة وابته اوله من يوم الحكم لمن يوم
الرفع على التخيير فانه البايح خلافا لما في الموازاة ابتداءه بعد

الحكم اذا ضربت
فلا بد من ان يكون
الحكم

يعمل المتن اذا
كان كذا
لا عني ام بعد
من المبر

عتته احتسب بمرورها وخلق عليه يشهد لزال العلامة
 خليل في مختصر الموضوع لبيان ما به العتور حيث قال وان
 مرقع هو الحكم جميع السنة او بعضها قال ابن القاسم وخالفه
 اصنع والعماعا قول ابن القاسم ومن عليه النعفة واجبة للزوجة
 في السنة ام لا استنصر ابن رشد من قول المتفذين عنهم للزوج
 واليه اشار العلامة خليل في قول مواعظها نفقة لها فيها
 التمتع قال شارحه فيها ما عاها قال ابن رشد في امرأة العجوز
 اذا عجزت عنها لانها صنعتها مع الافدة له عار فعه وقيل له
 النعفة كما امرأة العسر بالصادق وهو مذهب المدونة وفيه
 فاربعضهم ان امرأة المعتز اخرجه وجوب النعفة له رساله
 عليها وان انقضت السنة ولم يذم الوكيل خلفها او امير
 بزال فلان خلق فواضع والخلق عليه الحكم ان انتفع منه خليل
 وقيل يخلق الحكم عليه وهو الصحيح والمشهور واحدة باينة
 او يامر بما به الحكم فتوقعه فيه ثم يحكم به لتصل البيونة
 قولان في حكمهما ان سمعوا ولا يذم من نظر الحاكم في كل ما يخرج
 الى تحرير وكذا في الاضرار والغايب ولا يعمل في الحيض بالطلاق
 وانما احكم الحاكم بطلاقها بانها انفسها صيرة باينة هو وقد
 قال ابن عتق ان ابقاءه اليها مع ابداحة الحاكم لها ان الخوف
 خالصا ونسبته الى الفاضل عليه قوله في حكم الامير المصارف
 ورجحه وجعله والا فلا خوف لانه ان توقعه في الحكم اذ كمالا
 بعرضها اعني السنة حيث وفدت المعارف كما ذكره
 الذي قال في ذلك في المدونة بانها مكنته من نفسها وكما رقامه
 معها وتلك بقاء واختار ابن القصار نصف الصراف لانه
 القتب ادر من قوله تعا وان طلق فتوفى من قبل ان تصوهن الية
 ولو خلق لعد المعتز في كل عام السنة بطلان النكاح كما

اعرف ما هو الحكم في نفقة
 في السنة او لا
 كما في المدونة
 تمتع منه

وفي العتور
 اعرف ما هو الحكم في النفقة
 كما في المدونة
 قبل السنة فينفقه

منه في قوله تعالى
فمنه في قوله تعالى
فمنه في قوله تعالى

أولهم والمشتبه وما قد اذن الحجاب لانه فاسر لاذ عا زحاح
المحبوب واليه اشتد العلامة قليل بقوله لدخول العين والحبوب
اشتهر وقد عرف بعضه فقال المحبوب دخل عا التلذذ وقد
حصل وفيهم من قولهم بعروها انه اذا لم يكن مقامه معلوما لم يكمل

على المشتبه وفيل يكمل تبعس ارخا التستر وان كان خصباً
فان لم يذكر قبلها جميعه فلو كان احد التفسير **وسيل** عز و اخبر الغد القبح

نرمب امرأة ادعت عا رجل انه ضربها عا بكفها واغتصبها
ما يكفها عا الحين وان شئت البينة بما ذكرنا كانت
مضغنة وليس ما يوفى المستخرج لانه هو كذا دم العنقود كعقبة

الحال يقع ذلك خمسة وعشرون بينا اراد بها وفي المضغنة
اربعون بينا اراد بها لاذ المضغنة كالصم فيل وجدي المضغنة
علم بعبية مستور بينا اراد بها فان كساده لم يعبية لما نون

ط بينا اراد بها فاذا بنيت الشجر بعبية عشترا لدية اعني دية الرجل
واذا استعمل صار خا بعبية الدية كاملة فكذا ذكر والله اعلم

وفد كرا الحامل ان بعض الحكم نذبه الى الصلح بابطال حرفة
بدل الصلح ان وقع حيث ان ثبت الحق للحامل العذرة وتظهر

اذا العفتما انفعوا عا الحق اذا انهم يرد عوا الى الصلح واليه اشار
العلامة قليل بقوله وليد عوا الصلح ان ظهر وجهه والصلح جائز

الاصلح اكل حرام ادرج خلا لا نفعوا عا الصلح عا ضريب اما ان يكون من
بلب المعروف كمال الاصبع ويكون في حق المدعي حبة وفي المدعي

كرا الد و يجوز منه ما يجوز في الهبة والمعروف التفسير ويجوز في خمسة
سبائل في البيع ان كانت المعاوضة عن ايمان العهر

ان كان فيه احد التقدير عوضا عن الارز والارز ان كانت عن سماع
ودفع الخصومة ان كان لم يتبعين في ذلك شئ ولا احساس وهو

والهربي
اعرب بقية المسائل
التي فيها ان كانت
الصلح وقدر

العصالح من غموا الحاء فغنى فغنى احلها لاه الابواب روعيت فيه
 نشروك في كذا الباب والله اعلم الحمد لله **فصل** في الشئ عيا
 الجهور في الوصف عند قوا الفتيخ خيل رحمة الله تعالى
 لوجه كوالا وينبع وكبر ان تعمد ونشروك في خمسة الى ان قال
 ورا بعد ما ان يكون عا لما حرم من الموجب الذي فعله **واما** جعل وجوب
 الكفارة كما اشار اليه بقوله وجعل في وجوبها جعل والجمال ما لم
 يستند لشيء كحد يث عقد بالاسلام يكن ان الصوم لا يحرم
 الجماع وجائز فانه لا كفارة عليه والمراد بالجعل جعل في
 الموجب الذي فعله **واما** جعل وجوب الكفارة فيه **واما** حرمته
 فلا يفسد عنه الكفارة **واما** جعل رمضان فيسقطه معه الفارة
 انما قال كماله الا يخرج الشك قبل ثبوت الصوم فان اللخب ان افكر
 بتاويل وجب استعجابا صدوقا يدعيه مزاياه لم يعقد لك
 جرة واذا نظر عليه نظر فيما يدعيه فان طار مثله كجعله
 صدق والمراد منه باللفظ والمعنوا فتعني منه ربه الله تعالى
فايده بسم الله الرحمن الرحيم بسم ثلاثة احرف باء ياء
 وسين وصحيم الباء تدل على التعارف الى الله تعالى من عبيدها فان
 ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام والسين تدل على السفا كسا فان
 الله تعالى وسفاهم شربا بالجمهور او الميم تدل على محمد صلى الله
 عليه وسلم **تفصيل** ابن عرفة حفيظة الاجتهاد امر
 يتقدم في قلب المجتهد تفصيره عنه غير انه مع اخلائه على
 التذلل وحفيظة الفلاس من مخرج اصله مساوله في العلة
 والحكم اتفقوا منه ربه الله تعالى **مسائل** عن ابن سنان عن
 ابنه عن ابيه سمعوا عن ابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب
 عن العشرة الاشياخ وهم سعيد بن المسيب وشليم بن

اعرف بقره وشروطه
 في الاجتهاد في الفقه
 حفيظة

المراد بالجعل جعل
 في الموجب الذي فعله
 لا كفارة
 جعل في وجوبها
 بلا تسقط عنه

اعرف بقره
 ثلاثة احرف

اعرف بقره
 حفيظة الفلاس

اعرف بقره
 حفيظة الفلاس

حفيظة

العشرة
 الاشياخ

يسار وخارجة ابن زيد وفاسم بن محمد وابوبشر ابن عبد الرحمن
وعبد الله بن عمر بن عبد الله بن مسعود وعلي بن ابي طالب
وعثمان بن عفان رضي الله عنهم انتم في الزاوية ارسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اجتمعوا معي في الزاوية فانه حرام
عامة اكله من اهلها يفتن من زوج ابنته من رجل فخره منه الحبا
ولموا الخلة قال الله تعالى اتوا النساء صدقاتهن نحلة في
النكاح ما باخذوا الزوج ما باخذوا برضا البنت واس
واسا حيت منه فانه ياكل حراما وقطعة من زنا رويا في يوم القيامة
ويطهونه بحشو بالنار وعشيرة الله مع الذي قال انسايا يكون في ظهور
نار او سيمولون سحر او قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
ما تزوج في رجل زوج ابنته او ولينته او اخوته وشرف على الزوج الحبا
ولموا الخلة قبل ان ينفذ النكاح او يخطب او يخطب من سحر ولينته
انما ينفذ النكاح قبل ان يخطب او يخطب من سحر ولينته
بل يقر حراما عليه وان لم يخطب فيه شيئا للزوج فلا يلزم ابداء من
استحلها فاكله او خب به او غزا به او انفق له في تيسير الله فلا يفتن
منه وهو في الاخرة من الجنة ومن وهو مردود في شفايته حتى يرد
لنسا او لمزوجها او لمولد لها ان مات الزوج وهو في ذلك حال الغاصب والله
يريه منه ورسوله وكذلك ليس من امره محمد عليه الصلاة والسلام
قال عليه الصلاة والسلام ولا تفتنوا في شفيعة يوم القيامة فقال
عمر رضي الله عنه يا رسول الله وهل يكون صفة فلا يقع باع
سبيكون في ذلك في اخر الزمان يقوم بسمولهم البرابر باخذ ونحلة
ويعي الوليمة يجعلونها سنة فلا يفتن عن ذلك ولا يفتنهم
امر اوهم فقال عمر كيب تاملوا في الحكم انما اركنا ذلك الزمان
يا رسول الله فقال عليكم بالسيف انتم خالوا ما كتب الله

اعلموا ان الله عز وجل
هو الغني والاعز
والغني والاعز

في الوجهين من اراد ان يتامل المسئلة الاولى والثانية ينظر كلام
 الاخيرة وابن يونس انفسه منه رحمه الله تعالى **مسألة**
 الشيخ الفاضل ابو عبد الله سيدي محمد الزوايد عن فقيحتين
 وقعت بينهما فتنة وازفصلتا عن فتييل من احرا الصيين فلما
 حكمت القبيصة المباشرة لصب القتييل صار كل منهما يقول انا لم
 نحضر الفتنة واعادتا انهما اولا امسلا الشهود يقولون نشهد ان
 الفتنة وقعت بين يديه فلان يديه بلان يعنون القيتلنين المذكورين
 من غير تعيين شخص من القبيصة المباشرة ولم يعينوا احدا او غاية
 ما يقولون نشهد ان الفتنة وقعت بين القيتلنين وان فصلتا
 عن فتييل من يديه فلان معلوم ان القيتل لا بد ان يكون بعضهما غاليا
 في حرته او رعايته او مربيا لايضا او الفتنة وقعت بحضرة
 من غير قعود ولم تقدم قعودا فخذ القيتل كلهم بالذية او لا يوخه
 لان نشهد عليه الا وحضر وكيف ان عيّن الشهود من حض
 وكان القيتل ادعى عار جلي عيّن اوسا من الموت فقال فلان كسرني او
 عور عيني ما ترى في ذلك سيدي كله **مسألة** بانصه والي
 له لا يوخه لان من حض النابرة من القيتلنين لا من غاب واز كان منتعيا
 منتعيا لهما بلان ثبتت النابرة بينهما بيينة او باقرارهم لا فتم
 تنافي واجرا ح بعضهما بعضا وقتا لقم وان كانتا باعيتين
مسألة كل واحد منهما قبل منازعتها فتمت جراح صاحبتهما او
 فذا القيا واز تغلبوا كل منهما برجل يدي انه جرحه فانه يلجب عاذ له
 ويستغفر منه واز لم يغلبا فترقا به وكروا احدهما من جرحه
 انما كان القبيصة المنازعة له وانه لا يعرف من جرحه معينا فاذا
 حلجوا عا لهما الوجه ضمنت كل فيه جراح صاحبتهما فانه ابن
 الفاسم واستبعد ابن رشد وقال القياس لا يوخه احدهما له

اخرا ويقتضون فتنة
 فتنة فتنة فتنة
 فتنة فتنة فتنة

فتنة فتنة فتنة
 فتنة فتنة فتنة
 فتنة فتنة فتنة

فتنة
 فتنة

فتنة فتنة فتنة
 فتنة فتنة فتنة
 فتنة فتنة فتنة

512

كما ذكر وانقضا الاجل المضروب الغصم ولم يتلوه ولم يعجز
 الفاض واسفك دعوته حينئذ فله الفاض بما اتى به اهل
 العلم ولا يفضي عليه باسقاط دعوته لكان الخضم لا يقبل الا ما اتى
 به الا بعد التلوه والتعجيز والابدوا في عا حثته ومن حق
 الفاض انه انقض الاجل وعجز الخضم عن ثبات حقه بحجزة يعجز
 وموخذع ابن الفاسم وبه العمل القول عمر رضي الله عنه في
 رسالة الفضا واضرب الكتاب اجمالا يبلغ اليه فان اخفى حقا
 والا وجهت الفضا عليه وفلان العلامة خليل في مختصره الموضوع
 لبيان ما به القبول لم تسمع بيننا ان يعجز في فاض مدع حجة
 فلان الكتاب انما يشهد ان كان اجمالا في الفاض للخضم بعد التلوه
 والاعتذار وهو يدعي ان له حجة فلا يقبل ما اتى به بعد التعجيز
 انما فاض اخره ان لم يتلوه ولم يعجز فيقبل ما اتى به وهو قد
 وفيه كفاية والله اعلم انفس من خط الشك في حجة العفة الشريفة
 القوا في بعضه انفس اخر له **سبيلت** عن مسألة صورتها
 في ان عاملا من عمال المحزن في اصد البعض حواجه له واجتاز بنزليات
 بيتية به فقال الخديم ما فعل البيت الا نحو الي نشاة والحق عليه المرة
 بعد المرة فقامت امرأة الضيف وقالت للعامل المذكر المذكر البيت
 فلما زوسفته له وارفعاله وقالت له فيينا كبشر سمين الا حجة
 فتوجه العامل المذكر للبيت المذكورة فوجد الكبش المذكور فيينا
 فلم يغتصبه من ربه والحق ربه في كلبه المراز وقعت بينهم محتاربة
 واضطرب العامل المذكور رب الكبش المذكور المراز اعزمه داره
 فداره خمسة وعشرون ذرا ولا وكان الحامل لرب الكبش المذكور المذكورة
 لولا لا التلوه وقولها وقسمت بينهما ما عزم لك وحبيبتك في التلوه
 على الكبش صونا لهما عا غنما وخوملا ان يذبح العامل من غنما

اعلم في المختارة
 تضمنت من رواية الفاض
 على قول الفاض في التلوه
 لم ينعى له

شدة آلامه
 العجز



والحال ان العامل المذكور معروف بالجور والظلم والعدا قبل ارجع
 الغارح المذكور على المرأة المذكورة لولا ذلك لالتصاف وقسبها بما
 اشتمل عليه من الحال ما ذكر في الجواب والله اعلم حيث كان الامر
 كما ذكره قالت المرأة المذكورة للعامل المذكور وذلالتها على
 الطبيب المذكور وغيره للعامل المذكور الداراه المذكورة في
 الطبيب المذكور بسبب قول المرأة المذكورة فيرجع (الغفارح)
 المذكور على المرأة المذكورة لولا ذلك لالتصاف وقسبها وما كمال لتمام
 في ذلك والحال ما ذكر في الصفة من القسب المذكور اذ من هو اعد
 الضمان الاضداد والقسب في الاطلاق فانه الشيخ يقتضيه
 الدين الغرافي والشيخ ابو عبد الله وعبد الله المصنف ومما
 زعمت المرأة المذكورة انها تضم الداراه المذكورة في رجل
 في لتمامه لتمامه في الدرر العاريه في (الحسين)
 صبي صبيد (الغفارح) عن مثل ذلك نحو ايسر في قول اذا ثبت
 عتبه لتمامه قالت وكنت في ذلك من هذا العامل الغارح من قسمة
 وشروطه فيمولد له وعليها ضمانه التلخيص في الغارح
 للسلك ان المولى في شخصه بسبب اغراء يتضم لتمامه من
 لانه عرضة للجور والظلم فانه الجيب في التلخيص في هذا
 عام من امس رجل يتبعه ولم يرجع عنه الى بعد نصف ميل
 فلم يرجع لموضع منه كان ترك به كسبا، وسكنه في اقلها
 رجعا يعرف في ذلك (الذي) بسبب في هرويه منه ومسايل المرونة
 والعقوبة في الفعالة (التي) منه في (الغفارح) في هرويه في
 نواز الضمان من عرض شخصه الى او بشرطه فاعلم ما لا يسبب
 تعرضه فيلزمه ما اعز به المولى او التلخيص بسبب تعرضه
 كلما قال ايضا (المسؤول) ان يلبس من يد اعانة عارجل

في هذا الخبر
 القسب في القسب
 في القسب

الى

في القسب في القسب
 في القسب في القسب
 في القسب في القسب

في القسب في القسب
 في القسب في القسب
 في القسب في القسب

في القسب في القسب

ظلم

لعلها فخره ما لا يزال الدائم من غرضه عما اوتى به الشئ من
 ايجز يدعيه الله فواجب عاقبته بزالك وقد اقر هو المتاسب
 ان يعنى به جملة من الزمان فمتصل من الزمان الغارم السد كور يرجع
 على المرأة المذكورة ان كان لها سلا والاتباع بها في ما متدا ومن قال
 غير هذا واثبت على ذلك فهو مغرور بالجهل او معاذ في الحق انفس
 من القتل وحي الاجمور به الحمد **مسئلة** عا خلع
 السبيقة صور فماتت من امرأة تركها ابو لها بطن ومهله
 خلية عن الوصي والمطلق وزوجها زوج اسما المزوج المطلق
 السد كور بانفسها ورضاها فبعد مدخلها عتد زوجها واستغفرها
 تحت حيا به مدة تنكح من او اكثر بعد ذلك كمدفعا الزوج
 المدفوع والى الحالة انتم لم تخرج من السبعة ولم تنكح من بعد عا
 صلاح حالها فقام من ذلك عن المطلقة المدفوعة وكلها ان
 المطلقة المدفوعة ما ابراته فيه المطلقة المدفوعة فعارضه
 بنزك زوج الام المدفوعة فتمسك النايب عن الزوجة بالشئ
 العزيز وانما مستغنيا فمطلوعها من السد فاعا الخالة المطلقة
 سبيقة بالمطلق ما زرع ويودي الزوج المطلق ما ابراته فيه
 مكلفته وما كلام له في ذلك وما متدا فله عا زوج المدفوعة
 لعل المطلقة المذكور بشيء المطلقة المذكورة ام اجوابه
 وعلمه كهم السطوح باعلا ان الخلع من السبيقة المدفوعة كما هو
 به نازلة السوان المشتهر به عتد الحيوان فلا له الحق
 الزوج ايجز في شئ المرونة واشتد االيه العلامة خليل
 مختصة الموضوع ليمان ما به العتوى حيث قال من
 صغيره وسبيقة وتب رفرود الخلع وبانت التمسك
 وحيث كان فعلها غير جائز فلا يلزم منها ما خالفت

فقد عا خلع السبيقة
 مسئلة والمسئلة

في مدخل الزوج
 وبها هو الحق
 ثم طلقت عنها
 عتد الزوج اسما
 في ذلك ما بانت
 رد الخلع واسم على
 زوجها



فصل في معرفة
معرفة

به ويقع الخلاف باينا وترجع على الزوج بما اسفكته عند من
 حصد اقصاه ولا رجوع للمكحول العذ كزوج الحام العذ كور
 والحال ان لا كرم من علمه بسبقه ما علم انما نوع عليه في المتطية
 و ابن تيمون في اخنصاره اياها او الفتيحة ابو عبد الله في
 الحضاة وعزوه بعض عز الدين الحاجشون والله اعلم وفيه كفاية
 انتم من خط الفتيحة في البيت محمد الشريفة العوانة رحمه الله
 نعم الحرة في تسريب بتمت المكرم فلان بن فلان البلاء
 في راه فدر ما كذا عده المكرم للمكرم في فلان بن فلان البلاء
 فلا في ذلك العزلة الله كور ترتيب عليه من ثم يعبر حصة
 كذا او بر ما صفتها كذا صغيرة السن او كبيرة السن
 كان ابنه علمه الله وكان ثمانية ثمر الروية والتقليب والرضي
 بعد بيع المدين المذكور له الزمة لرب الدين الله كور في فصل
 المصيب وقت انتصاب سوف ايد مسخرة الله من زمن التنا
 بلما قول له علمه لك واجبة ولا يعتل بعلته ولا تبرأ منه الا
 بالبيع والاشتقاق الواجب الشرعي فتشهد عليه بذلك
 بالحالة الجارية تشهد من ثمنه كذا او كذا مع ثمر البقر يعا به
 المعرفة انما من المسمى له مسألة ان قطع الطريق
 يثبت بشهادة رجلين ولو من الرفقة اذا لم يضيغ في الشك
 في الجناية الى انفسها فيجوز على العمارين في شهادة من
 حاربه ان كانوا عداة اذا تمسكوا بالغير لذلك وكان العمارين
 ان في الواضعنا عليه فيقذفوا الواضعهم الثلاثة وان افردوا
 فيقذفونهم في قطعهم الطريق عليهم فتشهدوا باقتل او
 باخذ مال او بغيره ولا تقبل شهادة احد منهم لنفسه
 وتقبل شهادة بعضهم لبعض اذا كان العمارين مشهورا وكان

فصل في معرفة
المصالح
فصل في معرفة
المصالح
فصل في معرفة
المصالح
فصل في معرفة
المصالح

فتشادة

كان
حاله

حاله في الحربة مستغنياً بقتلهم عليه من يعرفه بعينه
 ان هذا هو قتلنا المستور اقل عليه اقام الحد بقدر الشك
 وقتله وان لم يقتل عليه هو ١٠ الشك ودمعائنة القتل
 والسلب وفكع الظن هو ان الشك المحاربون ومقتل اموالهم
 على افعول ائينة لهم فليزوع اليهم بعد الاستيلاء في استنرا
 ذلك من غيرهم وان لم يات من يد عيتم لا وقت اليهم بعد
 انهم يغير حيلهم والخر يعضيهم لاسماع اياها ويقتلهم عليهم
 قال الشك وبذلك اقر الصوحر ان ذلك المتاع مما فطروا
 فيه الظن فوجان قالوا بل هو من اموالنا كان لهم وان كان كثير
 لم يملكوا مثله حتى دفعه مدعوه البيعة قال محمد وماله يكن
 له طالب فلو كان الفضة كضوال الابل وغيره ما كان اخاف
 الشك وادعى المحاربين من الرفقة الشاهدة لانفسهم مع
 الشاهدة لغيرهم كقولهم اخذوا ما ارفقنا وما لنا لم نقتل
 شهادتنا ان كان من الله بيسر فنجوز لهم ولغيرهم وقال
 المغيرة وابن عيينة لا يجوز في ذلك اقل من شهادة اربعة رجال
 قالوا وانما يجوز في الفضة في الرفقة في اخر المسئلة معن هذا
 السخط مع قليل فيه ان من شهد على المحاربين يجوز شهادتهم
 في حوزهم الحربة وقال غيره من اهل الرفقة لا في حوزهم هذا
 ويجوز شهادتهم بغيره له من اهل الرفقة في حوزهم وفي حوز
 الحربة كما تقدم وانما يجوز في الفضة في الرفقة في اموالهم غير
 الشاهد وانما يجوز في ذلك شهادتهم لانفسهم في حوزهم في اموالهم
 والله اعلم انظمي من الجواهر ان شأكن لقطه الحذر له **مسئلة**

كتاب الايات والنظر في اربعة اقسام الاول الواجب وفيه ابدان الايات واضمحلال
 الايات في الفساد والاضمحلال
 وبيان ان الايات في الفساد والاضمحلال
 والاضمحلال في الفساد والاضمحلال
 الايات في الفساد والاضمحلال
 والاضمحلال في الفساد والاضمحلال

مختلفة الجنس بحسب الجاه فان كان من اصل البوادي اصل
العمود ففيه ما ياتي من الابل في خمسة عشرون جذعة وعشرون
حقة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت
محاضر وان كان من اصل النقيب كان اصل الشنع ومصر والمغرب ومن
لحقهم في ذلك فالع دندري وان كان من اصل الور كان اصل العراف
وفارس وخراسان فانه عشق اب درهم واملاية الحمد انما
وجت بمربعة خمسة وعشرون من كل مكان من الاناث اسقاط
ابن اللبون ولو جوبها شيلان العيون عذبة جهة او عيون بعض
الادوية يرجع الامر الى الدية ففيه كثرة الخطا الا ان العاقلة
لا تحل سنها شيئا وتنجع الى الجاه في ثلاث سنين وانما تعرف من دية
الخطا بان العاقلة لا تحلها وفرا في الجموعة وكتاب جردا اقبلت
لم تنج وكانت في مال الجاه حالة وفرا ابن نافع في العتبية
يولد يمسكها فالله تعالى جانا ع بالمعروف والجاه اليه باصمان
وتلك الدية في موضعين في شعبة العبد ان قلنا دية وفي مثل
فعل العبد له بدنه وذلك في الابل بالتثليث عوض التخميس
وهو ان تكون ثلاثين حقة وثلاثين جذعة واربعين خلبة
وهي احوالهم وحلو كذا وبها يحلها في مال الفاتل وفرا الشغب
وعبد الملك نجح على العاقلة حالة وقال ابن حبيب فلا مكر في
فه على الاب حالة الا ان لا يكون له مال فيكون على العاقلة حالة
ليتا يجل كفوا ما في المامومة والجامعة وان لم يكن له مال
فيعطى على العاقلة يريد في احد قوليه وفي ثقلية الدية على
الابل نذوب والورق روايتان فاذا قلنا تغلط فروي فوخذ
فيمتد الابل المثلثة ما بلغت الا ان تنقص على اب دندري او انش
عشق اب درهم روي ينفي ما يميز دية الخطا وسير المغلطة

اعرفا قبيل العيون
على اصل البوادي اصل
العمود وفيه ما ياتي
من الابل في خمسة
عشرون جذعة وعشرون
حقة وعشرون بنت
لبون وعشرون ابن
لبون وعشرون بنت
محاضر وان كان من
اصل النقيب كان اصل
الشنع ومصر والمغرب
ومن لحقهم في ذلك
فالع دندري وان كان
من اصل الور كان اصل
العراف وفارس وخراسان
فانه عشق اب درهم
واملاية الحمد انما
وجت بمربعة خمسة
وعشرون من كل مكان
من الاناث اسقاط
ابن اللبون ولو جوبها
شيلان العيون عذبة
جهة او عيون بعض
الادوية يرجع الامر
الى الدية ففيه كثرة
الخطا الا ان العاقلة
لا تحل سنها شيئا
وتنجع الى الجاه في
ثلاث سنين وانما
تعرف من دية الخطا
بان العاقلة لا تحلها
وفرا في الجموعة
وكتاب جردا اقبلت
لم تنج وكانت في
مال الجاه حالة
وفرا ابن نافع في
العتبية يولد
يمسكها فالله تعالى
جانا ع بالمعروف
والجاه اليه باصمان
وتلك الدية في
موضعين في شعبة
العبد ان قلنا دية
وفي مثل فعل العبد
له بدنه وذلك في
الابل بالتثليث
عوض التخميس
وهو ان تكون
ثلاثين حقة
وثلاثين جذعة
واربعين خلبة
وهي احوالهم
وحلو كذا وبها
يحلها في مال
الفاتل وفرا
الشغب وعبد
الملك نجح على
العاقلة حالة
وقال ابن حبيب
فلا مكر في
فه على الاب
حالة الا ان لا
يكون له مال
فيكون على
العاقلة حالة
ليتا يجل كفوا
ما في المامومة
والجامعة
وان لم يكن
له مال فعطى
على العاقلة
يريد في احد
قوليه وفي
ثقلية الدية
على الابل
نذوب والورق
روايتان فاذا
قلنا تغلط
فروي فوخذ
فيمتد الابل
المثلثة ما
بلغت الا ان
تنقص على
اب دندري
او انش
عشق اب
درهم روي
ينفي ما
يميز دية
الخطا
وسير
المغلطة

والابل

ارا بل في جعل ذلك جزء من مدينة الذهب والورق ويزال عليه
 فسرورة الاولى في التقليل في الجراج وفي المجموعة والتقليل في
 التفسير والجراج عند مارك وان ذكر عنه غير ذلك فالتأنيث
 عنه وما عليه اصحابه ان يقلل التقليل اذا كان مثل فعل المدعي
 بانه فيما اصف منسما او عظم فالسحنون لا ان يكون من الجراج التي
 لا يقتصر منها بوجه كالحايع والمأمومة وما التقليل بيقين
 وحذاء الفايف ابو حجر عن عبد الملك في المدونة عن مالك انما
 تقلل في ذلك ايضا **الفسر** في الثانية ان مدينة الهمد لا تقلد عند
 ابن القاسم عما نقل الذهب والورق فلا يشتب تقلد فيراه فيها
 ما بين التوزيع والتفسير فيضاب الى الرعين ما بين نسبته
 اليها نسبت زيادة التوزيع عما التفسير اليه **الفسر** الثالث
 قال عبد الملك اذا قتل المجوسي ابنه لا تقلد عليه الدية لانها
 ليست متكررة من بقة وانكر سحنون قول عبد الملك قد اوفال
 اصحابنا يدرون ان يقلد عليه اذا حكم بينهم ولا نعلم التقليل
 سقوط الفرد ولم ار في قوله شيء من السبلات واما العنقصة
 للدية عن ما ذكرنا فارتفع الاثبات فانهما نزل الى الشكر والاجتنان
 وانه يرد الى غير عبد ارامنة والرق فانه يرد الى قدر القيمة في
 لا يقتصر منها وان زادت على ادية الحر والافر فان مدينة اليهود
 والنصارى نصف مدينة المسلمين ومدينة المجوسى ثلث مدينة مدتهم
 والمعادلة في الدية ومدينة النصارى كل جنس على النصف من مدينة
 رجالهم ومدينة المزدكية قول مدينة المجوسى في العمد والخطا في نفسه
 وفي جراحه رجع الى الاسلام او قتل عمار دته وذكره ابن القاسم
 واضمح رو سحنون عن ائمة ان عقلة عقل اصل الدين الذي ارتد
 اليه ووراه عنه ايضا لا ينشئ عما علمته لانه سبوح الدم البصل

اخبرنا ابن عمر
 بن الخطاب
 بن عمر

اخبرنا المنصور بالله
 بن احمد بن محمد بن احمد
 بن محمد بن احمد بن احمد

اخبرنا الباق
 بن احمد بن محمد بن احمد
 بن محمد بن احمد بن احمد



الثلثة جميعا وان التجسس وهذه الجدييات اما جرح اما ابلانة او
 ابطا امهجة: الاول الجرح وقد تقرر بين ترتيبه وفيه تبعه الحكومة
 في الموضع فبعيدنا فمن من الابل او اما العاقبة فلا ذية فيها
 بل حكومة وقال القاض ابو الحسن لم يذكر ما مالده ربه الله تعالى
 والذي يلوح من مذنبته ان قبلا الرضا الموضحة وحكومة فان كان
 شيخنا ابو بكر ربه الله تعالى باطن على ان بعيدا ما في المنقلة
 ويقول انه اكسرت العلم بعد ان اوضحته حصل فيها معنى المنقلة
 وانما الجواب في كسر الحظ وانما يخرج العلم عند العلم بعمر
 كسر وخوف المنقلة فحصل وقال القاض ابو الوليد
 فيها ما في الموضحة فان صارت سنقلت في سنة عشر وان
 صارت مقاومة فتلك الدية وكذا الثالث في الجايعة وهي ما
 اجفى الجواب ولوم دخل ابرة وهذه الموضحة تختص بعض
 الراس والوجه ووالا في السبع الى سبل كما تختص الجايعة
 بالبطن والخصم كل ما الوثق فيه وقيل الى الدماغ من الراس فاما
 المنقلة والهاشمية وغيرهما في سائر البدن فبعيد الاجتهاد
 ونفع فخر من الابل في الموضحة نصف عيش الدية فيجب بمنزل
 نسبتته في الذم والجواب ومهم الحد الموضحة فان من واحد
 وان استوعبت الراس و في الجايعة اذا انجذت تلك الدية ذية
 جايدين فال ابن القاسم في الموضحة وهو واجب قول ما لد التي قال
 في كتاب في وفوهة شرب في الموضحة ولا في الجرح في ما ينظر
 ما كان فيهم اللادية جايعة واصلها الموضحة فحصل فتكشف
 عن قوله الزفره وان كان في ذلك من ضربات الا انه في جور واحد و
 وكذا الدال على مومة والمنقلة ولو لم تحرق الجلد حتى يتصلح له
 ولو كانت ضربة واحدة حتى تنصير تلك كضربة مواضع وان كان

اعرف ان الموضحة
 اما في الجرح من الابل
 في الموضحة فبعيدنا
 وقيل شربة

امره الموضحة
 الدية وفيه طرفة الجرح

في الموضحة
 في الموضحة
 في الموضحة

ميني

ما بين ذلك وما اوجح حاله يبلغ العظم او حارة الضربة مناقل وما
 بين المناقل مثل ذلك وصارت الضربة مواضع وما ينظر مثل
 ذلك ولولم يجر فذلك جلدية تلك المواضع والمناقل والمواضع
 فلا تشلب وقد فضي الصربور من الله عنده في جايبة نادرة
 من الجانب الاخر جديتين نحر البر وفاله عاك في العمد
 والخطوان كلان روي عنه غير نقر او قال ابن القاسم وانتشبت في
 الكتائب من فعل ما ان ينظر جايقتين قال محمد وفاله ابن عبد
 الحكم واصبح فلان فيل من معنى الحكومة فلندا الحكومة ان يقدر
 المعنى عليه عبد ايفان فيمنه ذون الجانب عشرة ومع الخطابة
 تسعة في التغيرات عشرة فيجب مثل تسعة من الدية ونقرة الحكومة
 تغرب بعد انك ما الجرح ولولم يسو شين وخلا في الجرح مفررا
 اندرج الشين الى الوضحة والراس فلانه يزداد عاقلها بغرر
 من مثلت بالاجتماع وروي اشتمب لم يزد عاقلها شين
 وفان بارور ورواه ابن زبج ايضا واقتاره القاضي ابو بكر
فصوع وليس ابن الطبيب بارور معجونه وقد تشب عتقه
 ما لك رضى الله عنه عن من انكسرت في الحجة في الحجة مصيبة
 انه انفق عاقلها فجاء ما علمته من امر الناس رايت ان عضوا
 الاول الا ان كان في كراوة نصب الدية في احدى الروايتين وفي الرواية
 اخرى وليس بينهما الحكومة الشاة العينا وفي احدى الروايتين (فجيت
 ذهب الدية وفي عين الاور الدية ثمانية وعين الاخش كمال
 في ثمانية لا تفصل لضعفها في اليد الضعيف الشاة الابن ومع
 استنصاها الدية وكر الدية استنصاها البارز في الدية وروي ابن
 نافع انه دية في الابن حتى تستأصله من اجله فلا يواسى والنق
 فيس وهذا اشارته والمعروب الاول واذا اجر عاقلها المعروف في بعض

الشيقة او شيقة
الشيقة او شيقة

بعض المارز من الدية بحسابه من المارز الشربيع الشيفان وفي كل
واحدة نصب الدية: الحاسب المارز وفي لسان النافذ خال
النافذ اذا استوصل او قطع منه ما منع الكلال فان لم يمنع من
الكل شيئا وفي الغد المفقود منه لا جنة له وفي لسان النافذ
او عرفت المارز شيقة او شيقة
تعاقل فلعلت من اهلها او يفي شيئا ويكمل العقل باسو
بندوبة بعد ما من البياض وقرنبا من السواد فان اسود بعضها
ففيه بحسابه من الجدة وان انكسر البعض اسود الباقي واشتد
اكثر اهل النقص عقلها فله اشقب وان انكسر نصفها وان
واسود نصفها يفي منها او اضعفت وذهب نصف قولها
وعينها ثلاثة ارباع العقل ثم ان طرحت بعد اسود ارباعها
كمال العقل وفي السلاعية حكومة وفي قطع نصب السن
بحسابها ولا يدخل السن في حساب النسبة وفيه الذكر
من الحشبة وفصيت الاتع من المارز كالسن في السن ان
حكومتها فتخرج تحتها عند الاستيصال وسن الصبي الذي
لم يتغراء اجني عليها وفي العقل وان ثبتت فلا ينسب على الجاني
وان لم تثبت ثم لا يصير العقل الذي وفيه فان مات الصبي
قبل ذلك ورث عنه وكذا لو يمس من ثباته الا فلا الصبي
ولو لم يثبت قدره الا في شيئا بقدر ما نقصت قال ابن الفارض
وان ثبت بعضها ثم مات دفع المورثته من عقلها قال ابن
الفراسم واشتبه وهو مورث في العتبه وان فرغت عمد او في
العقل ولا يعمل بالافود وان ثبتت فلا عقل له فود وان لم تعد
اقتصر منه فان عادت اصغر من قدره اعصى عقلها نقصت

قال ابن

اعرفنا مع ردا على
الشيخ السراي في
الحمد لله الذي جعل
العلماء والفقهاء
والشيوخ والابرار
والصالحين من عباده
الذين هم ائمة الهدى
والمرادون الى الله
في كل وقت ومكان
وهم الذين هم
الذين هم

فقد استوفيت ما كنت
اكتبه اليك من قبل
فانظر الى هذا
الذي هو الحق
والتي هي الحقيقة
والتي هي العروة الوثقى
والتي هي النور المضيء
والتي هي الحياة الدائمة
والتي هي الملكوت المقام
والتي هي الفردوس المقيم
والتي هي الجنات المكنية
والتي هي النعيم المقيم
والتي هي الراحة الدائمة
والتي هي السعادة المكنية
والتي هي الخلد المقيم
والتي هي النور المضيء
والتي هي الحياة الدائمة
والتي هي الملكوت المقام
والتي هي الفردوس المقيم
والتي هي الجنات المكنية
والتي هي النعيم المقيم
والتي هي الراحة الدائمة
والتي هي السعادة المكنية
والتي هي الخلد المقيم

اجتمع كسرى من اهل بيت المقدس مع السبع السعداء والمريوق والقص

او جميع اليدان رجحت الحكومة وفي كل ازمة تلت العنق الاله لا
 لهما جمهورا لثلاث في كل واحدة منها نصف الارض فان يصحون
 ورويو ابن كنانة نزع مائة الاسباع الثلاثة انا مل في كل ازمة
 تلت الدية الا تصعب فارور اليه رجع مالك واخذ اعمامه بقوله
الاول الشك من الشك بان من المرأة وفيما دية طاملة وفي
 حلت من المرأة الدية اذ ابطل مخرج اللبن **التاسع** الذكور الاثنان
 بعرضها اربعة اشبار وبعينها ثمانية اشبار واخذت اربعة اشبار
 بعرضها ثمانية اشبار وفي كل ازمة قطع الجميع بضعة واحدة معا وان قطع احدها
 بعد اربعين بضعة واحدة في ثلث ازمة ايضا وفي كل ازمة وان قطع
 وروى عنه ايضا ان ذلك اذا قطع الذكر او لادون الاثنيس وفي
 ذكر الخص وبعين دية وفي كل ازمة فان جموعة عقيب قوله
 في ذكر الخص حكومة فان مالك وذكر هذا ان قطعت حشيتة
 فاما مقطوعة الاثنيس في ذكره الدية كاملة وتكمل بقطع
 الحشيتة ولا تزيد بل لا يستحق **السادس** الاثنان من المرأة
 وفيها الدية عند ان تنجب وفان ابن الفاسم وابنه وحب وفيما
 حكومة **السابع** عمن الشفتان روى ابن خبيب عن عمن
 وابن الماجشون انهما اذا شلا حتى يند والاعظم وفيها
 الدية **الثاني** عمن الرجلان وهما ان اليدين ورجل الايمن ورجل
 الايسر اذ اطاق المخرج جميعه او لم يكن عن جنابة اخذ لهما
 لهما اربعة اشبار وحجب مثل لهما ما يجب بقطعها وحز الدية ان النوع
الثالث من الجنابات ما تعوق السباع به والبطخ عمن
 من اربعة اشبار **الرابع** اذا ازاله بالضرع دية واحدة ولو زال
 بقطع يده فدينان دية له ودية لهما ولو قطع يده
 ورجلية جزا لعله بثلاث ايات **الخامس** الحز الحز الحز

عمره وبنو القديسين

اعماله في الدنيا والآخرة

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

الحدود في الاثبات

النفيس

النفس المتدنية السمع وفيه كمال الدنية وفي البطالة من احوالها
 نصف الدنية ولولا يكن سمع الا باليد او فلان انتصب ان كان السمع اذا
 سبل عنه قيل ان احده السمعين سمع ما يسمع السمعان فلو
 عنده كالبصر فانه اشك في السمع حتى يبان يصاح به من مواضع
 عدة ويفاسد لك فان تساووت او تفرقت اعطيت بقدر ما انقلب
 من سمعة ويجلب عما لك فالانتصب لو حسب له لما لك عيا
 سمع وسلك من الربا امثاله فان اختلج واختلج قوله لم يكن له
 شيء وفار ابره ينادي انتخب قوله غفل له الاقل مع يمينه
 انت انت البصر وفي البطالة من العينين مع بقاء احد فتيين اعرف وية البصر
 كمال الدنية ويستوعب فيه الحرف والارض فتنوع في البطالة من
 احوالها مع بقاء السمع النصف ويتحقق بقصائه بان يعرف نهايته
 ما يبصر بعينه الصحيحة تعرف ان ينظر عليه الاماكن فتشبه
 ثم ينظر في عاقبة ما يبصر به من العين المصابة وينظر عليه الاماكن
 ثم تغاير احوالها بالآخر فلا يعرف فيرا النفس بحسابه وان
 انما ان جميع بصره لما تبصره مع يمينه والكلام اخوان فحل
 عليه السر ربعة الشئ وفيه كمال الدنية ان يعرف بل ان له
 بقطع الحرف اندرج تحت طيته الحرام مستنة النطق وفي البطالة
 كمال الدنية ان يغفل في اللسان في الدنية الذوق والاعلان عيا
 المضع وفي نقص الكلام تفقد الدنية عيا الكلام ويكون عليه من
 تلك بمقدار ما يكون انه نقص من الكلام عيا الاختصار وقال
 اصبح تجز الدنية ثمانية وعشرين بن جزء اعاصوف المعجم جم
 نقص من الحروف نقص من الدنية بقطره الستادسة الصوت
 وفي البطالة كمال الدنية النقص ربعة الذوق وفيه كمال الدنية
 ان يغفل ويجرب بالاشياء المنة المنقر الثمانية قوة الجوار بلك

اعرف وية الشئ

اعرف وية النطق

اعرف وية السمع

فقد عاين اليمين

تجلى الدنية على روى

السمع

اعرف وية الجوار

اعرف وية البطالة
 اعرف وية البطالة

ضرب فادعاه لما يباع منه وان استطيع اختياره لئلا يخذل منه اختياره والا
 حلب واخذ الدية كما امكن ثم ان رجعت اليه فمعه الفقرة رد الدية
 قرب رجوعه الى الوعد **الثالث** اسعفت الاقارب فيه حكومة وقيل
 كما لا يدعيه ثم نال على الزوج والجاله جميعا والا فاضاهوا ان يرفع
 الحارز بين محرم البوار ومسلك النكح ويصير المسلك واحد
 ولا يضر رج تحت المقر ويندرج ارش البكره تحت المقر ولو
 ازال البكره زوجته باصبعه ثم طلقها فعليه قدر ما شئت لها
 مع نصب العدة او ينفق ما شئت لها معنة الزواج في حال النكاح **الف**
وسرع ان كان الاقارب من الزوج والحكومة ماله ان نقصت عن حايته
 الثلث وان بلغت الثلث وقع عاقلته لا ياصل عمله ما دون
 فيه وكذا من يداي العرج ولا يضر رج المقر تحت بل تحتهم ان
 مع الحد **الغ** **الغ** منقصة الغنيا والجلوس وقيل كل حال
 الدية ولو ضرب عليه قبطل فبطل فبطله وجلسه وجب كمال
 الدية وان بطل فبطله بقطر ورو عن ابن القاسم ان شرب ارضيه
 الدية كاسلة ايضا وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون انما
 الدية في الصلب اذا انكسر فلم يعد رعا الجلوس ثم سلم انقص
 من الغيا والجلوس رعا الف ليس عمله من الدية بحسب ما نقصه
 من ثمر الغيل والجلوس رعا الخلاف المعتق ولو ضرب عليه
 قبطل فبطله وفوة يداي له حتى يذهب منه امر النساء لم يندرج
 ووجبت الاربع الموصحة **والمنقصة** **والمامومة** **والحايقة**
 ما بين هذا اخفى جراح الحار والاربع **واما** جراح العبد
 معتقته بما ينفق من قيمته **الارب** الشواجر **الارب** الموصحة
والمنقصة **والمامومة** **والحايقة** بعض كل شئ من قيمته
 نسبت ما يجب فيه في حواله من ثمنه فيكون موصحة نصف

انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة

انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة

انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة

انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة

انما رعا الفقرة
 انما رعا الفقرة

عشق

عشر فمته وكذا الذئب سائر ما ولوجه ضمير ما انقصه وان لم ينقصه

او زادت فمته لم يرد عليه عن وعرف ان تعد ذلك واملا جاح
 المرأة الحرة فانما تعاقب فيها الرجل ما تبلغ ثلث ذنبه لئلا تنسا
 وان بلغت ردت الى فدا من لم تنسا في ثلاث من اجابها ثلثا ثور من
 المذلول في الاربع عشر ونقص ما يقبض من الرجل وكذا الذئب العامومة
 والحاريفة ياما الموصحة والمنقلة فيعدها اما يقبض من الرجل ثم
 يعتبر الواجب بالتحلل البعل كضربة واحدة او ضربات بمعنى الضربة
 الواحدة من واحد او جماعة وكذا لو اتحد العمل في الضرب الواحد
 وان تعرضت الضربات وتباينت جميع الضربة المبلغ ثلث المذكور
 او الزايع عليه نصب ما يجب فيما من الرجل بحيث اتحد البعل او كان
 في معنى المتحد لم يعتبر اتحاد العمل بل وضربا ضربة واحدة او ما يجب
 معناه اقطع لواقبها اصبعين من يده واصبعين من يده اخرى او ثلث
 من يده واصبعان من اخرى لكان لهما في الاربع عشر ومن المذلول وكذا الذئب
 حيث اتحد العمل لم يعتبر اتحاد البعل وتعدده بل لو قطع لهما من كعب
 واحد ثلث اصابع من ضربة او ضربات فاخذت لهما ثلثين يعبر ان قطع
 من كل جزء اصبع او اصبعين في ضربتين او ضربة لكان لهما في كل
 اصبع خمس واصابع الرجلين كل اصابع اليد في كل وبالمعاذلة التي
 نذكرها في حال عمر وعلي وعائشة وزيد ابن ثابت وسعيد بن
 العيص وعروة ابن الزبير وربيعة ورويت عن سائر الفقهاء السبع
 السبعة وهي اجماع المالكية فذا امقوا اقرا وعلموا متصلا وكذا الذئب
 ورواه عن ربيعة ابن عمر الزمان انه قال سمعته سعيد ابن الحسيب ثم
 في اصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في اصبعين فقال عشر وقلت
 كم في ثلاث فقال ثلثون فقلت كم في اربع فقال عشر وقلت حين عظم
 جرحها وانفذت مصنتها فمضت فقلت فقال سعيد اعرفي انت
 قال فقلت بل علمت شئت او جازا لم تعلم فقال سعيد فمضت

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

وهذا هو الذي
 في الحرة وانما

الدية وهو الجانيان فانما الجناية تعد او العاقلة ان لم تكن عاقل اواد
 واختلج في جراح العمد التي لا فود فيها وفي فعل العمد لي بانه
 كما تقدم والنظر في كمينين الاول جنات العفل وصفة العاقلة
 اما الجنات فتلانة العصوبة والولاء وبنت العنان املا
 الموالاة والعاقلة فلا تسوجب في العفل البسطة الاولى الغريبة
 وهي في عصبة الجوان مع هو غير قومه حملوا عنه جاوز قومه
 وحمل عنهم كما في عنه قومه سواء طانوا العفل الجوان ام لم يمت ان
 اضطر العفل الجوان الى معونة قومهم لقتلهم او لا فطاع في جوانهم
 اعانواهم وذل ان مشعب انما حمل عنه امر الجوان ان العفل العطا
 فاعيل والاعاقلة تحملون عنه الثانية الولاية وانه ان تصاد في
 عصبة فعلى مقتضى الجاني وهو المولى لا على فلان لم يكن فاختلج في
 المعتق لا يسجل فيل الجاني في ثلثه الثالثة بيت المال
 فلا الم توجد العصوبة والولاء اخذنا من بيت المال ان كان الجاني
 مسلما وان كان الجاني لا ميار جنات الذين يؤمنون معكم الجانية
 يعني امر الفيلما الذين يحرمه وابدلهم اعداء الجاني فلان لم
 يستنفقوا وضع المبلغ اقرب الغرض منهم من ثور لهم طامعا حتى
 ينسفلوا وان كانوا اهل علم والدية على العفل لدا الصل املا
 الصلوات فيشتق كما فيمن تضرب عليه الولاية الشكليب
 والافرية والمواقفة في اليمن واليسار على تضرب على عبدة
 صبي ولا امرأة ان كانت معتقة ولا على محالة في الدين بل لا تحمل
 مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم ولا تضرب على فقير وان كان
 يعمل لنفسه ولا حد للمال الذي املك استحقاق الكاهن
 الضرب عليه ولا لما يؤخذ من كل واحد حد وفيل يؤخذ من احوال
 الديوان من كل امة منهم من العطا عنهم ونضرب قال ابن

زعموا بطلان العفل
 وصفة العاقلة
 جنات
 الجنات الاولى الغريبة

امر جنة الرزق

الجنات العطان

زعموا بطلان
 زعموا بطلان

الفاضل

القاسم وكذا الذي يؤخذ من اعطيت الناس في الركن الثاني **اعرب** فيجب التوزيع
 في كيفية التوزيع والظن في المتيقن والاحتمال في الترتيب والابدية في
 باقرب العصبية ولا يضرب على كل واحد الا كما قدر ما يحتمل حاله **حرف**
 ولا يضرب به ثم ان حصل عن الاقرب بين شيئين تركبنا الركن بعدهم او لا
 فاولا فنبين ان في الفظة فاد الم يستقل البعد ضمنها اليه البصر
 فان لم يستقل ضمنها اليه الم المارة فجاز لم يستقل الجميع ضمنها
 اليهم القصيلة فجاز لم يستقلوا ضمنها اليهم القليلة فجاز لم يستقلوا
 ليعرفهم ضمنها اليهم وقلت جده تقع استعملوا باقرب القليل اليهم
 قال ابن القاسم في الكتاب ولا يعقل العمل البذوم مع العمل المحض وان كان في
 قبيلة واحدة لما نه لا يستقيم ان يكون في ذية واحدة ابل وعنيها
 وروى ابن زوق في كتاب ابن سمون انهم يعقلون وقال اشعلت وعبد
 الملك قال ابن القاسم والملك مصر ما يعقلون مع العمل الشارح ولا العمل
 الشارح مع العمل العراقة وان كانوا اقرب الى الجانيه معن معه في اوفه
 بل بعد من كان في غير اوفه كالحدود ويضيق بالمرء في اوفه من يبيع
 من القبل بل وان كانوا البعد من الخارج عن اوفه قال ابو الحسن النخعي
 يريد ابن القاسم بالملك مصر العمل الكورة قال ومصر من اسوان الى نوا
 تسكن حارة وفخر سمون في افرقية يضم عقلها بعضها البعض
 من هو ابليس الى طمس فنية وقال اشعلت فيمن وجبت عليه ذية ولعل
 من العمل العيسط طما لم يؤخذ في ذلك جميع عمل مصر وذلك عما هو
 في العمل العيسط طما وما دون ذلك ذية الجانيه والعين عليه لا يضرب على
 العرافة بل يكون في مال الجانيه حد لاود ذلك لما روي ربيعة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم عاقل بين فريسي والاشجار فجعل على العرافة ثلث الذية
 فصا عدا واشعلت فيما نقص عن ثلث ذية العيني عليه وان سار في
 ذية الجانيه واناب علمها كجوسية شئت مسلمة موضحة او توكلا

اعرب لا يعقل العمل
 البذوم مع العمل الشارح

في
 اعرب في
 عقل بعض

والافقة
 في الذية

وقال ابن القاسم في العجوة
العجوة هي
او قدام

وذكر بنه في الخصال والعجوة وقال ابن القاسم في العجوة
وعجوة الخ اصوات الجني يضرب البصر والقطر او موضع يروى انه يصيب
به وفيه العود بفلسنة واما ضرب راسه او يده او رجله ففيه
العجوة بفلسنة وفيه ماله لا يروى عنه عن سبب محض عود ولو اقيمت
حينئذ او اكثر من ذلك في كل واحد غرة او دية ولو جرح راس الجني
وملئت الجرح في الجيب الغرة فيه قولان في الحرف الثاني في
الموجب فيه وهو ما الفته المرأة معها يعرف انه ولد وان لم يكن
مخلفا مضطحا كان او غير ما يعنى فيه الروح او لم يعنى فيه بعد اذا
علم النسب انه ولد وان لم يتبين من خلفه عمن ولا اصبع ولا غير
الحك ولا يعترف بالحكم بان يكون ذكر او انثى عند اصل الجنين اما طهته
بان كان حرا مسلما ففيه غرة وفي الجنين الحر الذي نصفها امثلا
الجنين الرقيق وفيه عشرين قيمة الام وقال اصبع عن ابن ولعب في كتاب
محمد في جنين الامة ما نفصحا

اعرف اعرف في
وعلام الغنة الشريفة
ما يعرف بالشر وله وان
او غير ما يعنى فيه الغرة

اعرف في الجنين

اعرف في الغرة

الطريق النكاحية حصة الغرة وهي عبد او وليد او الاحسن
ان يكون من
الان يقلوا
عن اوسك السود ان ومهما بلغ من ذلك ما قيمته
وله وتوخذ
من اهل الذهاب خمسون دينارا ومن اهل الورق

توخذ من اهل البلاء اربعين خمر ابيض بنت
وقال ابن القاسم ليس

للبلد قيمته مد قل
بقيمة ثم مكرب الغرة لو ارث
حرا ومثما معصوما خكها



اعرفا قتل

الغذرة على الصبي او وجود الرقبة ولا يدخل الما على جسد فقتل
الغذرة في مال الصبي والمجنون لا يجب في قتل الحمار وما عا من قتل
نفسه ويجب في تشبه العمد على الرواية المتقدمة له وتقتل
الكلابة في العبد والدم وغائل العمد انما اعني عنه والشريك
في القتل عليه كفارة كاملة ولا يجب الكفارة في الجنين يصفى
ميتا بالضرع ويقتل الدم وروى استحسننا فيه **خاتمة**
لموجودات القتل ذكر التعزير والقيمة اما التعزير والنظر في صفته
ومحلها اما القيمة فمضرب مائة وحبس سنة واما التعزير فكل من قتل
عدا او لم يقتل كمن قتل من لا يكافيه كالمسلم يقتل الكافر والحري يقتل
العبد وكمن زوج عليه الفود فيبيع عنه ويدخل في ذلك العبد
يقتل الحري فيبيع عنه ويحسني وقال اصبح لا يحبس العبد ولا الامة
والاكر في بلد انا وجماعة افسح عليهم بقتل الحرهم فليض بسائرهم
ويحسوا واما القيمة فاما يجب في قتل غير الحري فلا سبق
ذكر لما في كتاب الديات **كتاب** دعوى الدم والنظر في القسامة
والقتل فاداة بالدم والنظر الاول في القسامة وفيه اربعة اركان الاول
في مقتله وهو قتل الحر المسلم في محل اللوث اغا لم يشك القتل ببينة
ولا باقرار من صدع عليه ولا اقسام في الاطراب والعبد والكلابة
واللوث هو امانة يغلب عليها القسامة ومذبح القتل كقتل امانة
العدل الواحد عار وبه القتل في مقتله من لم يعرف عدو الله او العذل
يرى المقتول ميتا في امانه والمنتقم نحوه او فربه عليه انذار القتل
خلال ان يعصمه انزجودا من عبد الحكم فان بوجوب القسامة ما يدل على
قتل الغاقل ان امر بين مثل ان يبرز حجره ميتا او يبرز ارجا مثل طم ابلح
من مثل ان يوجد فيه القنبر وليس معه غيره فمثل هذا بوجوب القسامة
منه ومثل ان يعدد احد عليه في سوق عا حري يقتله فيشتغل بزال الذم

اعرفا قتل
القتل من قتل
والسجن

ق

اعرفا قتل
القتل من قتل
القتل من قتل
القتل من قتل

فب
شهادة النسب
أو

مضف الشئ في ابو محمد يريد وان لم يعرفوا ان نكاحهم كذلك اللوث
تكون معه الغسامة فلا تمزاج تضيروا ابو وهب ان تشككوا
النسب لوث وذر محمد عن ابن الغاسم ان تشككوا امراتين لوث
في و تشككوا المرأة الواحدة وروى محمد ايضا عن اشعث عن مالك
انه يقسم مع الشاهد غير العر ومع المرأة قال محمد ولم يجز لث قول
مالك واحكامه ان العبد والصبي والخي ليس بلوث وذر في الفاض
ابو محمد في معونته ان من احكامه

لوثا وقال الفاض ابو الوليد اللوث عند مالك هو
الفاض ابو بكر اخذ

في اللوث اختلافا كثيرا

في اللوث اختلافا كثيرا

هو احب اليه قال واخذ به ابن الغاسم
قال مالك ما كان اللوث
والصبيان يخدمون

الغسامة معهم قال

انه قال لا يكون اللوث الا الشا

لان قبله فليكن كمننت انه قد اتفق
عبد الله

نرى الشاهد العر لوثا فقال لهم

العر وانما معناه انه لوث ايضا



وهو

الموت

والشاهد الواحد من الموت والتعريض جازي في الشفاعة من

أما أحسنه

أيضا من الموت وفيه قتل بئرا الله عندنا بالمدنية واللوث

في التبتاس واختلافه

في التروانك تغول في التات لفظ الامر جاعل في هذا اريدك ان تغفل

في الحمد في عند هذا لوث

يوجب الغسل مرة ان كان بالغامس

بالمدن او غيره لان هذا اصل فاعم بنفسه ومن

يتخفف من صيرة

يتنعم في ارافته سسل خلما وغلبة النفس في هذا اقتنزل من منزلة

او الغالب من احوال الناس

عند الموت التوبة والاستغفار

وقريب يتزود من ذنوبه قتل النفس العروة لهذا اخلاب الطاهر

ايضا بقصة بفرقة في اسماء بل

واعترف عليم بل في ذلك شيء من

عن الاول لانه غير الناهب وعن الثاني بان موضع الحجة غير

موضع

روايتان فلان

الامام ابو عبد الله والاصح عندنا انه يغسل مع دعواته في الحظا

ولم يتعد شاعدا

بالضوء والجرح ثم مات الجرح

او المصروب بعد اياه وفيه اكل وشيء كان في ذلك لوثا يغسل معه

لمن ضربه

فصرع فان لم تقع على الضوء او الجرح

الاشهاد واحد فقال ابن القاسم يغسل معه

على ذلك حتى يشنت اكل الجرح والضرع ثم يغسل الورثة انه مات

من ذلده وانه انما يعلق في قتل عن خيل لا يدرون قتل

بالعقل

روايتان في قتل
الضرب والجرح
فصل في قتل
الضرب والجرح

والعزاعا الذين نازعوه ونازعوا صحابه فقتلهم **فلم يبق** من
الفرقة الاخرى فان كان من غيرهما بعقله عليهما ولا فسادا في
نكاح وافرود

بعينه فلا يزال الفاسم وفورما لا فسادا في نكاح

اوليه ان فلان قتلته واما الوفا السيت فلان فقتل اوفاع فتشاهد

عمر ان فلانا قتلته السيت فلان فقتل اوفاع فتشاهد

عمر ان فلانا قتلته لكانت فيه الفسامة وقاله

وكذا لو فاع فتشاهد ان فلانا قتلته بين الصعيص لقتله **جرع**

حيث عمر ارجاروب الفتل فقتلهم بموته وقتل

وجعل قاتله كفصة عبيد الله بن سهل قال ابن الما جثثون

ماز الموت ففوت والجسد لا يموت وقال اصنع ببيع الايعال السلطان

فيه بالفسامة حتى يكتمف ولعل شيئا اثبت من قتل افا ان بلغ

افحص الاسمين فاصني بالفسامة مع الشاهد وموته قال ابن

الفاسم وان شتقد شتاده ان فلانا جرحه ثم مات بعد ايام من

تلك الجراحة فبعيه الفسامة وقال يصحون في المستخرج عن ابن

الفاسم بالفسامة فيمن قتل بين الصعيص وان شتعل عا قتلته فتشاهد

من اعم عليه الففتون قال

قال الفاضل ابو محمد نعم اكله اذا كان

ولا فسادا ولا دية واما مسفكات عام مسفكات

الفاي بلو كظمي عنده في جمع بلان تشعل بلو كظمي

الجمع ولم يعرجوه مندمع

بعينه بللمدعي ان يستعمل كرا واحد

بعينه ويعر موز الدية بلا فسادا من الاولياء ومن



فمن

نزل منهم كان الفضل عليه وقال
وشهادة البينة انه راوه دخل فيهم ولم يعرفونه بعينه بأهله
اصل القتل وزوجه

شهادة البينة
انما تليها
في غير البينة

تعالوا فانهم عند بلانوم يفرحوا
وخلعوا اعد الروايتين انفسوا عليه
وتستحقوا ما يجيب فيه
ثبت على الخطا وقال احرمه قتله عمه او قال
اليمن حلف مدعوا الخطا واستحققوا

انصبا نعم من الذب
انهم قسموا الشراكت في عور خلافا ما قالوا البينة من عدم
الفسامة واللعن والدية ويغفل وجوعهم الى قول
فانه انتسب

انهم قسموا
فلا البينة

انهم قسموا الالعا فوله ولم يروه **السر** ان يدعي الحائض
كونه غائبا ويقع بينه عا لا لا فيصنف اثر الموت اترك
الثلة في كيفية الفسامة ويصير ان تجلب الوارث ان كان واحد
الخطا تحسب بيننا متواليه وان كانوا اجماعة وزعت عليهم
بلان عا قدر موارثتهم وجبر قسم اليمن با كما انصبا عا من عليه
اكثرها او عا جميع الشتر كن فيبدا انفسا وت انصبا ولم ينصبا
وفيل جبر عا جميع وان اختلفت انصبا ولم ينصبا فان نزل بعضهم
او كان غائبا فلا يأخذ الحاضر حصته عالم اتم تحسب بيننا
حضر من الغيب حلف حصته من الايمان لو اجمع الجميع
واخذ حصته من اليد

اعرابا وعور البينة
في غايبا ويقع
البينة في صفة
الفسامة

حلفه واما **العهد** بلان قاي به افر من جليين فلان ابن الفاس
الشهادة ولا مدخل للفسامة في العهد

ولا يابى في العهد
جليين

نحوه

بوجه بالقلب العصبية فإن كانوا

منهم يستأوا واحدة وإن اقتصروا على رجلين منقطع تحلب خمسين

بمنها وقيل

وتبعدون لا تكليز لئلا يحلب كل واحد منهم بمناقون لا يزال الفاسم

قال محمد قول ابن القاسم صواب

أما إن بعضه ثبوت عن البعض وإن زاد

حلب منقطع خمسين وحكي الفاضل أبو محمد رواية أنه يحلبون جميع

عن الخمسين ومات عليه

أما ميلان حتى تحلب خمسين بمناق وإن كان الولي واحد المستف عصبية

ويحتمل أن يكون بمناقين بل لو أخذ ثم يكون العيينين غير معتبر

وأما نكول أحد الأولين ثم يمسفك للفود قال الفاضل أبو محمد

وقد أتت الولد والاختوة رواية واحدة وفي غيرهم من العصبية

روايتنا أحدا مثل الصرا والآخرى أن الباقين يحلبون ويسمقون

الدم حيث قلنا بفسفك الفود في أصري السورين في يحلب

من بقي فيسحق عصبية من الدية وروى نريد إلا ما نرى المدعي

عليه فإن نكول الزمته الدية في مثله وقال محمد من تغفوا عما زلف

خمسين الزان تحلب وروى أن هذا خمسة خيل في الشلالة في حرق فاعطى النفس

النفس من وهو الفود في العمد والدية في الخفا فان نكول نكول

المفسم عليه جماعة لم يقتل منعه النفس منة الواحدة قال

عبد الملك لا نأله لئلا ياتله البعض أو الكل أو المتحقق منهم

واحد واحد والزائد عليه مستحقوق فيه فيترك ويقتل

المتحقق قال المعينة تقتل بها الجماعة وإن أفرغنا على التمهيد

فلا يفسم إلا على واحد بعينه ويقتل وقال الشهاب لعم ان يسموا

على الجماعة ثم يقتلون واحد منهم يختارونه ثم يجرى كل واحد

من بقي مائة وخميس سنة كما قد منا واذا افرعنا على الاول وروى
 ابن القاسم انهم يقولون في الغمامة لمات من ضربته وانه يقولون
 من ضربهم الكثر حتى ان ربع قمين تحلب وتعودي العهد من له حق
 الغمام من الاولياء الرجال العك يمين واما الخطا في جلب جميع
 الملكيين من الورقة رجل لا كانوا اوشدا وتخلعون عافه رموار يتعلم
 كما سبق ومنهم قتل من لا وارث له فلا قسامة اخذ تحليف بين
 الرجال غير ممكن ولا فسلامة الا بوراثة نسب او لا ولا يقسم
 من الغيبة الا من التفرغ مع النسب ثابت بينة ولا يقسم
 المولى الا بعد اكثر ثلث الا يلازم على المرء عليه في جلب تسمين
 بينة فلا تحلب ض عمانية وخميس سنة وان نكل سجن ابد حتى
 تحلب او يموت انتهم من صاحب الجواهر الحاصل من شراس
مسألة فيما ثبتت به الخلطة وتثبت باقرار الخصم بها خلاصة
 وبالشهادة من اربعين وقال ابن كنانة في الجمع قد ثبتت بشهادته
 رجل واحد وامرأة واحدة وروى عيسى عن ابن القاسم في المرونة مثل
 ذلك وقال محمد لا تثبت بالشهادتين بميم وم في تحليف من قامت
 عليه بينة فذو جدها بعد اربعة فوات العشرة شهر منقضاءه لا تحلب
 التمسك في دليل اعتبار الخلطة والدليل على لزوم اثبات الخلطة
 حيث قلنا بلزوم اعتبار النكاح والمخبر في النكاح مما روى عن
 سمعون عن ابن ابراهيم عن جعفر بن عبد الله عن ابيه عن جده
 عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال البيعة عامن ادعوا اليه من اكره انك اذا كانت بينهما خلطة
 وبأثباتها اخذ علي بن ابي طالب رضي الله عنه والي وثقه السبعة
 والقاسم بن محمد وغيره من عبيد العزير وغيرهم واما المغني
 فلما في ذلك من صيانة اهل العصور والعزلة عن الفتنة وفي

اكرم من اولاد من
 الاولاد اجماع الغمامة

لا فسلامة في بوراثة
 له ولا فسلامة في بوراثة
 نسب او لا ولا يقدر
 في ما ثبتت به
 في ما ثبتت به

اكرم من اولاد من
 في الخلطة

اكرم من اولاد من
 في الخلطة

الاطراو

الحركات عنهم واما الحريث المنفرد به ومن الزيادة المذكورة في
 الحريث الذي استند للزيادة وان كان هو الاستغفار منه حيث النقل
 فانه لم يرد ما راجع بيان العموم والاستغفار لمن يجب عليه
 وبين ما يخص به كل جانب من هذا الاستغفار من العموم من حيث عليه
 التميز او **مقصود** وطور هذا المقصود فيه يمنع من (تعلق
 بعمومه) ان المقصود في المصروع من العباد العموم وتبينها
 ما يخص من قصد مطلقا لا بعد حقيقة وهذه المعنى قلنا
 قوله **كل الله عليه** وسيا فيما سقت السماء العشر وفيما
 سقت ينضح اياه **التي** تصعب العشر ان المقصود منه تميز
 النوعين وتخصيص كل واحد منهما بحكم الاستغفار في مقتضى
 الضيق ولذا لم يعم الخ في الجنس ولا في الفرد وان قال
في ان هذا لا يمنع من التعلق به في الجملة فلا يمنكه ان يحد
 ضعه لم يرد كذاه فاذ انتزعتنا هذه التعلق به مع ضقه
 فخصناه بالمعنى الجلي في صيانة العرض كما تقدم الحديث الذي
 استند للزيادة يفضى عليه عما يجمع الاحوال الا انما والتقيده
 والاطراف **هنا** **واما** **المسنة** الثالثة فثبت ان يكون
 رجلا حائرا اذا رتبته فيهما مدة السنين الموقوفة بالبناء
 والقدح والاجارة والعمارة وينسب الى نفسه ويضيقها الى
 ملكه وانسان حاضر يراه ويثبت له افعاله فيحاطوا لافه
 المرة وهو مع ذلك يعارضه فيهما ولا يكرانه فيهما فلا
 ولا مانع منه مطابقة خوفه بسلطانا وما انتمه في ذلك من
 الضيق فمما يتصل به به الفرائد والصحة بينهم في اضافة اكر
 احد لهم اموال الثمن في نفسه ولا منعتهم غيبة بل ان
 عريلا عز ذلك الاتع نرجا بعقولهم هذه المرة في عينا لنفسه

عريلا المقصود في المقصود
 من احوال الموقوف
 ما يخص من المقصود

عريلا المقصود في المقصود
 من احوال الموقوف

غايته امانه اذا زاعا اليها وهي حاضرة في الحكر له
 يصادوا ينزل المشهوره منه انه ليس له ان يقتلها ولا يد
 تسمع بغير محين المدعي عليه قال القاضي ابو الحسن وفيه
 قال له لا لك فان هو اوجبه واصح وبالاول قال ابو القاسم
 في الثانيه قال ابو وهب واشهد **الرابع** الشك او اثبت
 الحويه بغيره ولا كثره اليه في المدعي انتم نكول المدعي
 عليه ويتم نكوله بان يقول لا احلب وانا ناكل او يقول المدعي
 احلب او يتم ادعي على الامتناع من اليمين فيحكم القاضي بنكوله
 ثم حيث تم نكوله ثم قال لا احلب لم يقبل منه وينبغي ان
 يعرف القاضي اليمين على المطلوب وينتقم له حكم النكول
 ثم المدعي ان نكل فينكوله كحلب المدعي عليه وازحلب
 استحق وتوفى المطلوب امض بان قال المدعي عليه ان يميني
 وبنه حسابه واولادهم حسابه حتى يرجع حسابه امض النوع
 واليومين والثلثه بعد اقامه كميل بوجهه وقال الحر بن عبد
 الحكم يمد على اقد ومارير من نكول **السر** كثر الخماس البينه
 وفيه كثر شروها وصفا تنفع الشهادات والمقصود
 هذا عند النظر في تقاض اليمينتين ومهما امضى الجمع بينهما
 بان تنافضا وامضى الترجيح رجحا اليه وان استوتانسا
 فكتبوا بقى المدعي يد من هو بوجهه مع يمينه ان كان المتخ
 عييز واختلف انه اذا كان من غيرهما فغير يمينه يده وقيل
 يقسم بينه فيمين اليمينتين لا زهما فاذ تنافعا على امضا
 ملك الحائز وروى محمد بن ابي العباس انه يفضي بكثرة
 على اعنه النكول في العلم انه الا ان يكون هو لا كثير ايجته
 بهم فيما يمتنع من الاستكثار والافره لا كثره جدا بقا لما

في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب

في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب

في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب
 في قوله لا احلب

من

لما ترى الكثرة ولو افرز هو بينهما **فصل** حيث قلنا انفسهم
 بينهم افرز لم يكن في ايدهما ففسح عاقد الدعاء وان كان في ايدهما
 فاعندب اصحاب الدعاء وجعل احدهما انه يفسح بينهما عاقد الدعاء
 ايضا كما لو كان عاقد ايدهما والاخر انه لا يتفاضل ان يفسح في
 تفصيل الدعاء ان سبب الاستحقاق بعد تساؤل (بين اثنين كل واحد
 وهما قيسا سببان بل يفسح بينهما نصفان لتساويهما في كل واحد يسلم
 احدهما للآخر فهو حيازة وكان لو كانا جماعة ففسح بينهم
 عاقد في رؤوسهم في كل واحد يسلم احدهم بعض ما يخص حيازة
 من الجواهر الحسنات بن شمس بل يفسح وهو الذي له عاقد سببان في رؤوس
 احدهم **مسئلة** ولعل هذه ان طر من الحجوز يشهد له عا
 رجل ولا يجوز تركيته لمن يشهد عليه ولا يحرم له لمن يشهد له
 وكذا كل من لا تقبل يشهد له لرجل فلا تقبل تركيته لمن يشهد
 له ولا يحرم له لمن يشهد عليه انتهى **مسئلة** عا الحصر عا
 الشبهة في قبول الابتداء بها قبل طلبه حيث لا يجب الابتداء به
 والحقوق المشهود بها ففسح في حوائد تعا وحقوق ادب وحقوق
 الله سبب ان نوعا من نوع يستند اعم فيه التحريم ونوع كالس
 لا يستند اعم فيه فاما ما يستند اعم فيه التحريم فمقبول فيه
 المشاهدة مع المبادرة اذا تجب المبادرة بغيرها واخيرا ايقاع
 بها من غير عذر رجي حة وهو اذا الطلاق والعتاق والخلع
 والقبول عن الفصاح والتحريم والضلع والوفيق عا غير المعينين
 وشبهه كذا ولا فرق لك عا الحصر عا المشاهدة انه هو ما صور
 به **واما** النوع الثاني وهو ما لا يستند اعم فيه كالزنى
 وشرب الخمر وشبهه فلا يجب الاستئذان بها ولا يفسح
 اخذها ولا لانه مستر وفلا امر به فلا ابن الفاسم في الجموع

(عند حيث قلنا في
 بينهم افرز لم يكن في ايدهما ففسح عاقد الدعاء وان كان في ايدهما فاعندب اصحاب الدعاء وجعل احدهما انه يفسح بينهما عاقد الدعاء ايضا كما لو كان عاقد ايدهما والاخر انه لا يتفاضل ان يفسح في تفصيل الدعاء ان سبب الاستحقاق بعد تساؤل (بين اثنين كل واحد وهما قيسا سببان بل يفسح بينهما نصفان لتساويهما في كل واحد يسلم احدهما للآخر فهو حيازة وكان لو كانا جماعة ففسح بينهم عاقد في رؤوسهم في كل واحد يسلم احدهم بعض ما يخص حيازة من الجواهر الحسنات بن شمس بل يفسح وهو الذي له عاقد سببان في رؤوس احدهم

احرم من الدعاء الا بقرين
 ففسح له ما لا
 يجوز تركيته لمن يشهد
 عليه

الدعاء الحرام عا
 المشاهدة وهو
 الابتداء بها قبل
 الطلب حيث لا
 يجب المبادرة

بعد
 الاكتفاء
 (الابتداء)

بطلتها

يكتمها ولا يشهد بها الا في غير ما انشدها العدو وامر
 النفس التاخر وهو ما كان خفا لا دمج فلا يبينه به وان كان صاحب
 الخويع يعلم بشهادته له لا كذا انما ذلك منه اعلم بهما عنه
 من الشهادة فان كلبه ياد ايعاد الاعمال وان سكت عنه تركها
 وان ياد ياد وان كلب لم يقبل وامر الحرس على قبول الشهادة
 فقام الاعمال ابو عبد الله من قريش الشاهد انه اذا انشده وحلب
 غايمة تشهداته انما لك يقر في شهادته يكون البصير
 كالاعمال التعصب والحية وشدة الحرس على انفراد تعاد او كرك
 اختلب ابن القاسم ومك في محووف اليه تعالى انما اقل بها شهود
 وخصما المشهود عليه فيسافر لولي ابن القاسم انما لك يمنع
 من قبول شهادته لان العاصفة على عاصفة الحرس على انفراد
 الشهادة والحكم بها وشدة الحرس على انفراد تعاد لحر على
 غير يديما او زيادة فيهما او غرض منها لتبطل الشهادة بالثبوت
 ورايهم ان ذلك غير فالحق ان هذا انصرف به التهمة لمور
 في حرة وقد تقرر ان العرواة كنه تعالى توشح الشهادة ولذا ك
 قبلت شهادته المسكين على العطار وان كانوا الاعمال من ناحية
 الدين الحوالة اعلم انهم من الجواهر الحسان من شاسر بلغة
 الجدل له **قوله** المصيدة او دما ابو القاسم بن محمد عن
 الشيخ في حصة من قبول شهادته فان هو العتق للكبائر
 المتوقفة لا كثر الصغار اذا كان له روية وتيسر استيفضا
 مقومها ان بين البغض والميل فان ابو القاسم هو ذوات
 هذه الصفة على جميع ما يتفق في الشهادته العدو لا التاخر
 في العدو والدكرية والعدو بشر وط في كل شهادة فلا
 يثبت بشهادة وواحد صحيح اصلها الشهادة في العدو

الشيخ الشافعي
 اعرف ما كان من

الحرس على الشهادة
 بما حواله فيه
 صلاح القدر

اعرف ما كان من
 تفصيل الشهادة

أمر بالاشتداد في
العدول للثلاث

أمر بالاشتداد على
الاشتداد في
الأدب

أمر بالاشتداد في
الاشتداد في
الأدب

على ثلاثة مراتب الأولى يثبت الزنر ويشترك فيها العبد
والذكورية وهي على السينات وعمرها أربعة بلا تثنية إلا
بأربعة رجال يشهدون أنه لم يفرجه في فرجها كالمروءة
في العكسلة وفي أنو حجة عين غير معتبر فيز فالأربعة
وكذا في المنزلة أن للفرق النظر إلى العورة قصده التمل الشهاد
واللواحي في الشهادة كما أنزلنا في قوله أعلم فإله صاحب الجواهر
لأن شرا من بلوغه الجوده **مسألة** على مستند علم
الفتنة في قوله وإدراجه وفيه فصلان الأول في مستند علمه
والأصابع اليفيق الواضح كالشمس ولا تأخذ للحق الكفى
به للحاجه فنقول المستند به قسمان الأول ما يذكر بالحاسة
في مستند البصا كالإبصار العبد في الأفعال والسمع العبد في الأقوال
فنقول مستندة الأسم في الأفعال والأسم في الأقوال وأما اعتماد
الشارح على الحظ فيحتمل فيه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام
الأوجه الأول الشهادة على خط المفروض هو أفعالها في جوار
الشهادة وبليته الوجه الثاني وهو شهادة الشارح على
خط نفسه وهو أفعالها في اختبار الشهادة فمن حمزها فيه
يحمزها في الوجهين الأولين أيضا ومن لا يحمزها في شهادة الشارح
على خط المفروض يحمزها في شتي من الأوجه الثلاثة وفي
حكاية الحلاي في قول الشهادة على الخط كما في قوله الأول على
جبهة الجمع فنقول **الندفع** في قول الشهادة في الأوجه الثلاثة
على أربعة أقوال الأول أن يحمز الجواز في شتي من الأوجه الثلاثة
والقول الثاني في حمز الجواز في الشهادة على خط المفروض
والقول الثالث في حمز الجواز في الشهادة المتهمة على خط
نفسه والقول الرابع في حمز الجواز في الأوجه الثلاثة والحق في الثاني

مستند
الفتنة

عاجبة التفسير في قول الشهادۃ عا خط المغر المذهب انها
حايضة مقبولة وانما كالتشهادة

الشهادة عا الخط وحكي الشيخ ابو الفاسم
انها كالتشهادة عا الاقرار وروى الثانية انها
ويخرج عا الروايتين ما انما فاع عا

الخط شاهد واحد اهل الجلب معه

الشيخ ابو الوليد والمشهور من المذهب ان الشهادة عا الخط
عنه كحايضة عاملة لم يختلف عنه كقول الاقول الجذب من اصحابه
قيما علمت الامام يور عن محمد بن عبد الحكم من قوله ولا يجوز الشهادة
عا الخط هكذا اجملا ولم يخص موضعاً عن موضع واما الشهادة
عا خط الشهادة الميت او الغائب فقال الشيخ ابو الوليد لم يختلف
في الاسماء المشهورة من مال في اجازتها واعمالها فاورور عنه ايضا
انها لا يجوز واليه ذهب محمد بن عبد الحكم الشهادة عا خطه كالتشهاد
لهذه عا شهادته انه اسمها منه ولم يشهد عليه ساقط
وفي يكتب خطه بها فديستوب فيه عند الادارة وقد
يكتب عامن لا يعرفه الا بعينه وقد لا يعرفه بعينه وباسمها
والعرف عا المشهور ان الرجل قد يجبر بما لا يثق به ولا ينبغي للرجل
ان يكتب شهادته حتى يثق من يشهد عليه ويعرف من
يشهد به بالعين والاسم مخافة ان يموت او يغيب فيشكك في خطه
فانتميه ذلك من سمع رجلا يودع شهادته عند الحاكم او يشهد
عليها غيره انه يشهد عا شهادته بما سمع منه وان يشهد
عليها فلان النبي ابو الوليد والاول الحكم لا قد قيل وهو قول
محمد انه لا يجوز له ان يشهد عا شهادته حتى يشهد عليه ساقط
وان سمعته يودعها عند الحاكم او يشهد عليه غيره فممن ان

وضع الشهادة فتشاهدته في الكتاب لا يفص وي قوة ذلك **فصل**
 وفيه قال الرب ربنا يجوز الشهادة عما خطا الشهادة حتى يعرف
 انه كان يعرف عن الشهادة بالعين والاسم فالشيخ ابو الوليد
 وذلك صحيح لا ينبغي ان يختلف فيه لما فيه تشهد الناس فيه
 من وضع الشهادة تنوع عما يعرفون فالله اعلم بالصواب عليه العمل
 عندنا عام الاختلاف الشيوخ اجازت في الاجناس وما هو في
 معناه هو حق لله تعالى وليس بخداع واليه اعلم من الجواهر الحسان
 ابن تيمية رحمه الله **مسئلة** عا تشهادة السماء من الاشياء
 يدرك بالاحساس وانما يثبت بقرائن الاحوال والاشياء من
 الغرائز في الشهادة بالاعتماد فانه انما يدرك بالحجة والبراهنة
 وقرائن الاحوال في الصبر على الضيق والجوع والحر والبرد
 انما يحصل كمن فريب عن اليقين جازفة الشهادة وكذا الشهادة
 للمرأة بغير زوجها في الغيبة من رواية عيسى عن ابن القاسم
 ان ذلك جائز بالسماع من الالهة والجيران واسماء النساء مع
 يقولون يشهدون سمعنا سماعا يشهدون الالهة والعرل وغيرهم
 وقال محمد يقولون انما نزل اسمع من الثقات وقالوا مطلقا وابس
 الماجشون يقولون سمعنا سماعا يشهدون الالهة والعرل والاول
 يجوز من غير الالهة والعرل من سماعهم او سمعهم ولا يسمون
 من سمعوا منه بان سموا ان نفي الشهادة لا تشهادة سمع
 قال ابو اسحاق الفوفيس وشهادة السماء اجيزت للضرورة لا
 يستخرج بها شيء من قبحها وانما تصلح للمناز من ان يثبت رجل
 في رجل حزين لدار انما لا يبيد اولجدة وتعد الاقارب عايب فيقول
 انما هو تبيده بصدقه بطلته عا السماع في تطاول الزمان
 انه اشقر انما من اد هذا الغاييم او من جده او من صارت

امرين
 السماع
 بقا من الاشياء

في
 شيخ امرة السماع
 لا يثبت بها
 بقا من الاشياء
 من الاشياء
 ويحتمل السماع
 عايب فنيلا

بانه

اليه عنهم فتثبت له بها وفيه يخدمه الشهاده فلان
وقال السماع في الاصطلاح ان يكون طار البيت في يد مشتري
للمساكن وانما في يد حائز كذا فتشاهد بينة انما حائز
الحائز من اهل

فتشقت البينة انما عسر عاين

فيه شفعة واحدة المستراح اندا اهل الزملزو قال ابو

احمد من

الفاسم بن مخزوم

قولوا بغيره وصفا من مشيئة السماعة الابصر بيمينه فاراد الك
فقلوا ان لم يكن من شره اذن

المنقول عنهم القسامة ولعل اصل السماع عن شاذل واحد
والشاذل الواحد يلحق به (كقوله) مع البعير فاذا لم تقبل شاذلا لفظ
الامع المسلما من الرقيب بلو شاذل رجل عا السماع (يعني ما بين
اجل من اسما ليعرفه من شاذل من ذلك لم تقبل شاذلا لفظا الا

از يكون العالم بالذات قاضيا فيعلم قال اما لو شئتم شيئا من
الذي جيلكم اقبلت شيئا منكم وان لم يثبت به بالذات غيرهما
من ذلك قال من الفاسم انما تغرد من ايمثت بشهادة السماء انما
وفقت عاينه الاوهاب الوقف والملك والعشور من الفاسم
مستورا فيما يقول عز لنزول اعمد الملك الميسر انما يكون في الشهادة
على المسمع اربعة شهودا فالاولك انه شبيه بالشهادة على

التشهادة وأحييت في شهادة السمراء ثم حيث فلما عرفت
بفسولها في الملك والوقف فقتل في الدور والارض والجمارات والهد
وفي الموت فيما بعد من البلاد ويظهر في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب
واختلف في الحرس عشرة سنة ولم يترك كتاب في كتاب في كتاب في كتاب
هو في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب في كتاب

وَلَقَدْ نَزَّلْنَاهُ
بِالْبَيِّنَاتِ
مِنْ سَمَاءٍ مُّزْنٍ
الْأَعْلَى

المستطاب (الذي) يغوي
عن الدين (فقط)

احد فقهه
الزواجر
التي لا
يشتري
عذرها

وفي ثبوت النكاح والنسب والولاء بما خلاها **فاما** النكاح فقال
 مستحق في العتبية بل اعماءنا يقولون في النكاح انما ينتشر خبره
 في الحيز ان بلان لا تزوج بلانته وسمع الدواب فيه ان ينتشر ان
 حلانته زوجة طمان زاد عمر بن عبد الرحمن وان لم تحضر النكاح **واما**
 الولاء والنسب فقال انما يختلج قول مالك وانما القاسم انه يقضي له
 بالسلماء بالولاء وكره ذلك في الاحكام والصدقات فيما زاد و **وفي**
 العتبية من رواية ابن **عبد** زيد عن ابن القاسم يقضي له بالامير ان
 وانما خبره المذكور وما يثبت له نسب الى ان يكون امره منتقش **وفي** بعض
 الروايات سلماء بلانته لخاصة مستقيضا يدفع به العلم فيرفع
 عن شهادته الصراخ ويصير في باب الاستعاضة والعقارة وذلك
 مثل ان يقول المنتقد اننا جعلنا مولانا من عمر وان عبد الركن بن
 القاسم وان لم يعلم للشهادة لذلك اصلا **وفي** اخر المسئلة قيل
 ما من القاسم انما ينتقد انك ابن القاسم ولا تقرب اباك ولا انك
 ابنه الا بالسماع قال نعم يقطع بهذه الشهادة ويثبت بها
 النسب **واما** الملك فانما ينتقد به انه المالك الحرة وكان
 يعقل فيه من النصف ما يعقل المالك من الامناء والهدى ونحو ذلك
 ولا ينافي فيه احد وان لم يعلم حين خوله في ملكه وليس يكتفي
 بشهادة قسوة ان يجوز لها ان تحل له حرة حتى يقولوا في شهادته
 انه يجوز لها بصفه وانما المالك بما من راي من يقتضي شيئا من
 سوق المسلمين بل يجوز له ان ينتقد له بالملك لانه قد ينتشر
 من غير مالك الخ من صاحب الحواشي الحسنة من ثقات اسر الحد **فاما**
مسئلة عند منوال التيمم فليس وجاز عيوب البكر **وعنه**
 عن نقيب الصراف قيل الدخول بعرا الطلاق ابن القاسم وقيله لمصلحة
 وهو موافق ما يدلان يعني انه يجوز لابي البكر العتبية بذكر احوال
 او ثبها صغرت علم في الجلب ان يعقوب عن نقيب الصراف في

اعلم ما عني في
 القاسم
 المنتقد في الملك
 طمان / قيل انما امره
 بالامير

اعلم عيوب البكر
 عن نقيب الصراف
 في الدخول بعرا

ان يبين

ان يكون ذلك قبل الدخول وبعد الطلاق جملعا ان الاصل في الاسقاط
 عمن المصليته وهذا ان الغاسق يجوز ان لا يصليته جملعا ان الا
 صل في افعال اللاب لعل جملتها المصليته فان الفاضل عبادت يكون قول
 ابن الغاسق خلاف القول ما لك او وفاقا وبلا ان يشيخا من فساد
 قول ابن الغاسق خلاف اختلفت في خاصر اللقب ومن قال هو وفاق
 لقول نحل فقول ما لك انما اذا كان غير محلصة واعلم انهم يتفقان
 حيث علمت المصليته او علم غيرهما ويتخلفان عن جمل
 الخزان المصليته وعمره ما لم يكن في فقول الامراء ان عوجه حبيبة
 غير جائز جملعا ان الاصل في الاسقاط عدم المصليته وقوله وثله
 للمصليته ان المصليته غير متعينة لما علمت ان العوجه عنه تحقق
 المصليته متعينة جوارزه ومقصود قوله قبل الدخول انه
 ليس للاب العوجه بعده لانها صارت ثيبا بطار الكلام والداو فزا
 انما كانت رشيحة والاول الطلاء للاب وحبيته فيكون له ان يعفو
 عن نصب الصراف لمصليته كما يجوز له المصلي في الموضع دون
 صراف العتق بعد الدخول الخ والله من الشيم محمد الخ شيم بلعنه
 الحر له وسبيل الشيم رضي الله عنه عن عزة امرأة وضعت
 الحمل من زوجها سب ان كانت المرأة التي وضعت الحمل ليست
 بذات زوج ولا في عمة من زوج فان كانت عمة وولات بعليها
 افصل الاجلين باقيا عنه بعضهم وحكي بعضه فيه الخلاء
 فان كانت عمة طلاق لا يمين بعد اوضع حملها من عمة ووجبت
 عليه وفلان الواسع المصرا في يمين بعد اوضع حملها من حمل الزنى
 والله اعلم انتم من مسيل ان سبيلت البعا يمين وقيلوا رجوع
 زان شارب كذا رجوع سار كذا رجوع في حق الله المان وبغضه
 له بطلان كمن غدت با حصان معترقه ورجعت من قبل

عن ابن الغاسق
 ان الغاسق
 في قوله
 عليه

المرأة عمة الاول
 من الزنى

عن

ابو جرح
 المشي

اعلم بان شجرة الورد
تخرج من الارض

اعرفه انتم من الحجة له بعد **مسألة** لفتى على اشتعاده الوفوف وبكتة
في شهادة الوفوف لان شهادة الوفوف عاملة اذ معناها الشهادة
على اخط الشهادة الذي يتعد حضوره عنه الفاضل بموته او غيبته
والمشهور من المذهب انما جازية فاللامع ابن القاسم واللامع ابن
وهب واللامع معروفان ابن رشد لم يختلف قولهما في الامتداد الى
المشهور في جازيته واعمالها مع اعان شهادة الوفوف بمنع
استناد الشهادة الى خط الشهادة مع وفوف عنه واعتماد عليه
مطلقا انما رفته وعليه حضوره عنه الفاضل قاله الشيخ علوا لاسد
اشتمر على الموتين متوفين وصرح به الامام الجرجاني في حواشيه ووجه
به في فتاويه المعروفة وحكاها الشيخ سيبا ابن العيس في فتاويه
واقتضت شهادة مشهود الوثيق في بعض تعيين المشهود عليه والـ
والنبا انما شهادة من توفرت فيه شروطها لا تفعل الا بمعرفة وفوف
وبمعرفة وعلى معروف انتم بل فيهم **مسألة** عما ان الغراب تقوى
منع الشهادة ان قال الشيخ ابن سبعل وابن رشد والمازري وابن
يونس والنخعي وغيرهم في الغاب في محل الخلاف يرفع الخلاف زاد بن
الحاج انما ظاهره وصوح الشيخ شهاب الدين الغراب رحمه الله تعالى
في النازلة المجنة هو ما ملح به الفاضل فيما يعنى حكما موافقا
للاوضاع الشرعية وانه لم يحال الى رد دفعه ويجب على كل احد
اتباعه والله اعلم في منضم رحمه الله تعالى **مسألة** على شهادة
الصبيان انما اختلفوا في كراهة او ائنا انما يعنى شهادة تف فيما وقع
بينهم قال الشيخ ابن عاصم في تحفة الحكا وشهادة الصبيان في
جرح وقتل بينهم يكفى بها وشر لهذا التعميم والذكر وبه والابقاء
في وقوع الصورة من قبل ان يفتروا ويدخل بينهم كبير خولان يبدلوا
شهادتهم قال ابن النخعي في شرحه وفيه اية شهادة الصبيان معوا

امام الميزاني
مبارك ورحمته

لا تقبل شهادته
مما هو العاقل

العربية / الخط العربي / الخط
العربي / الخط العربي / الخط

الحمد لله الذي جعل
الكتاب والحياء

اعرفنا شارة العبد

عالم مقنض

عامة مقتضى مذاب الالهام ما لدرجه الله تعالى بشروط عددا العقباء
وهو التمييز بما يقبل غير المميز منهم والذكورية بما يقبل قول
الانثى منهم عما فرما لثمة المرونة وهو اعز الشيوخ ربه الله تعالى والاتفاق
على الشهادة وعدم افتراقهم وان لا يدخل منهم كبير وان يقدر احمد
فحينئذ خيفة تبديله لم يكن كما نوا علموه وما حله حيث لم تتوفر
شروط الشهادة المذكورة لانها وجد فيها الافتراق وداخل اليقين
بينهم وعدم التفرقة لان الاتفق فغيره لم يقع الا واحد من التكرار فاما
يلزم عاقلة الشرع عليه فغيره والله اعلم الحمد له وقد سئل
عن مسئلة واجاب ببيانها بحجج وجوب الشهادة غير العروا لثمة
شهادة وقد حذر الائمة الناصبون رضي الله عنهم كما الشيخ ابا الحسن
الشيخ وغيره ان شهادة العوام غير مقبولة لان شهود هذا الزمان
يشتملون على التماسيد ونحوه للامام المارزي في الشريعة ابو عبد الله
محمد بن عروة يجب على القاضي ان يثبت في شهادة العوام في شهادة
تتم في بعض الامور ما في كل اثنان قال بعض المتأخرين وفي بعض الشك
الحاكم ابو الجاسر احمد الفيلسوف يلعن شهادة العوام في
الملك لعدم معرفتهم بحقيقةه ومن حذر منها الشيخ الحاكم ابو
الفاطم البرزلي وابو الفاسم ابن نايح قال بعضهم مع ما انضم اليه
من عدم الديانة الحامل لهم عما عروا التي وفي الشهادة التمس
سببها وقد عم الجمل جميعهم والتجديد في اداء العرايض والواجبات
وعدم ادائها على اقل وجه يقع به الاجز او على قول العلم وذو الامور
ما سئل عن الشهادة تشرعها وكونها لا تجب حكما لا ينافي هذا القول
الذي قضيه حقوق الناس لانا نقول الله اعلم بعضا في عبادة منا وقضيه
الحقوق في محالبة الشريعة لا يثبت اعتبارنا اننا نقرر هذا وشهادة
الشهود حيث كانوا غير متوسمين بالعروا لثمة غير جارية كما لبعض

اعرفوا شهودا
وغيرهم

اعرفوا شهودا
غير العروا لثمة
شهادة

اعرفوا شهودا
غير العروا لثمة
شهادة

اعرفوا شهودا
غير العروا لثمة
شهادة

اعرفه حقاً
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

اعرفه بالاشهاد
له الشهاد

بالحق من الافراد والابد من تعدي من يقض بشهادته في ذلك والله اعلم
مسئلة عا شهادة العوا التي عد لها العوا اعم ان الشهاد عا شهاد
ثلاث مراتب معلو بالعرلة ومتوسع بها ومجسول االه فالاول
محور شهادته في كل شيء والثاني محور شهادته الا فيما بين
المساير في السبع على قول ابن حبيب والثالث محور شهادته
بوجه من اخصم الشيخ الفاضل ابو الوليد بن رشد فاراد ادرج
من اجاز شهادته العوا منقطع لانه اوضح العلم بغيره من جملة
التواتر والله اعلم **وح** فيفة العرلة تص هيئة راسية
في النقص غير صاحبها على ملازمة التفرغ **مسئلة** عا شهادة
شمود الوثيقة الاعر تحيين المتشهود فيه والشيخ ان شهادته من
توجرت فيه مشروط بالاقبال لا بمعروف وبمعروف عا معروف فله
غير واحد عا ما اتم عليه الشيخ ابراهيم في ثابته بفعله صح وما اتم
به فمصرح وطاعه شهادته العوا في الملك بالحلقة لا قبل ولا
بلتعت اليسا ولا تفعل العتور بما عمل ابا فله الامام ابن عرفة شهادته
شهادته العوا لا تفي له اذنا والله اعلم **مسئلة** عا محور وبيد الاسماء
شهادته ان فارج النبص في الباب الثاني في الغضا بعنا هديت في محور
والعقو الاسلام والعدة والنسب والخلقة والتدبير والبلوغ والعرلة
والجرح والتعزير والقتل والحرابة والشرك والاحكام والحكم
والاحصان قتل العمد وكذلك الوكالة والوصية عند انتداب وهذه
الاحكام لا تثبت الا بشهادتين عر ليعرف له الامام ابن رشد وغيره فم
نك كرمه في مسئلة في العنينة لابن مناصب واختلاف الشاهد الواحد
على التوكيل في الماوع ارب نيل تحلب الوكيل معه لثبنت التوكيل اولا
والاشتمار المنع واستمسينه النعم الا ان يتعلق بذلك التوكيل مستل
ان يكون عا الغايب ديرا اولا انه افر بالمال في يده فراضا وما اشته

في

ذلك يغلب ويستحق ان يقر والده اعلم الخليل **مسألة** على

تمت بحمد الله تعالى
تتمت بحمد الله تعالى

على التوضيح ان دليل المدونة والقضية ان اشتقاقا من ثابت الحكم او لا

من يعي لان من اثبت فذرا دعاه او المثبتة تقدم عما الثانيه من انظر القطار
طحو رستمادة الستمودع الملك الذي توفي عنه ما لانه حتى يقولوا الله

من يقولون ان الشهود له به قوت شيئ منه الخ ايفاعدم لفتننا اذ لم

ولم تشد واما البت كانت غموسا زور المحجوز عندها الكا وقال ابن

المحشون الشهداء على العلم وبه القضاة الشهيدين لا يزالان زيادة الشبهة
لا بعدله نه باع الخ انما هو شريك كما ان الشبهة لا تشرط صحة وثقو

نفسها في كتاب العارفين و قول الشيخ خليل في مختصره و تولد على الكمال

لأننا نقول أن ذلك انما هو حيث ذكر في المفسر هو له جوارا كما عينا
وغيره من عند صاحب نعم الثوابا وفيه الشا ما لا يخفى كان

فبشره حجة عند صاحب كرم القلوب وقال في التمام واخبرنا عن
عائشة فبشره حجة والا فبشره كمال اسمعوا للبعاء على الجلالة **ملك**

مسألة في الغار بين أبيي الضان قلت وفي الثاني قوا العشا

من غضب كيمي ابن زلي عن الشيخ ابي محمد عمن اعم هو ابو بصير

ولولا اختبار ما عرفوه بفصله بقصر ساجيا المحامدا ولم يفهمه بعضهم
وانا اقول في فضله لازدك مزوجه التفسير العوجب للضمان انما

والاعتقود بما اختاره، والخصوصية للمسئلة بل المعنى الجامع ضمناً

المتنبيس وبه خلافاً للصريح فيقول في علمه زاييف كيب
وكنه من اذاعه في قوله ان علمه مكسب والله محله

والتخبر من اراد صديق في ان اعلمه من سورا انه صديق
وذلك العزير في القلائد من سبيل خلاصه ولم يعزوه من يوسف

ابو محمد ومن وجه التغريب الموت للنصارى رجل كاع رجل اف

له نجسه عا: ان يفر له بالملك ويبيعه ويقدسه المتمر قبوعا وانه
هلك من قبل البيع ا: المغرب بالملك ضامن لانه (تلف ما المتمر)

فصل فی بیع از المعریه تحت ضمان در کذا بیع علی الذمّه

وسبع والمسئلة عما قولنزلو جرحه انسان ثم ضربته ذاب
 فمات واذا لم يرمي من الجرح ذاب مات فقال ابن القاسم نصب الدية
 عما قلة الجراح فيل يفسد ما فما او كيف يعسم في نصب الدية
 وقال ايضا في العروة ان فيه الغصاة وقال الجرح ثم مرض فمات
 وفيه انفسه ما وقال في الجرح رجل ثم ضربته في اية او وقع
 من فوق جدار او اصابته جراح اخرى ثم مات فلا يدري من اية ذاك
 مات فلا يصح ان يفسدوا المات من جرح الجراح ولو كسر من الجرح
 بعد الجرح **فصل** في الجرح ولو كان انما جرحه انسان من على ظنه
 بين افسدوا عما انعم الله واما الجراح او على الجراح وقتلوه وضرب
 له في ماله وسبع عا لما واما انك اذا مرض الجرح مما قبله ففسد
 لمات من ضربه في الخطا والعمد وانه انما لا يجمع على واحد وضربه
 ذاب واحد سوفا لمات وجب الفصل عما الجيع الخ والله اعلم من
 الجواهر الحسان من شئنا ان يعقد الحمد لله **مسئلة** في كتاب
 الجراح الدما خطيمة القدر في الذين عظمية الحرمه عند الله تعالى
 وادلت التنزيه من الكتاب والسنة والاجماع متطابقة عما ان
 القتل كبيرة باحسنة موجبة للعقوب في الدنيا والاخرة وموجبتا
 في الدنيا خمسة: الفصل والدية والظهار والتفريق والقرينة
 والنكح في الفصل من في النعس والخم ما من النعس في الموجب والواجب
 والموجب للفصل من ثلاثة اركان: الاول القتل وهو كذا فعل محمد
 محض عداوة من حيث كونه من حق الروح والنظر في الاثم من الاول
 في العمد المحض والخطا ما اقصده فيه الى الفعل كما لو سقط على غيره
 فقتله او ما اقصده فيه الى الشتم كما لو رمى الى صيد فاصاب انسانا
 والعمد ما ظاهرا في خطا وهو الذي قصده ان لا يفسد الشخص
 وكان ما قصده مما يقتل مثله من محمد او مثله او باصابة

في
 اذا جرح انسان
 صرح دابة
 ثم سرق
 فقتل
 ففسد
 ففسد
 ففسد
 ففسد

اعني كتابه
 في الجراح
 والقتل
 والنجس
 والواجب

اعني القتل
 في الخطا
 والنجس
 والواجب

السفاتل عاصر الانثيين وشدة الضغط اولا بان يعدم عليه
 بيتا او يضربه بحجر كبير بل عصى او خشبة لئلا يحد
 لثقالا ويجرحه عا غير اللعب او يصرفه او يعرفه في الماء او
 يجرفه في النار او يخنقه او يكس عليه بيتا او يمنعه الطعام او
 والشراب حتى يموت جوعا فاما ان لطمه او وكزه فمات ميتا عرجا
 عا الروانيين في نوع شبه العمد واثباته فعل رواية موعمة
 يجب فيه الفصل وهو مذنب الذناب عا الرواية الاخرى في
 اثباته يكون الواجب فيه البدية في ذور الفود ولو قتله بالسيف
 واعترف بذلك لقتل الثاني في بيان المزموع وهو نوعان
 سبب ومباشرة والتسبب كما في السير حيث لم يذره فيه
 فصد الاملاك به وكذا الاكراه وشهادة الزور عا الفصل عا
 احرار الروانيين وتقليم الطعام المسموم الى الضيق وجعل يبر
 في الدليلين وتقطيع راسه عند دخول المدخل وكذا الذي
 جعه ليوقع فيه لم يوقع فيه فذلك وامك المباشرة لما
 يقتضه الموت اما بغير واسطة كحز الرقبة واما بواسطة
 كالمرحلات المفتضة للموت او ما يقوم مقامها فنظا به
 كالخنق والرضو الخمي جوف التعريف وشبهه في ذلك النكاح
 في اجتماع السبب مع المباشرة وذلك عام مرتب الاول ان يغلب
 السبب عا المباشرة وذلك كما امره ان لا يكثر المباشرة على وانه
 كمن جرحه سيرا على ظهر رجل اعور وليس فيهما غيره ولا طم جوف
 اخر له فوقع فيهما فمات او طرح رجلا مع سبع في مكان ضيق
 او مسدودا فقتل رجلا او قتل رجلا فمات من تقطيع الطعام
 المسموم او تقطيع راسه ليسر وانفذت الرواية عا تغليب
 السبب ايضا في تشهود انفصاله ارجعوا بعد الاستيفاء

٥
 هذا الزلطة واد
 في غير الروايات
 في تشبه المباشرة

اعرف السبب
 في القتل
 المباشرة
 اعرف السبب
 في القتل

اعرف السبب
 في القتل

اعرف السبب
 في القتل

٩
 في القتل

اعرف السبب
 في القتل

واختلفت من تأثيره في الجبابرة الغرور او العفل على اختلاف روايتهم
 اشهب وابن القاسم بعد الزمان الولي غير عالم بتزوير البيعة
 واما النوع بذكر بيان الحاكم علم بزاله وحكم مع علمه بتزويرهم
 لكان الولي يعلم كالتشريك اعتد السبب والباشرة وكفت
 هذه الصورة بالمرتبة الثانية وقال ما لك فيمن جعفر بن الحر
 ليملك فيها فملك فيمن او جعفر ما في من بنو المسلمين
 او وضع فيه سبيعا او سخييا او شيئا يخلب به فلما اكتم
 بملك فيمن احمر لم يانه يقتل به **ف** ان البغداديين من
 اجماعنا او مخرج فتشور البكيح في طبر بن المسلمين فخذوا
 لاهل اكهم فملك بها بعضهم وانه يقتل به فالعض الاصحاب ولو
 كان انه فعل حيث يجوز له بعله او لم يقصد بزاله لانه لم
 يجب عليه قصاص **ف** اما فون ما في المجموعة وكتاب محمد
 فيمن جعفر بن الحر بن اوطى فيه اذ اية مما لا يجوز له انه ظامن
 لما اصاب به في ملكه وجعله فيه الذية ذوا القصاص بانه بعله
 لفتل احد وكذا قوله لو جعفر بن اوسر بالعلم سمي بقتله في
 ارضه او ذاره يعكس به انسان لمات فلا يضمن انما قال ان لا
 بعله في ملكه وكذا ان ارضه عن مال فيمن حد فصار ارض
 عينا نال فاعلمنا في باب الجنان الثغرة لتدخل في رجل الدافل الى
 حاديه من سارقا وغيره انه يضمن ما اصاب فيه فجمع فيه الذية
 ذوز (الغود لانه بعله في ملكه وكذا قوله لو اخطه فيه كتابا
 عفورا لكان ضامنا لما اصاب وكذا في قول الشهب فيمن اختبر بيرا
 ذاره او ارضه ليمسقط فيها اما سارقا او طارفا وعله يضمن
 ما اصاب فيه من قوة وغيرهم **ف** او كذا من جعل على ايطه
 شوقا او تحت عنتبه مسلما مير ليصيب بشا من دخل وهو ظامن

اعرف من هو هذا
المصر

في فتور الجلب

من جعفر بن الحر
او بطلان

في من جعل فيه ارض
او بطلان

في ارضه ليمسقط

في اختبر بيرا

في جعفر بن الحر

في عنتبه مسلما



لما اصاب بذالك والرماني كذا اثار الاسناد ايو ذكر فقال عقيب
 نظره للعدو المسمى بالسيف هذا الخلف لما تفرغ من ظلام العرافين
 انه ما ابريز من عمار كذا محله وبين من لم يعرف محله ولا قصده
 اسلوا واختلج بالاشارة بالسيف فقال احمد من اثار عارجل بالسيف
 وكانت ينظره عدوة فتمادى بالاشارة عليه وهو يعض منه
 فطلبه حتى مات فعليه القصاص فلما انزلت مكانه من اثار
 والدية عاقلته وقال ابن الغاصم فمن طلب رجلا بالسيف ليضربه
 فملا زال يجر حتى سقط فمات ولم تقسم ولا ته لما ان خولق منه
 ويقتلونه فقال ابن الغاصم فلو اثار عليه بالسيف فسقط
 فمات ويضربه عدوة فقتل من الخطا فلما انزلت جثثون فمات
 طلب رجلا بالسيف فقتل المطلوب فمات فعليه القصاص وقاله
 الصغيره وابن الغاصم واصبح وقال احمد بن ميسرة القصاص هو
 واستخس منه كما اربعة من شيوخ الغرويين وقالوا القصاص هذا
 لاصل اعني المسمى بالسيف والجار يخلعه قالوا انما يدري هل
 مات من شدة الخوف او من شدة الجرب او مجموعهما وما وجد نقي
 القتل فلما لا يثبت ان القصاص في ذلك اصل السيف **مسئلة**
 عما معنى اللعب وقال اصبح ومن طرح عارجل حبة مشمومة على غني
 وجه اللعب مثل هؤلاء الحوات الذين يجر جوار الحبات الملعومة
 والاطاعي التي لا يثبت له بعدها فانه يقتله ولا يقبل قوله اذ مات
 اللعب وانما معنى اللعب مثل ما يقع في الشبابة بعضهم مع بعض فيطرح
 اخذ لهم على الاخر الحيلة الصغيرة التي لا تعرف بشاردة او بعد اخفا
 واما من يعرف ما هي ويتعمد كثر خفا فانه يقتل ولا يقبل قوله لم ار
 قتله المرتبة الثانية ان يصير السيف مغلول بالامباشرة كمن
 جرب ايداه لمنععة فحسه لا يتعدك فيها احد يوف

اسناد
 بسيف

في
 اسناد
 اسناد
 اسناد

لخرج
 الحيات
 اللعب
 شامخة

في
 اسناد

عيسى

[illegible]

3014C

و يجعلون البرد في النناد فويض بعضه بعضا الى ان يصلوا الى النهر
 واقتربت الناس وكل واحد منهم الى اهلكه وبقيت انا س قبيلا
 فخذ رجل من الناس المزكور ينطفئ وجعل يمسك البرد وقصده بها
 رجلا فاقرب منه فبع اليه والحالة ان الرجل المزكور اعطى صاحب
 البطة زكبا عا جرسه بفداله الناس التي يفربه ذونكيا ملان
 عا وجه الاذار والحالة انه غاب في التفتت جمع التفتت ضربة صاحب
 البطة في عيته وعميت من ذلك والحالة انه وسال احدكم اليه
 في غلات **قصته** اجبته والله اكلهم للصواب ان غلات عمدا يلزم فيه
 الغصا من اذية ان فعلت في مال الخراف لقصده ضربه بعد جراح اللع
 وضربه بالبارود ومن قال انه ضلما يلزم العاقلة مستندة الى قول الرافض
 سمع الحزونة وابن جرحون تصبره كلما الغول من فمها اذا كان اللعب
 بغير النحر واما بعد ابلان البارود من العفلة شات ولا من فتل
 يعطب وقال الشيخ السعد اذكر قول يعقل العاقل بغير حجر عا الرد
 خطا فاسواء كلان رعبا وغيره حتى يثبت خلاجه او يدرك دليل عا انه
 من الرعب الذي اذنت فيه السنة وتحمله قول العلامة خليل الزفص
 ضرما وقد اتي الخليل التناء بى اذ ارمى حذبا معصوما فتمو فصد
 مكافاة وحمله قول الشيخ والجرح كالنعس العجل والباعل الميعول
 والخطا لا لافصده **العجل** والرد ما خالط الخطا وهو اذ يصد
 به التلاب بعسر النقص وكان ما فصد به مما يقتل وهذا من القوا نزل
 وقاله في الحواضر والاصبع فمن كرح عا رجليه حية مسهونة عا
 غير وجه اللعب مثل الحوات اذ من يعر مون الحيات المسومة
 والامام التي لا يثبت لا يغما فانه يقتل به ويقتل قوله اردن اللعب
 وان من اللعب مثلا مع العا لشيء بعضا مع بعضه مطرح
 احده عا الاخر الحية الصغيرة التي تقرب بمثل هذا ابيض خطا

واما من يعرب ما سمع ويعتمد على حسه فانه يفتن ولا يقبل قوله **أردت** **الله**
 فقله فله صلاحت الجواهر من شأس بلغة انشئ الحمد لله **فصوله**
 وبه الفقه الجليلين الجبض او فصح ربح او تحويبه او شتم مولع عاملا اخذ
 البرموي مما ياتي عن ابن الحسني وبارز عه الجيز بركن كلام ايد الحسني
 لا تؤخذ منه المسئلة لان المشا فقه ليست من الارزاع عا الوجه
 الم كور فوله وان علفه الرنسا وبه ايد نسار **الفتن** عذبة امه
 وتكون الغرة ولو كان الجاني الاب والام لان نصيب بكنهها او تشرب ما
 تالقه به او شتم راحة فتلقيه به طار فيصير ما عنده الشتم فتدارك
 اكل من شتمه وعليها الطلب عند شتمها حينئذ او شتمها قبل
 ونحو ذلك فان لم تطلب ولم يعلموا فعليها الغرة لتغصيرها وتسيقها
 فان غلبت ولم يعطوها علموا بحسبها او لا وكل من اذن علوا به وبارز ربح الطهارة
 او السك بسقطها وان لم تطلب وكل من اعجز عينا حتى القته او تسيبه
 فيه بدليل فعمل امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ان ارسل عوانه لرجل
 فحاجت منه امرأة فاسفكت خنثيا فاستحسنها الصحاب رضي الله عنهم
 عنده فاعتز من حضر من يدانها لا شتم عليه لانه ما كان في العت شتم
 سأل علي رضي الله عنه فقال عليك الغرة فادام عمر رضي الله عنه
 ابو الحسني وثبتت الغرة بعد ان شتموا اربعة ان ثبتت الذ فزعت
 منه وبمشا لعله قاله واتصل امر ضمها الى ان اسفكت وشتمه لعله
 امر انتم عا القاي لما زاد ربيعة وسمنون وشتمه لعله رجل عا رويته
 فلا بد لانه لا يبقى انتهي فانتظره امع اجتهاد ابن عرفة بان الغرة
 في الرجل الذي ادخل غورا فبنا عا الرجل المرحل عا الحاكم لان حمل
 بعل عمر عا الورع عا انه لم يتم ارباعا شتم واحد اذ عمر خليعة
 عا او ما وقع لان عرفة عا اعوز طاع كعاه زنا به عا مسل ادخله غنم
 بغير اذن الحاكم فذلك الغير بمنزلة عمر انتص من العيش عبيد

اريد الجبض
 ربح او تحويبه
 شتم او شتمه
 ٩١١

غنم بارز
 على ربح
 غنم عا الجبض
 على ربح
 غنم

اتيته العا
 الجبض
 اربعة

ما الفرق
 عا ان العا

الباقي الزنا
 للوط

اعرف من الاراضي
والماله من الاراضي

في بيعه
البيع

يعرف بالبيع الزرفان بلقبه الحمد له **مسئله** ان بيع الامير او
عماله ولو كانوا طلبة غير عدوا و اجاز غير مردود وانتم ابتاعوا
او ابتاع واحد منهم جميع الارض او المسلمين او غير ذلك تقبوا البيع
فلان ابن فلان الامير او واحد من عماله جميع الارض المزكورة في البيع
مبطل بجميع ما نال له قيسا من الحدود والحقوق والمنافع والمرافق
الداخلية والخارجية عنهما وما بعد منسدا وينسب اليها قديما
وحديثا بشرطه وملغ علمه لاخذ او ذلك بعرض الروية والتقليد
والاطاعة اذ الحق علم ويدين وخير وعيدان وادخل على الثمن
والسلامة والرجوع بالدرج حيث يجب ويلزم شرعا وعاسفة المسلمين
في بيعه انتم اشتروا هي اجاز اذا من منبر ما تم حكما شرعا بل
شترط بيعه ولا يشترط ولا خيار برده ولا عاسيل رهز ولا بيع وقع
البيع عا غيرهما وفضل ثمنها من المبتاع له فيضا لاجرا لهما علم
بمعايضة منصفه اذ بالذات ثمنها وتفاضل ثمنها ومثمنها وتبلا
كما يجب في اخير عا المسنقوا المسلمة تشترط عا البيع والمبتاع
بما فيه عنه بالحالة الجارية بشرط عا ان كذا انتهى الحمد له **مسئله**

الطاعة
شترط في الشفاعة
مسئله في الشفاعة

عا ان العار الشرف في الشهادة عند طاعة العلماء لا تقا حوله
تعا يجب عا الحاكم ان يحكم حتى ينفذوا في المعاملة عا احتساب
الكلام في نوفي الصغار وحسن المعاملة والتخفيف في الحق فانه
الفاضل من سلسون كما ان حكم الحاكم ينزف عا المنة او لوجوبه
له فسمي الامام ابن عرفة الاجماع عا تزف حكم الحاكم عليه وحيثما
علمت ما تقر من مراعات العدالة في الشهادة والتفاهر فيها
وكذا يشترط في ايضا التخيخ والتعذر بل يكون ذلك لا يعرف
مبسر من كذا الحمد له التخيخ ابن عاصم والله اعلم الحمد له **مسئله**
عن مسئلة عا اننا سابر عون العلم في ملكات من الارض فوقف

والله اعلم
والحمد لله

في هذا المشاخي
ارفع اليك
عليه

في هذا دية العتلة

عن من ادعى
الرجل او العتلة
في الرجل

انظر من ادعى
ادعى او العتلة
في الرجل

بينهم مشاخي حق الامر بينهم الى المضاربة بالحجارة وغيرهما اوصيب
واحد منهم بضربة حجر برأسه والحالة التي ذكر بينهم بينة تثبت
المضاربة وانتهى لعدلي ضربه بوجهه فوفقت له من الضربة
المذكورة شبهة برأسه فنفقت العطاء وبريت بعد التفتيش
والتنقيب وما استحكم اليه في ذلك قبل يفضي على الجاني بالافصاح
مع عمة كما أوفى عليه بالدية بما بالافصاح واجمته والله الموفق
للصواب واذا اظان الامر شأنا ذكر ونظر في العمل من افعال المضارعة على
الجاني وحده في ماله وهو ان يشتر الجاني عمدا كانت او خطأ بعقلها
عليه وحده وفيما عتق الدية تونصب العتق انما منفلة
مجموع ذلك مائة دينار وخمسون دينارا فبما اوصى كل دينار ريال
ونصبا الريال في المجموع من العدد المذكور فضة مائة دينار وخمسة
وعشرون دينار والواحد كذا هو والله اعلم ان قدس المحر له تثبت
عن مصعلة فقير ان رجلا ادعى على رجل انه هو الذي جرحه او سلبه
او ما شابه ذلك والحالة التي ذكر له بينة تثبت له بشهادة دعواه
واشتد في الفصلين فلهما وعنه وان اولم يدع على احد سواء فمعه
عليه بالحكمه ما لا ينفعت اليه اعملا بقوله عليه الصلاة والسلام لو
يعطي الناس دينهم دعواه على رجل في مل فقوم واموالهم ولا اكر العينة على
من ادعى وابيهم على من ادعى حريته يحسم رواه البيهقي وعنه واخذ
به امامنا ما ذكره رضي الله عنه وهو اقوى في دليله اذ جرحه والعويل
وبعد الجعاب اول اعلم على عليه المزكور في دعواه ادعى على رجل
اخر ابراهيم عليه الاول حيث ثبت انه ادعى او العتلة
وعينه وسماه ثم ابراهيم ادعى على رجل اخر في قبول دعواه قال الخطيب
في باب الجنائز عنه قوله فثبت فلهما ولو خطا لودع على رجل
تعيين ثم ابراهيم ادعى على غيره فالتدعية بالحكمة وبه صرح الشيخ

الذي قال
عنه
الذي قال
الذي قال

الباقى الزرقا واخر مسلمون وغير واحد وهو العمريه قال الخطاب
وحديث ابي عبد الله عليه السلام انه اذا دعا على غيره اذ هيئته انه اذا دعا
ثانيه على غيره فان كان الميت قبل ان يدعو له ايه ذم ميتته مع اخلافه
فوله في كل من دعوته على الجاهل او الكافر او يراعى كيف يستعد
الانسان لنفسه ويغير قوله وهو الواجب على رجل ولم يختلف قوله
وذا دعا على غيره عليه فان كان الرجل المرء عليه من قبل التمتع يسجن
ويقتل دعيته الفاض وان لم يكن من قبل التمتع فلا شيء عليه ولا يمين
في دعائه عليه والله اعلم **مسئله** المسئلة ان الميت اذا وجد
ركنهما وهو القبور وشركهما وهو الحوز سعيانية البيعة فيجب الاضا
بقا والعمل بموجبها على ما نص عليه الفاض ابو الوليد ابن سنان
والامام ابو عبد الله محمد بن عيسى وتلميذه الامام ابن زنجي حفظه
الله تعالى في دفعته الصفة في تليد في سبعة لوجه المعطى
في البيعة من شفعار الدين وسنن البيعة من وجه الواقف في ذلك
حيث كان حال زمانه مرض لزمه حكم الصحيح اذا مرض بالعلل الزمنية
فحكمه حكم الاصحاء ما نص عليه في البيعة واقصر عليه الشيخ
ابن سنان روى اختصاره ابا عبد الله حيث كان الواقف في لوجه وصيته
جائزة ولو كانت دينونه كثيرة عملا بما صدر به المصلحة التي جازيته
على المرونة ورواه ابن زبير عن ابن وهب من ان الرجل اذا كان في لوجه من
يبيع ويشتري ويومن من الفلاس مع كثرة دينونه فبيعتة جائزة
وعاجز ان تصال مع الامام ملاك رحمه الله تعالى والله اعلم **مسئله** ما
الكره في ان يسفل ان العلاء انه عتق عبده الجائر او من المسمى فلانا
من نعتة كذا او من اعتقنا بنتا بنتا الله تعالى الحقيه المملوك العتق كدر
بل حرار المسلمين فيما لم وعليه ولم يبق عليه سبيل رفة عبودية

المرء عليه السلام
الخطاب في الزرقا

المرء عليه السلام
المرء عليه السلام
المرء عليه السلام

المرء عليه السلام
المرء عليه السلام
المرء عليه السلام

المرء عليه السلام
المرء عليه السلام
المرء عليه السلام

المرء عليه السلام

لاحد الاسبيال الاله التي يحب له بسببها اما احكامته السنية
 الحمدية في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليعتق اليه بكل
 عضو من معتقده من انوار عالمه ودي حجه في تارة وشقده على المعتق
 فلان المذكر في رايه عنه من انشده به وعرفه كما رحت وطلع وجوار
 امره على المملوك المذكور واقراره بالرق الران ينزل فيه هذا الحق وتعت
 المعتق في ابا كالة الجارية في شرعها في كذا الوازع فيه العتق المذكور الحمد
 اليه **مسألة** المعتقون على ما من نور يورق في القلعة على ما من الران
 وقلنا يديه عيسى وفاض عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه من افوض
 يومها الحق كان افوض من عبادة سبعين عاما ومرا دله انه اذا افوض يوما بالحق
 كان افوض من عبادة سبعين عاما انتفع من الران في سبعين بلغة وفيه
 كعبه الحمد لله **مسألة** على جزيه أهل الذمة اكثر من اهل الفتح على
 كذا في شرع بالشرع العزيز اربعة دنانير ذهب واربعون درهم فضة
 مع ارباقا لا يسلم من الرضعا على كل واحد منهم ارباقا بالمتنوع مع
 الزيت والكسوة اربعة قد رقا عليهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه واكثر الجزية ما حد له كما قلنا اربعة دنانير ذهب
 واربعون درهم فضة وقوله صلى الله عليه وسلم من احب مسخفة من
 سنن فقد اميتت احيا الله فليد يورق ثمرات القلوب وقد فلا العلم رضي
 الله عنه فضا يورق بالحق افوض من عبادة سبعين سنة ولذا كان اربع
 الف من افوض من اعمال البر واعلا درجات الحق والى الله اعلم وفيه كعبه انتفع
 الحمد لله **مسألة** الرضاع بيت اخذ من الرضاع فلا يلزك بالاله
 جماع رضية ترضع من نسائها اخذت تحرم عليه وعلى ابنه حق علية وجا
 تحريمه على اعلمه وخاله والجدة اصطفاة حليب جده تسقى من الولد
 تحرمه من بنت عم حبيب كذا اربعة من قبل فمضما فرد حومت على ابن
 زوج امه ان ارضعت زوجها لم تحرم على الثالث صارت زوجة ابنه
 النجاة كسر ضعت زوجة ميانة كذا في سنن اسفلات زوجة ابن الرضيع

المفسر في
 هذا الموضع
 المفسر في
 حريمه

حريم الرضا
 الحرامية

ولدي المستنجن للمرأة وزوجها المبرك كغيرها من زوجة صالحة
 كما نعتهم أصلاً من زوجة إذا راضعت بينه وبينك حدثت كالمخاض ولو علم
 ثابتت : اختاخ بعد الرضاغ اخت بينك وبينه لجماع في حالة واحدة
 الرضاغ فليس يجوز من بلانزاع والله أعلم **قاعدة** لو تزوج تزوجاً
 مختلماً فيه وكل من تزوجها ثلاثاً تزوجها قبل زوج بلا عيسخ
 فحاشا من الشائبة عند ابن القاسم فله في التزوج في آخر باب
 الصرافة في ما يبيع عن ربة من ابن حنبل بلعنه والله أعلم انتهى
 المراد **مسألة** عادت الزوج تنقطع العصمة بينه وبين زوجته
 وكذا المرأة بلانها تبين منه بكلمة يابنة أعلم الزوجة الزوج تنقطع
 العصمة بينه وبين زوجته وكذا المرأة بلانها تبين منه بكلمة
 ارتداد ابن القاسم في الكتاب قال ولو كذا ردت المرأة عنه وقال
 انقطاع في ذلك كلفتم يابنة ولو تكون لها عليها رجعة وإن أسلمت غرلها
 لأنه قد تركها حين ارتداد ولم يكن يفدر في حال ارتدادها عار جعتلها
 ورواها في أويس وابن الماجشون أن الردة فسخ فلا يحنوز والعزوم
 يقول إذا أسلم وزوج المرأة أسلم بعد ثلثها أو قبلها وقال ابن الماجشون
 أن ثلثها وأدرك زوجته يحنوزها إن فاضت العدة كان إسلامها عزة
 تكليفه وإرتدادها له تكليفه وسبب الخلاف النكاح إلى أن المرددة
 أثراً فيما تغرم من عمله إله النكاح في تعيينه على القول به فالدنيا والها
 اثراً اختلفوا فيهم من أن أثراً أحبال يقطع العصمة ثم اختلف
 القائلون بذلك في تعيينه فطعنوا فيمن ظن منهم أن تغرم من النكاح
 جعل الفصح كالأقوال من أعني الغلبة على البسح فله فسخاً بغير طلاق
 ومنهم من أن أثراً انشقت العصمة لا فسخاً محض بكلمة رجعة
 وأما الذي لم يروا المرددة أثراً في العمل الماض فرواوا أن حبلها يرتفع
 بالنوبة حتى يعود الرضاغ عليه فبطلت وأخبروه بلانها عار جعتلها

ولو تزوجت زوجة
 فبطلت
 ولو تزوجت زوجة
 فبطلت

ولو تزوجت زوجة
 فبطلت
 ولو تزوجت زوجة
 فبطلت

كما لو يوافقها له على المعروف من الغيب والله اعلم كتاب الجواهر
 ابن شهاب بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السلام
 عليه السلام في كتابه في تفسير القرآن عليه السلام في كتابه في تفسير القرآن
 وكنهه في كتابه في تفسير القرآن عليه السلام في كتابه في تفسير القرآن
 السبعة: اما العبد فلا يتعلق بالضمير في رقبته اذا اودع في تاليه
 الصبي ولا ضمير عليه وكذا اذا اضعده لانه مسكط عليه كما لو افرضه او بعه
 وكره الدالسعية: اما العبد فلا يتعلق بالضمير في رقبته اذا اودع في تاليه
 يتعلق بدمته الا ان يسقطه السيد عنه ما لم يكن مائة ولا يكون له اسقاطه
 وقال بعض اهلنا ان السند لهما في حق كفاية رقبته كسائر الجانيات وقال
 انشعب في غير الملاء وان كان مثله يستودع فيه في غمته رفا وعقودا
 كان مثله وقد استودع فلما اشترى عليه في رقبته رد ذلك عنه السيد
 او لم يرد حتى يلبس نفسه بالعتوق ان الشئ ابو محمد فيمنع من
 وان لم يمسحون له وبيعه كفاية والله اعلم من الجواهر الحسن بن شهاب
 بعهده الحرس فقد اصرق الحرس الذي ابراح الفلاح
 وحرم عليه من مع السفاح والصلاة والسلا عا سيرة ناجر صاحب الفوكب
 الوطاح وعلو الهواحي اية اولوا الفضل والانصاح ما انصرف مجروح
 فخر ونجاح وبه فقد انطاع منوط بالبركة واللامن وبلوغ
المراد الرشيد انه نفع عفره المكرم الارشد الوجيه لا سحر الزكي اذ قيل
 والباض لا فاضل ولا بن ميلان العلاني على الدرة المكنونة البقر المكنونة
 الحرة الجليدة المسحات بلانته نبتت فدان العلاني بصراى قدره ومبلغه
 ومنشأة كذا نفع او حاليان النفع قدره كذا والى قدره كذا موضع
 منصره منه كذا وكذا من مضى الزوج المذكر لا جل يفتقش بنماد عددا
 اسنوات فلما يمر من ذلك لا بالدفع والاشهاد الواجب الشرعي بذلك
 تبرا به الذم العارضة عفا فشا حيا منه بزال والى هذا او قيل
 بلان بن بلان العلاني او وصيه او كاهن ابا ملته الله تعالى من امرها

وجعل له من النظم عيسى اندجى عذرا في حجره وحت ولايه نظمه عجيبة
 العفوا والبعد من عيلة مما نرديه الروحيات خليفة من الزوج وموانع العدة
 حل النكاح بعز الانسيطر المستحق وقصر الزوج بلان المذكر وقيل
 لعز الانكاح والاصراف المباركين وارتضاها والزم نفسه مقتضاها
 فتح بينهم النكاح المبرك المذكر وانبرم بكلمة الله العليا وباجابه
 محكم الغفران فامسك بصعوب او تنسرح باحسانه عليه ان يحسن
 محبتهم ويجل امودتهم وعليهم مثل ذلك وزيادة درجة التفضل فتمت
 على الشهادتهم بما فيه عنهما بالماله الجارية شتر عانت كذا الخبر له
 ششود بيششوز ويتحققون معرفة كذا وكذا معرفة عجيبة
 تامة معرفة العيز والاسم والنسب ويششوز مع ذلك ايضا بانهم حضروا
 موكلنا ببق النيران وقمع فيه كذا وكذا وكذا كذا عا سفي الششوز
 والنفل علق عجيبة لم يجب له النفل شتر عام من طام المسلمين وولاتهم
 سعدون نفعوا واعلانهم عا ماعته وذلك ليعدهم عن عمل الاداء وظلوا فاضلا
 بالمنازير بعد المستسلم عن اداء الشهادة لديه حلقه الله واحسن الله
 بانهم جعفر من بلان بلان في الجرد له ~~سنة~~ التي حامله عن نازلة
 صررتهم ان جلا حضرم مع اناس في معركة فاصيب بجر عا حاجبه
 لا من فتش حاجبه وصار منقلة ونقصت عينه من سبب الضريرة ففصاينا
 والجمال ثم عليه السنة قبل له الفصاحر والعفل قبل مضى السنة
 واجبتهم والله اعلم به لا سنعانة فان كان الجرح له مجبة فيقتصر
 منه بعد مرور السنة في العيز وحدها ان عدم نظرها جملة بلان الحرفة
 بلان ادعى ذهب بعين بصره مع قيام الحرفة صر مع عينه وان عدم
 البعض وبقي البعض فيقتصر منه بحسب بعد الفيا سر الشري واما المنقلة
 المذكورة حيث يرى الجرح فله عفله وهو عشتي الدية ونصب (عش)
 لثمة منقلة ثابتة لان العنصر يرى الجرح فقط ولا يحتاج الى مرور السنة
 والله اعلم فانه وثبت العبد العيش لمرة في احد ثابا الله عليه امين

قد راجع ششوز
 الشتر عا

قد راجع سنة
 سنة واول السنة
 سنة الفصاحر
 الالباب راجع

العنصر
 العنصر
 سنة

الحكم في المسئلة
من الرضا والجبر
من النسب
في النكاح
مسئلة

الحكم في المسئلة المستثناة من الرضا جبر من النسب
ولا يجوز من الرضا الام اخيك واخنتك وام ولدك وولدت واخذت
ولدت وامك وعمتك وامك وخالك وخالتك فمما لا يجوز من الرضا انتقم
من اجوبة محمد بن يعقوب زواله اعلم **مسئلة** عاتق النكاح البتة الصلح
وقوله صلى الله عليه وآله في البتة لا يابا نقضا وقوله صلى الله عليه وآله
التيث اولي بقسطه من وليها فان اريدت زوجة والا فمما قال الشيخ العلامة
التنبيه في عا الرسالة وازوجه البعيد من الاولياء مع وجود الاقرب مضي
التزويج وقول الشيخ خليل وجه با بعد مع اقرب ان يجبر انتم منه بل يحد
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الحكم **مسئلة** عا اجوبة محمد بن يعقوب
قال محمد بن مسلم بن سبيعت عن صراف فوجد عنه دمع وجرت الزواجر
بنا ذلك اهل قال الغزالي والدم والمجد والهم وما استنبه ذلك بموضعا
للعرب مثل البيضة الفاطمية يلزم الغرم به السارف حتى ياتي السارف
على الاثر بشاهد عا هذه الاثر من ان يعقوب كذا اعله واللازمة الغرم
لما ادعي به عليه اذا كان معروفا بالظفر فنه والد عارة معروف بالامان
ويجلب المدعي انه قد ضاع له ماله عن به عا السارف انه سرقة منه كذا
وكذا ويجلب ايضا انه لفت انتقم به هذا السارف ويغرم حينئذ بما اختصه
عنه ويحجب ما ادعي عليه فلت له ولو قال السارف انما لا تحت ضارة وهذا
الدم والبرق والهم منها وهو معروف بالغرم **مسئلة** عا لا ينعقد له الا ان ياتي
ببينة عا ما ذكرته لك والاعزم وقاله بن الغاصم رواه عن مالك انتقم منه والله
اعلم الحكم **مسئلة** عا ابرات المرأة زوجها بغير اذن ابينا
والحالة اشقاب اول يدخل بها الزوج ولا خلوة فان مالكو وغيره فلا يصح ابراءها
ولا ابينا الرجوع عما سمعت به الزوجها لقوله تعالى ان يعقوبوا ويعقوبوا
بينة عا هذه الفطام يعني ان يعقوبوا نفسها عن مالهن ان كن مازكات اس
ان يعقوبوا كالبشر (بما لغت) البتة او المخطوب انما مكلنا والا فلا يصح
ابراؤها ولا يصح ابراءها مع وجود العبر ويصح عجبها ولو نشأ

مسئلة

فقد انقضى من التبرع
 على ما كان عليه
 في يومه
 السنة

في
 ليلة السابيل

قد اعور
 تصدق

في
 الاوتار

الفرق بين ما اذا تزوج اخفى من حاله ما لا يتبرع وجب عليه الحمد ان
 يكون الاختفاء من الزمان واما اذا كان في نفسه والاول
 التبرع الكتاب واما ان تزوج امرأته على عتق او عاذا لتفاجلا
 حمد الله تعالى يوم السنة واما ان تزوج الكتاب الحمد والله اعلم
 انتم من التبرع الكتاب ما يدعيه الحمد له **تصدق** اجل فلان بن
 فلان العليل عزاء في ما يجب بحلة كذا اعزاه الله تعالى حين التبرع
 اجلا ينقض بكذا يوماء اثية من جمعية بوج نازحة ليلته في
 اثنا ايضا وعنه انقضا يصيبا بدينت دعوا على خصمه فلان بن
 فلان فلان انقضا الاجل لم يات بما يري وفيه ابطال دعواه على
 فلان المذكور وحض فلان المذكور وحض الاجل المذكور وهو
 في حال الصحة والطوع والرضى والجواز منه مد عليه بكذا بل حالته
 الجارية شتر عاتية كذا الحمد له **وكذا** المذكور فلان بن فلان
 العليل فلان بن فلان العليل بنوباعه في الحاصل الواقع بينه وبين
 فلان بن فلان العليل بنوباعه سبب كذا الواقع فيه الحاصل المذكور
 وبما استعمله فلان بن فلان العليل كذا ونقض ما يجب له فمضه
 والابراء بعده وانتظم في الافرار والانظار والمواقعة الى الحرام
 والمطلحة عنه والمعتصلة والتبرع والتأخير وتوطيل انما
 مطلقا عما يدركه التقوى في المنام والواقع الداخر تحت عمرته
 كذا فصل تصح فيه النيابة شتر عاتية في كذا فمضه ونقضه
 من شخصه والتزم عدم عزله لتمام موجب وحض الوكيل المذكور
 وفصل الوكيل المذكورة فمضه لا تمام ونقض الوكيل المذكور كذا وكذا
 ونقض الوكيل المذكور كذا او المعروفة بها تمامه شتر عاتية
 بكذا كذا الحالة الجارية شتر عاتية كذا الحمد له **مصلحة** على
 اخذ الحرة على الوثائق جارية في وفده قال ابن الجوزي في تفسيره
 الفروان عنه قوله تعالى واياك ان يذنب كذا علمه الله

في
 ليلة السابيل

وليكتب وياخذ اجرة ولذا كان اذا اخذ الاجرة عا الرثاين من مال النساء
غير جائزة بقصد الكذب الغش وان السنة مقوله بالمال لا يعمل به ولا يلتفت
اليه وان بقوا الدال على عا ان من اذنب شيئا بعثوا من اموال المسلمين
فخصوصا من له عام مشهور بالزهد وكذا لو من اكل شيئا من اموال المسلمين
فخصلة من اموال الدين وانك له من امواله ما يجب عليه رده للاربابه ذكره
عند قول المصنف وان غر عبد بالحرية فجنابة عا الارحج واليه عا
وعيه كفاية وقوله وفي منع الحايه معناه ان النكاح اذا وقع بمناقب
تسكن ذرا او خسرمة ذابة او عبد او خد من زوج او اجارة مستوفى
الشروط فعمل القول بالمنع يفسخ قبل البناء وان شئ فيه ويشب بعده
بصرف القول والاجارة يفسخ متى اطلع عليه قبل البناء وبعدة ونزع
الزوج عا المرأة او وليها بقيمة عمله قبل ان يسلم بعده ثم عزم الخطاب
في منع لان عقد الجعالة بالنسبة غير منبرع للمحو لانه امر عزم
سمع عيسى بن القاسم ان من سخط ابنه فيجب فبالاخرجه
وان الزوجك ايتت انكاح له وله اجرة اخراجه انه لا يكون النكاح
جائزا بن رشد ان قفا ان تنس كلام الشيخ محمد الحرثي في كبيرة
وعلى الالباع عا منع اذ كان مشركا ابن عبد السلام واقرب القولين
عا فواعى النكاح المشهور ان هذه الصورة ومثلها مقدرة
بتقدير ين المنع والى العدة وما كان هذا سبيله فلا اصل فيه نقلي
جانب المنع والله اعلم انتهى من الشيخ ابن عمر زعفران الشيخ
الحرمي **فصل في الاجرة** لانه قال الفراهي في باب الفضا له يعنى
ما لك حتى اجازة اريون منحنيا ووقع لعدا في كتاب رسم الشجرة من
جامع القنينة لما من صخر من فيما كرمها لك لا يعنى الامر كلفه له
اللات الاجتمعة وذكرك علمه بالقرآن وذا صحت ومنشوخه معصلة
من جملة وعلمه من خاصه عا لما بالسنة مميزات ابن حبان وسبقها
على ما باقر الالعلم وما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه عا لما بوجوه القياس

فمن اكل من اموال المسلمين

فمن اكل من اموال المسلمين

فمن اكل من اموال المسلمين

فمن اكل من اموال المسلمين

ووضع الادلة فواضعها وعنده من علم المسلمين ما يعينهم به معاني الاطام
 انتمو منه بل يمكنه الحزم **مسئلة** عا اخذ الجوايز من السلطان
 فذكره الخطباء عنه قول النبي خليله لا اراخذ من العمل الا واكل ع
 عندهم غلاب الخلباء فانه اترتهم يحضون من كتاب الشهداءات في
 مسئلة طوبى له تسيل عنها يحضون وقد يكون الرجل يقبل صلته
 السلطان وبدا كل عامه وسلاحيه هذه الزمان مع قد علمت اثره بركة
 محرمات افك الشهداءات وان قلت اراذله جرحه شهادته وقد
 فيلجوايز السلطان من قد علمت واخذوايز شهاد جوايز عبيد
 الملك بن صروان وغيره من الخلباء واخذوايز انسر جوايز باحقير
 بيان قلت انهم راخذوا من الخلباء وجه الخوف وان منع من باية السلطان
 بتدرا لاخذ مئة فيلجوايز الاخير اوفته ذكر ان باحقير امر لمارك
 بثلاث سر رجا ناسر فالتعد الرسول بلدا فشفكت منع سرة
 في الزحف فبما اتاه به نسر نيز سالة عن الثلاثة فرائي يكون واخذ
 غير السر نيز مالك بالثلاثة والحق عليه فيسأ حقا ناة بها بعض
 من وجدها بعد فعند اليه لهما ليم يعقل هذا الامتطوعا وازايت
 طرح شهادته من اخذ من السلطان بجميع القضاة منه برزقون
 واياه لا كلون تنتم من الشنبين **مسئلة** على الرضاع
 ومن تزوج صبية بارضعت لاسمه او اخذه اوجدته او ابتد
 او امرأة اخيه او ابنت اخيه وفعت الحرمه بذالك وجير فينهما ولا
 صراف للصبيته عا الزوج ولا عا البنت ارضعتما وان تعمدت ولاي
 تودب المتعقدة وكان ما يصح من تخلاص من حرم بالرضاع بعد البناء
 بلما المسمو والله اعلم افتن من الشنبين صاحب النواذر بلقبه
 عا المروفت الحمر له **مسئلة** الوطاة وكنت الحرة
 المسلمات بلات بنت فلان العلاء الملم فلان بن فلان العلاء يتوب
 عنهما عا الخطا ارفع بينهما وبين فلان العلاء اوج استخلاص فلان
 من زوجها فلان بن فلان العلاء فقبض ما يجب لتا قبضه والابره

العبد المذنب
 من السلطان

العبد المذنب

العبد المذنب

بعد

والكبراء بعد، والتكلم بالافراد واللائحة والمراعاة الذي الحظ والمصالح
 عنده والمباصلة والتنجيم والتأخير توكيلا تاما معوضا مطلقا
 علام بوكالة التجويض التلغ والاعلام الداخل تحت عمدة كراصل نصح فيه
 النيابة بشرعها اقامته على ذلك مقام نفسه ما وجد لان من يتصدق
 وخصه الوكيل المنكر وفضل الوكالة المذكورة فهو لا تاما ونفقة الوكالة
 المنكره كراوخذ او التزمت عرو عزله لتمام موجبته فتعقد على
 الوكيل والوكالة بما فيه عنها بالوكالة الجائزة بشرعائهم كرا الوافع
 فيه الوكالة المذكورة الحمد لله **مسألة** عما قول الشيخ خليل

ان من اودع ميبا او سعيه او افرضه او باعه جاز له فلا ضمان عليه
 وان يلدن اهلته يعني ان الصبي او السعيه اذا اخذوا ببيع او فراضا
 او اشتريا بسلعة فلا تدب ذلك كلا او بعضا فانه لا ضمان عليه فيما
 ان له لان صاحبه هو الذي يملكه فعلا كما وسواء كان قبولا
 ذكر يلدن وليه او لا وهذا المضمون من مجموع الشرح المتفق في باب

الحجر وضمان لم يومن عليه وصوح به هذا كراوله اعلم **مسألة** في
 جلية عما ابن حجر رحمه الله انه من قال في حجره ولو مرة واحدة فقد
 انه غافل عنه من نفسه يملك بعضه ماله فانه من الصلوات
 وهو هذا سبحانه من فطره بالكبرياء سبحانه من فطره بالعظمة
 سبحانه من اخضعه بالنور سبحانه من فطره بالموحدة ائمة سبحانه من
 فطره العباد بالموث صح من ابن سميع نفعنا الله به امين الحمد لله

مسألة في القسم الثاني من الكتاب في الاركان في اربعة الصيغة
 والحق والصدق والعدل والرحمة والاول الصيغة وفي كل لغة يقتض
 التمسك على التأييد في دال الجملة كالتلحاح والتزج والتقليد
 والبيع والهبة وسواء معناه فلان الغرض ابو الحسن في لفظ الصدقة
 ايضا وقل الاستناد ان يور في لفظ الاباحة فلان اصحابنا ان قصد بها التلاح
 صح ونضمن العسر ويث في ان يقول الزوج قبلت اذا تقهر من الولي الجاهل

ولا يشترط ان يقول قبلت نكاحا وما يتعقد النكاح بالاستيابة
 والتكليف ولو قيل لا في البزور في النكاح وقد ادلت له ان يزوجها
 زوجة قبلاته فقال قد فعلت وقال زوجتك فقال انك لا ارضى
 بعد لزومه النكاح ولو قال زوجتك انتي عا ان تزوجك انتك وضع
 كرا واحد صدق الاخرى يصح لانه الشغار المنفع عنه انه اشترط
 في البضع ولو قال زوجتك انتي عا ان تزوجك انتك ولم يجعل بضع
 ثل واحد صدق الاخرى فيسحق بعد البناء عا المشهور من المذهب
 وقبله بدلا خلا في فيه ولو سمى النكاح واحد منها صدق اذ لا يفسخ
 بعد البناء ويفسخ قبله وفيه يفسخ ولا يجوز ان يفتى النكاح وهو
 يقع في العتقة الرخص الثلاثية المحل وهو المرأة الخلية عن الموانع التي
 تقتضى من محرمات والتحريم غير بان موبد وغير موبد والموبد يرجع الى
 غير المحرم فلا فخر بوجه وذلك بوجع من احدهما الاصل والاخر يعقن طاهر
 عا العين يحضر ما بعرا باحتسابا وملكته خمسة اشياء نسب ورضاع
 وحصر ولعان وولحي في العرة عا خلاف وتبصيل في هذه القسم يذكر
 عند بسط الكلام في هذه الموانع والاصل هو النسب والبرع ما
 عددناه معه فمما قسم التحريم المتبادر اما التحريم غير المتبادر
 فهو الذي يكون عارض بزور زواله وذلك بان تكون المرأة ذات زوج
 في عرة من زوج رجعية طاهرة او باينة وتكون مستبيرة من غير
 النكاح او حراما محال لا يحق مع طهر لا حفا بالواجب وغيره صا وتكون
 مرتدة او كاسرة غير كذا بيضاء وتكون امه كاسرة او تكون امته او امه
 ولده او مبيدة او ام سيدة او ذكوة في حال الجماع او تكون المرأة امه
 مسبية والنكاح حرام في الطوارق الخمسة اللعنة او يكون عند الزوج من
 ذوات محارم المرأة من لا يجوز له الجماع بينها او يكون جامعها من
 اربع او تكون مرتدة من حرام عا اب عليها فيه ويستند الخوف عليها او
 تكون قد ركبت الى غيرها ولم تعد الاقرب بينهما ولم يبق الا العدة او متبينة

الثالث المداوم

به او تكون بقيمة غير بالغ على المداوم الروايات واحكامها الى كذا الثالث
 الصداق وهو مستحق في عقد النكاح وهو يجوز الزواج على اسقاطه ولا
 النكاح المداوم فيه سقوطه نعم لم يلزم التخصيص عليه في العقد
 بل يستمر بكونه مداوما فيه او مسقطا عنه غير متعين في صحة العقد
 وسمي في تعصيل الفروج احكاما مستقلا في كتابه ان شاء الله تعالى
 المركز الرابع العاقد وهو الزوج والولي في عقد المرأة النكاح على
 نفسه ولا عن غيرهما بل كانت او ثيبا شريفة او غنية رشيدة
 او سقيمة حرة او امه او اخن الصا وليها ولو لم يزدن لا يجوز ذلك لوجه
 قال القاضي ابو محمد ولا خلاف من قولنا انما انقضاء تزولية في عقد
 النكاح على امرأة قال وروى عن ابن القاسم في العتبية انما تلحق العقد على
 غيرهما وممن يبيع وصية عليه من اصله عن الدكتور دون الانثى فلان
 ووجه التفرقة بينهما من ثلثة اوجه احدها انه ذكره ابن القاسم
 وهو ان الصبي من اصل العقد على نفسه بعد البلوغ وكذا العبد بعد
 العتق ولا يلزم خلاف ذلك والثاني ان الصبي فلا رعا مع العقد
 ان خربه بخلاب الا نكحوا انما لا يلزم عليه في كلب الطاعة وليس
 كذا الذي ذكره ويجوز مباشرة المرأة للعقد على من يفقد على نفسه لو كانت
 الحرة ذلك في المدخل ايضا في النكاح بل وليس مفعولها
 المسمى واحد في المدخل للعتبة ويبيع النكاح بعد العقد وبعد
 الدخول وبعد الطول والولادة قال القاضي ابو بكر ويصح ان يركب عليه ثوب
 البطلان في الحرث وهو يبيع لطلاق او بغير طلاق روايتان بل في القاسم
 وابن رافع بعد ان لا يكونا ليس لانهما يدبران في العقد ولا يشترط فيه
 نعم لم يشترط في كمال العقد وجوز الدخول المقصود اعلان النكاح
 واستتماره ليشتمل من السر الذي هو الزنى وانما يشترط لانه مشهود له
 الخاطب المتوفى من الزوجين اثبات حقوقها وطلقات كمالها لغفوق
 ولا تشتمل الشتمادة فيها فتر على ما اذا جرت هذه الهابة
 انضمت

الراي القاطع
 في النكاح

الراي القاطع
 في النكاح

الراي القاطع
 في النكاح

رضوان الله تعالى عليه ما كانت بشبهة واما كانوا يعلمون لانهم
التعارف بينهم بل نفى العاقل المتقيد الحق ونواصيا بالحق
لجميع العرفه وكان نكاح السر المتيقن عنه في القول المقتضى
وفيل نكاح السر ما يشهد فيه ويمنان نكاح الوطء بابل في الولي
والولي عليه الباب الاول في الولي وفيه وصول الاول في اسباب الوطء
الولاية والولاية فيمنع خاصة وعامة واما الخاصة فاسبيلها
فمنع الاول الا بوجه وقعيد ولاية الاجبار وهي معلولة بعلمين
الصغرة والبطارة فيجب الاب الصغرة وان كانت ثيبا والبكر وان
كانت بلا علم لوجود احد العلمين فيجب النيب البالغ لعدم ميل وان
عنست البكر اختلب في ذوم الاجبار عليها وانظر عد عنها على
روايتين لمحمد وان رقب والعائس في التي لم تكن متفقا في منزلهم
العلماء بعد ادراكها ولم تتزوج وبرز وجهها وبشرت الامور بنفسها
وعزها معها لخصا وقد اختلف في مقدار سننها وفي رواية اخرى وفي
المخوفة الثلاثون في رواية عيسى عن ابن عباس ان الزوج والسر والاربعون
ثم حيث اجوز البكر البالغ يستحب استنكاحها انما والعقبة في الغير
به العلم من الاجبار الوطء الحلال والحرام وفيه علم في ذلك فبيان
ولو اثار له والجلد في المسقطة ونحوها في سرع لم تزوجت البكر ولا
روايت على الزوج ثم جاز فلما قبل ان يمسها لم يعرف الا بيضا ان يجبر لما بعد
نكاحها كانت افلاقتها مع الزوج ومنعت من استنكاحها لانها
لا تجبر بل في مواضع جفت فقاموا في مواضعها فيمضي ذلك مفر
التيوبة واختلف في تحريم هذا الطول الملائم فيجب تحريمه بالاستئنة
ونحوها وفيه ينفي التحريم من معين هذه التي ما تشهد العرف يكونه
كلوا وان كان امر اخر يعلل بمنعه من اجبارها وحكم عن ابن عبد الحكم انه
قال لا تزوجها بغير رضاها وان لم تكن افلاقتها لم تقسم ولو انتمست
البكر الكبير في البلد لم تتزوج وجبت الاجابة وان كانت حرة بل غفل

الولي

الولي زوج السلطان وجميع الولي على خلافة ابا عيسى كجعوا جرحه الى
 الحقيق الابل في بنته البركة لا يكون برذا اول خايب او خايبين على خلافة
 والجعوا الذين عينت المالكة لامرهم اولى مع عينه الولي السبي الثاني
 خلافة الابوة فاذا جعفر الابل الولية في انطاج بناته الى الولي ذبقت له
 الولية وكان الحق من الولي قال في الكتاب ولا زواج للاولياء مع الوصي
 والوصي ووصي الوصي او من الاولياء ولو رضى الجارية والاولياء والوصي
 ينكر قبل انطاج لها والام والابل الوصي فان اختلفوا في ذلك نظر السلطان
 فيما بينهم وامر النبي فلور جميعه الاولياء برضاها جازوا في ذكر الوصي
 وكذلك ان احدها الوصي بالانتماء جازوا في نظر الاولياء فان العاقبة
 ابو محمد الوصي في البركة اولى من سائر الاولياء بل انما هو في النبي واقده
 منهم وقال ابن حبيب ان قال له زوج ابنتي من جازا ومن فرضي نزل ذلك
 من قوله وكان له ابنه وجهها قبل بلوغها وبعد بلوغها وهو امر تعلق
 اذا قال فلان وصي من عطف او فلان فلان وصي على بضع بنته فلا اوسوا بنته
 ابكارا او ثيبا وقال ابن القاسم من احب بنتا او اولياء اولى بالبعد من الوصي
 فلان ابن القاسم في الجمع وهذا القول الحسن لان الوصي اجنبى وانما هو
 وكيل على المال السبي الثلثة العصبه والبنوة والاخوة
 والجدة والعمومة ولا يعيد الا تزوج العاقلة البالغة برضاها الصريح
 ان كانت ثيبا وسكنوها ان كانت بكر او استحب ما لا في رواية ابن السكيت
 جشونان في البركة ان انما احبها اليها فحملت له قد صحت في الخرافة
 قال النبي في ابواسماعيل انما اشد مرات ان رضى فيا صبي وان كرمت
 وانكح في القاص ابو محمد وليس له شربة في حمة الاذن وحكي عن
 عبد الملك بن الحارث جشونان فان لم يبع الولي ذلك مضر الامر على الخرافة
 وبيان وجاز النكاح في سرعان الاول اذا تقدم العقد الاذن في حمة النكاح
 وبكلمته ثلثة اقوال يعرف في الثلثة فيصير اذا انقضت قبل قرب ويطلق
 ويكمل الاثر اخي وقال القاضي ابو محمد الصحيح انه لا يجوز ان تعقبته

(الموجب وهو ثلاثه: التفرقة بل لعل شفرة او بالنسب او بالثبات (البدن
 العادي ووجد العبادية) اكتساب علفه التلب كل القتل والاكل والافراق
 ونعني بالعلقه ما يغفل من حيث العاديه ازا العلاك حصل به كما يغفل
 حصل بالقتل والاكل والافراق ووجد التنسب اكتساب ما يحصل العلاك
 عنده لا كى بعلة اخرى اذا كان السبب هو السبب لوقوع (العلقه بتلك العلة
 فيجب الضمان على المالك على التلب المالك لا سبب وعام من جبرير
 على عدوانا فيزد فيه بهيمة او انسان وازداد غيره جعل الرذية تغفل
 لعل شفرة على التنسب لوقوعه فيصير كغيره بغير رذية فصار حتى لم
 يغفل عليه او حاد اية من مبطنا فحزبت او عبادا مفيد خوب العرب
 وقرب ضمن في جميع ذلك لان فعله سبب للتلب وسواء كان الطير ان في
 الفروع غف البعث والحل او بعد معلقة وكذا لك السرار في ينزك التلب
 مفتوحا وما في الدار من احد فيذهب منها شيئا فصل من فقه بل دار
 عيشه واراد قد همت فبان لم يكن فيهما اربابا ضمن وان كانا اربابا لم يضمن
 وقال الشيبان طاعت الدواب الخ في الدار مصرحة ضمنها وان كان ربا
 الدار فيمدها واما اثبات اليد الغاذية وهو مضمحل لانه ان كان في الفم
 والعلبة سمي غصبا او اوجد العود ومع له فهو في حالة الجود مفقود
 وان ثبتت اليد الغاذية بالانفل الارب الداية فيمكن فيهما الركوب وبثبت
 الغصبة (الغادر بل الدخول وان عالج المالك بالاستئذان على الغار وان لم
 يسكن فاما لو غصب السمكة فغصب وان قدمت الدار لا موضع مسكنه لم
 يضمن ولو ان هدم مسكنه لغرم فبئنه ومفعلا التلب الاخذ من الغاصب
 والضمان عليه حتى لو كان مغرورا كما لو فتح الغاصب الطعاع الى المالك
 فاكله مع المجلس حاله وزن الغاصب يبرأ من الضمان بل لو اضره على اكله
 فاكله كرها لبرأ الغاصب الخ انتمى من الجواهر الحسن لا يضمن
 بل يملكه انتمى والله اعلم الحمد لله فصل يد المراء بالعلقه السمكة
 سعيد ابن العسب وعروة ابن الزبير والغاسم بن محمد بن ابي بكر

(الموجب وهو ثلاثه: التفرقة بل لعل شفرة او بالنسب او بالثبات (البدن
 العادي ووجد العبادية) اكتساب علفه التلب كل القتل والاكل والافراق
 ونعني بالعلقه ما يغفل من حيث العاديه ازا العلاك حصل به كما يغفل
 حصل بالقتل والاكل والافراق ووجد التنسب اكتساب ما يحصل العلاك
 عنده لا كى بعلة اخرى اذا كان السبب هو السبب لوقوع (العلقه بتلك العلة
 فيجب الضمان على المالك على التلب المالك لا سبب وعام من جبرير
 على عدوانا فيزد فيه بهيمة او انسان وازداد غيره جعل الرذية تغفل
 لعل شفرة على التنسب لوقوعه فيصير كغيره بغير رذية فصار حتى لم
 يغفل عليه او حاد اية من مبطنا فحزبت او عبادا مفيد خوب العرب
 وقرب ضمن في جميع ذلك لان فعله سبب للتلب وسواء كان الطير ان في
 الفروع غف البعث والحل او بعد معلقة وكذا لك السرار في ينزك التلب
 مفتوحا وما في الدار من احد فيذهب منها شيئا فصل من فقه بل دار
 عيشه واراد قد همت فبان لم يكن فيهما اربابا ضمن وان كانا اربابا لم يضمن
 وقال الشيبان طاعت الدواب الخ في الدار مصرحة ضمنها وان كان ربا
 الدار فيمدها واما اثبات اليد الغاذية وهو مضمحل لانه ان كان في الفم
 والعلبة سمي غصبا او اوجد العود ومع له فهو في حالة الجود مفقود
 وان ثبتت اليد الغاذية بالانفل الارب الداية فيمكن فيهما الركوب وبثبت
 الغصبة (الغادر بل الدخول وان عالج المالك بالاستئذان على الغار وان لم
 يسكن فاما لو غصب السمكة فغصب وان قدمت الدار لا موضع مسكنه لم
 يضمن ولو ان هدم مسكنه لغرم فبئنه ومفعلا التلب الاخذ من الغاصب
 والضمان عليه حتى لو كان مغرورا كما لو فتح الغاصب الطعاع الى المالك
 فاكله مع المجلس حاله وزن الغاصب يبرأ من الضمان بل لو اضره على اكله
 فاكله كرها لبرأ الغاصب الخ انتمى من الجواهر الحسن لا يضمن
 بل يملكه انتمى والله اعلم الحمد لله فصل يد المراء بالعلقه السمكة
 سعيد ابن العسب وعروة ابن الزبير والغاسم بن محمد بن ابي بكر

ان يحسن القبض كالباع العاقد يوم العقد ولا يبيع البوات خلافا لما
 ذكره التتائيد من الاحتفال بالتخلي واذا اوجب على المشتري القيمة
 ما احوات فاض البايح بها من الثمن من فضلها شيئا فله نصيبه
 الشئ في الجزو لم يشرح الرسالة البرزلي قال ابن يوسف عن بعض القرويين
 واجرة المغمومين على الغنبارين في العاقد والاسحق في المشتبه وهو
 كماله المرونة وقال الشيخ على البايح لانه الطالب انتمى ولا يجوز في المقوم
 ولا عينه بعرجونه بتراضيهما على ان لا يبيع له يعرفه فيمنعه لانه
 يبيع موقوف بالقيمة التي لزمته المشتري فان لم تعرف القيمة كان
 يبيع بثلث مجموعها ومنزلة المثل اذ ابيع كيلا او وزنا وعل كيله او وزنه
 ولم يتخذ وجوده والاضحى القيمة يوم القضا عليه بالرد وحل لزوم
 القيمة في البيع جزا فاحسب له تعلم كيله بعد وان علمت وجار د
 مثله ثم انما ذكره المصنف من ان المختلف فيه بعض بالثمن اثنى
 لا كالم يذليل ما يذ في العتبية من القول التخلي المشترا اليه بقوله او
 يعرض التخلي مطلقا الى فان البيع فيه فاسد مختلف فيه وفيه
 القيمة وكذا ما ذكره الخ والله اعلم من التفسير اخبره بلقطة الحر لانه
 في كسر لتعبيد به المكرم فلان من فلان فلان لانه اختبر
 احوال اوله فلان فوجد هذا الصالح لا اقل التفرغ الفساد فحاجنا بالاهل الخبي
 والرشاد وخراب عما نجسه منه بل ان تصد عنه جنايته ما لية او بدنية
 فترجع عليه ذونه استلعد المكرم فلان المكرم على نفسه انه تبرأ من
 ولده فلان المذكور وفطعه وابعده عنه الدعا والثناء ومهما تصد
 من ولده المذكور جنايته ما لية او بدنية فترجع على ولده ذونه تشفع
 عليه بزاله ولغو في الجزو فترجع جنايته كذا الحر لانه لني حامله
 عن مسئلة صورته لانه ان ناسا وقعنا بينهم مشاجرة ومنزلة ذوال
 المرمينع الى البطارسة وتوقع بينهم اشتباك واصطبل صغيرين بايدي رجل

ولا يبيع في المثل
 ولا يبيع في المثل

روى الشيخ في
 الصحيح في المثل

على المشايخ
 وعرفنا

من آخر الصبي عن رجل من الصب المقابل لصفه انه هو الضارب له فأنزل الرجل
المدعي عليه الضربة وأمر بالاشتباك والضاربة وأيضا تشددت اليد
بأصل الاشتباك بينهم وهل يجبكم الله تعالى من المدعا عليه بذل الداء القطار
فيما فيه الفصل والدية فيما فيه الدية أو لا يلزمه شيء **فاجبت**
والله أعلم بالحكم إذا كان الأمر كما ذكرنا فثبت الاشتباك والضرب بينهم **بالمقام**
بلا إقرار منهم والمدعا عليه يؤخذ بذل الداء فيلزمه الفصل فيما فيه الفصل
والدية ما فيه الدية لأن أصل الاشتباك هنا كاف وإن لم تعين السبب الضارب
لأن أصل الاشتباك طمخ وتنبهت قوية فلم تكن الدعوى مجردة بل هي
القتل والالتحاق وهو نوع من الإضرار عن قتل أو جرح لا يترك همل كما
مسئلة القتل بين الصبي إذا لم يجعل الشرع دية على القيمة التي
نارعتة الأمر سبب قيل واللحن البين هو الاصطفاي والالتحاق قول
في الدرر وسيل ابن القاسم عن القتيبي إذا تباين الغناخ كئناهم مدعية
عما صاحبته جاراتها ومثيرة لما صاحبته من الجارات ونعم
مقرآن بأصل النازلة قال ابن القاسم إن كل واحدة منهن صامنة بجراح
صاحبته المستقلة بطولها وتفاصيلها وكلام ابن رشد عليها ظاهر
وعر رسم البراءة من سماع عيسى وسأله عن الرجل يجتمع عليه النفر
وتقطع يده ولا يدري المقتول من قطعها وتعلق المقطوعة بيده
بواحد ويدعي عليه فالأن كانوا انفرادا ضروكه ولم يجتمعوا على قطع يده
ولم تثبت البيعة من قطعها منهم وأدعي هو ذلك قبل جرحه منهم حلب
واقترع منه فأنكر كيم قبل الملة عما من عينه بدعواه مع وجود غير الذ
بجوز العقل أو يجوز فإقطع يده دون المدعي عليه لأكثر قبل قوله
بتعينه لغير اللحن وهو اجتماع علم عليه وفان جرحه مقتضى الحكم
في هذه النازلة وهي أمر الروايتين يلزم الدية على البيعة التي نازعه
القتيل والجرح مغللا بحجة الآية الدماء أن تضع يحمل الحناية وموحي

بالمدينة

مسئلة القتل
في الدعوى

القول

العلم الفصيح ان الكايعين اذا انصبتا الحروب واقتتلوا واشتعلت السلاح
 كان كل فريق لا يقتل الجماعة ويقتله وانما يقتل اعداؤه وقصده فتح لوالد
 اخذ ذنبه منهم من غير شئ لها عدى نفاذ رهم على اصل الذابرة او ثبوت ذلك
 بعز ليس مرضين وان سقته من التفارر والثبوت لم يفتك لبعضهم بعض
 بالرعي كراي رواية اصمغ من العسكرة وتنازلة السؤال فلا تفتك بها
 بالبينة وفوق الناصرة والالتماع الحرب وذلك باعتراده موجب لتعجين
 الحق في الجدة فلا يندفع بالمحمل بالتفصيل والاثنان تحتجب للحكم باصالة
 وان عنت البينة الشقاق الغيبيلتين وفي الطلب عند العجز الزيادة
 عن اليقين تمنع من الاجتماع وان لم تعين ذلك اخذ بالحنابة من وقع عليه
 المسمع الجليل وذلك مع فيل الغرايز بالبينة والعراوة غايبة المفسور
 ونحو اصل يدور عليه كثير من مسائل المذهب وحاصله حيث عجز العجز
 عليه اعماء فيمؤخذ بقوله في العجز الجراح اذ فرينة الاجتماع تقوم
 صفا على حين تعارض اصبغ عن ابن القاسم وفيه كفاية والله اعلم الحمد لله
 سيب نفس في رضى الله عنكم وارضاكم وجعل الجنة منزلكم وما ورك ما فواكم
 اجزائكم ثوابكم مسئلة هو رضى الله عنكم من اجل اني باعراة والذاب من
 رجل اخر بل لجل له ان يتزوج ابنتها لكونه وطيبها عا وجه الزنى من غير
 عقد اصلا ولا تحمل لكونه وطيبها جوابك في ذلك تشابوا وترحموا
 والسلا علىكم وعليكم السلام الحمد لله سما ينفع لجلاله
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وفقت على اسواله اعلاه جعلت
 الله والبارك من نجاهه وتحشاه فاذا كان الامر كما ذكر فاعلم ان مذهب
 المومنين والرسالة وهو الراي والمنشور عنه اكثر لا شطاح الزنى
 لا ينقض الحرمة فاذ اني بالمرأة يجوز له ان يتزوج بابنتها ويجوز لابنه
 وابنته ان يتزوجا ابنته السلام وهو الموال الظاهر وفلان قبله وهو
 الموفى بالسر في شرح خليل والحي في الزنى لا ينقض الحرمة وقد نبه
 المصنف لوانه محتجب فيه بقوله وفي الزنى خلاف والفقهاء في قول

فدية الاثم
 فدية الاثم

فدية الاثم
 فدية الاثم

١ فوالله الذي الواحدة والله اعلم انتقمي واجاب الشيخ العيني بعد ما
 ٢ ذكره في نشره الحرمة بالزنى وعرضها خلافا لوجهه حب الموكفي والرسالة لا يحرم
 ٣ بالزنى خلافا للشيخ الشافعي في منكره الرسالة عند قول ابي زيد
 ٤ ولا يحرم بالزنى خلافا للافندي في صورة المسئلة انه اذن في شخص بامرأة
 ٥ فلا تحريم عليه بناء على ذلك ولا اعتبار بقوله من الغوا المشهور بالاعتناء بالذكر
 ٦ ابي زيد فهو غير ما ذهب الموكفي فيمنعوا واجاب ما لك كلف عليه ولا
 ٧ احتساب بينهم وهو الامر عشر لهم الشيخ عيا الحمصوري عند قول الشيخ
 ٨ خليل في الزنى خلافه ان الغوا لانه ابي الزنى لا يحرم من مشهور واما الغوا
 ٩ بالتحريم فقال شيخنا لم ار من مشهور في خلافه الا زنا او بغير نكاح وهو
 ١٠ كيب يتوزع عند المشهور هو الرجوع عنه وقد تغرر في الاصول ان
 ١١ الرجوع عنه لا ينسب الزنا بله فضلا عن كونه معنوا من مشهور او قد
 ١٢ يجرب عن هذا ابل ان ابتاع لهما اخذوا من فواغره ان العمد ما رجع
 ١٣ عنه ولا يبار فيه ان الرجوع عنه لا ينسب الزنا بله فضلا عن كونه معنوا
 ١٤ مشهورا والله اعلم انتقمي من خط الشيخ العيني عبد الرحمن بن علي
 ١٥ عبا الله عنه المحمد له امتنع نزل الشيخ الاجل العيني في عدل
 ١٦ العلم العلامة الحبر البهامة السيد فلان بن فلان العلامة قاضي بلد كذا
 ١٧ المنسحق حكمه وما جدد في تعيين علماء ابنه بركاته وخلصه
 ١٨ خلاصا جميلا فله واولاده انه حكم بحدية ما افق به الشيخ المذكور اطم
 ١٩ اعمامه في التنازل المنسحق في السور العلما علما خضا تاسا امضاء وارضاه
 ٢٠ الزم انما به فتناء وهو بمسرح حكمه وفضل قضايه وتنفيد احكامه
 ٢١ الشريعة وذلك يتبع كل المحكم له سبيل رضي الله عنه وارضاه
 ٢٢ واداء النفع بكم ما تولى اجز الله ثوابكم في مسئلة تصدي الزنا خلافا لوجه
 ٢٣ في الفلاح على امرأة تيبا بكم اف معلوم الحقد والصفوة الفقد النظم فيها
 ٢٤ وان المرأة العدة ثلثة المائت من غير هذا الزوج الغا فدل على ما افترقت
 ٢٥ عليه قبل العدة انه ينكح قبل ان ينفقه ابتداء المذخورة الزنا

في نسخة
 في نسخة

نسخة العدة
 في نسخة
 العدة

في نسخة
 في نسخة

تكون معه عامية تدعى الطعام والاداء وسائر المشوز والغطا والوطا
 من قدام الزوجية بينهم اجوا وقدم اعلا لك وتكون لها حق العقد
 بنفقة البنت المذكورة كيف ذكر وكتب لها ذلك في صلحة
 الصراف في المحرم مورخا بتاريخ الصراف المذكور وهو في عقد
 نعا ولطد بتم الطوع بالحل حيث وقع بشرط في اصل العقد الا ان
 مشاهدي الصراف جعلوا لك تاريخ الطوع المذكور حيث ورخ بتاريخ
 الصراف كيف ذكر في صريح الطوع المذكور وما يلزم الرجل في عقد
 البنت المذكورة وما كلام الزوجية او البنت او من ياتيه من قبلها
 والحال اننا في بينوا في ذلك ما نأبوا شيئا تشابوا وترجوا او السلام عليكم
 ورحمت الله وبركاته نعم المحرم ابو عليكم السلام الحمد لله ووفقكم
 على سوا ذلك المستطوع اعلاه وبقية الله ولا بد له الجيد وبرضاه وانما
 كل من امر كماله والى النظر ما بالمشوز في صريح العقد بنفقة الزينة
 المذكورة في عقد النكاح المذكور ودخل الزوج المذكور بزوج
 المذكورة في النكاح بعد الدخول ثابت والشرط باطل لما فيه من الغرر
 عملا بما وقع التخصيص عليه في العقيدية واقتصر عليه الفاضل ابن
 تمارون في اختصاره اياها وجرم به الفاضل ابن عبد الوهيد في المعين
 والمعبر به في عقد مشاهدي الصراف للطوع في النكاح كان في تاريخ
 العقد لانه محرم على الشرط لغو الشئ في محمد بن محمد ابن عبد الواحد
 ابن كثير الموثق في هذا الزمان في استجاز في النوصيل الى اجازة ما لم يجر
 شرط على العقد الطوع فيما يشترطه المعتاد ان يعطى اونه وقد وقع
 العقد من ذلك المتقدم اهل هذا الشأن ما شغل على الشئ من ارتكبا
 به في غير قضية واحدة خوعة في الطوع بالشرط والنكاحية ونفقة
 الزينة والشئ الا ان طاعوا الموثق في بعد انعقاد النكاح والبيع
 تطوع فلان في احتشوا الامعنه انفس المقصود منه باختصاره
 وما اعطى وجه المحرم في النزلة بمسألة كرجعية المحرم

المراتب المتعارفة
 في النكاح والشرط

والمراتب المتعارفة
 في النكاح والشرط

وقد اشرقت على
 هذه المسألة

سبيلت **عن** مسئلة صورتها احيى من رجل لا زوج ابنته من رجل ودخلها
ومكثت عنده مدة مدية فاما اخوها يزورها فمكثت عندها اياما
ودخلها الى اهلك ثم بعد ذلك بلغه الى منزله مرض فسيل ما بك وملا
سبب مرضك فلا جأ فاما ان فلانا اسماه وعينه الاعمى طعما
فتأذيت منه وذلك الرجل اضعف ليس من اصل بيت زوج اخفته فقال اليه
عليك بكذا فانتج من زوجها مائة غيلة من قرابة الزوج وسال طرحت له
في ذلك وما الجواب فيه فاجبت والله الملتزم للصواب والييد الرجوع
والنكاح ان الزوجية المذكورة اعلاء انطلق عا وزجها واخرج عن عصمتها
بوجه من الوجوه احل البعد الشهرة علما انصر عليه الشيخ الداودي في
شرحها على المختصر حيث قال في الزوجية اذا كان بين ابيها وزوجها
بعض من النكاح لما يدخل عليها من الضرر والابلا وبواحدة المسرة
بوعدها وقصة المسئلة ليس فيها وعد ولا حصل فيها عداوة ولا ضرر وهما
امروا في الخيال فيه الامن اراهم الباطل وانواع القوي ويشهد لزالك
قوله على الله عليه وسلم من عرف بين الزوج وزوجته فرفق الله بينهما وبين
احبته بين (القيام) ومسئلته المزة ان لو كان الزوجان في اطمع الفهم
الذي في احيى من سبيله وطمع عليه ان ذلك اما باقرار او بيينة تشهدت
عليه بذلك يكون ذلك لها التخليق لما يدخل عليها من الضرر ومن مغلطة
عن ابيها لا لا الشرع جعل شرط في افسه مساوات وهما العنتهم غير
لا مغلطة فيقول لهما في الزوجية من زوجها لا لا العمة باقية بينهما والله اعلم
وفيه كبرية لمن انصب واتفر به انتم من المجد لله **مسئلة** المسئلة
لا يمكن التوارث من الخصومة الا في امر قد علمه وحققه واما ان قال اخبرني بذلك
مخبر او وجد في خط كذا امانه لا يقبل قوله ولا يلتفت اليه عواذ الابيية
ولا يقبل منه زيادة في العقود الوثيقة المسترعات بمجلة لا بعد تعيين
الغدار المتعود به والتابع لانه لا يقضي بالانتقادة الا بغير وجه معين

مسئلة صورتها
از رجل لا زوج ابنته
من رجل ودخلها
الى اهلك ثم بعد ذلك
بلغه الى منزله مرض
فسيل ما بك وملا
سبب مرضك فلا جأ
فاما ان فلانا اسماه
وعينه الاعمى طعما
فتأذيت منه وذلك
الرجل اضعف ليس
من اصل بيت زوج
اخفته فقال اليه
عليك بكذا فانتج
من زوجها مائة غيلة
من قرابة الزوج
وسال طرحت له
في ذلك وما الجواب
فيه فاجبت والله
الملتزم للصواب
والليد الرجوع
والنكاح ان الزوجية
المذكورة اعلاء
انطلق عا وزجها
واخرج عن عصمتها
بوجه من الوجوه
احل البعد الشهرة
علما انصر عليه
الشيخ الداودي في
شرحها على المختصر
حيث قال في الزوجية
اذا كان بين ابيها
وزوجها بعض من
النكاح لما يدخل
عليها من الضرر
والابلا وبواحدة
المسرة بوعدها
وقصة المسئلة
ليس فيها وعد
ولا حصل فيها
عداوة ولا ضرر
وهما امروا في
الخيال فيه الامن
اراهم الباطل
وانواع القوي
ويشهد لزالك
قوله على الله
عليه وسلم من
عرف بين الزوج
وزوجته فرفق
الله بينهما
وبين احبته
بين (القيام)
ومسئلته المزة
ان لو كان
الزوجان في
اطمع الفهم
الذي في احيى
من سبيله وطمع
عليه ان ذلك
اما باقرار
او بيينة
تشهدت عليه
بذلك يكون
ذلك لها
التخليق لما
يدخل عليها
من الضرر
ومن مغلطة
عن ابيها
لا لا الشرع
جعل شرط
في افسه
مساوات
وهما العنتهم
غير لا مغلطة
فيقول لهما
في الزوجية
من زوجها
لا لا العمة
باقية
بينهما
والله اعلم
وفيه كبرية
لمن انصب
واتفر به
انتم من
المجد لله

الزوج

مسئلة
كل من تزوج
الزوجة
والزوجة
الزوجة
الزوجة

لا يمكن
التوارث
من الخصومة
الا في امر
قد علمه
وحققه

مخبر او
وجد في
خط كذا
امانه لا
يقبل قوله
ولا يلتفت
اليه

الزوجة

وعا معين ولمع من حسبان فيه التنيخ العشتا الي وثايفه وارب
 الزقاق منصوصته وخصوصا حيث دخلها الاعتدال وانت خير
 بان التنيخ لا يد منه الا بموضعين ليست النار له منها عا ماصح
 به التنيخ الغرذاجي وثايفه وجزوبه فاض المربة المشرقة
 واقتصر عليه التنيخ الوارثي يس في المنطق العايق وبه كفاية
 والله اعلم انتهى منه الحمد سيد رضى الله عنكم وارضاكم
 ومنع المسلمين بطول حياتكم ما غور لكم جزا الله ثوابكم في مسئلة
 صورتها يعني ان رجلا تزوج بنتا ابنا سليمة العفو والبذل زوجا
 منه ابنا بعد صبي بشر وكفه واركانه الشرعية ومكثت بعد
 العفة عليها في بيت ابينا زمانا من ثلث سنين وهي بالغة
 وكلبه ابوها الذي خوفي هذه المرة العز كره فامتنع من الدخول
 وكلما دخله ابوها بعد طلاقه لما بنو فنتقل في العدة المذكورة
 ونصب الصداق الذي اوجبه لها الشرع العز بركما هو ان العطفنة
 قبل البتة لما نصف الصداق على الزوج المذكور ان البنت المذكورة
 سمعته فيما لها عليه من صداق ونفقة بغير ان ابينا فصل
 سيد رضى الله عنكم يصح ترك صداق الزوج بغير ان ابينا او كلام
 لها لانها محمولة على التسبب والحجر منسحب عليها ولا يصح تركها
 ولا يصح عليها الا بعد الدخول والصلح عند الزوج وتمكث عنده من نحو
 سبعة سنين كما هو معلوم بباب الحجر في باب الطهارة وفي غير ما
 موضع وعليه السلام **الحمد** له كما ينبغي لجلاله والصلوات
 والسلام على سيدنا محمد وآله فصحت اسوالنا اهل البيت
 وحالكم ولذا قلنا لا امر كما لا شر والعشاق ما بالأسوال المدكر ان
 البنت المذكورة في غير ابينا و تحت حجر ولا بنته ولم ير منه ما
 ولم ينزل الحجر عليها ولا يجوز تركها ولا يصح ان وقع منها وهذا معلوم

في
 انقضاء العدة
 والواجب ان
 في طلاق الزوج
 الذي خوله سلم
 في حق الزوج
 ونكاحها

بالكتاب والسنة لانها لم تعرف مصالحتها ولم تدخل في اهل التسليم
 والرجلان اما قوله تعالى لا يعقون او يعقوا انهم يسمونه عقدة النكاح
 يعني ان اكل ما كان امر الله سبحانه وامر من طاعت الله ان بل لا كلام
 لتماز ذلك جعل الله تعالى الواية عليهم وامر السنة
 وقدره في الشئ خبير في مختصر الموضوع لبيان ما به العتق حيث
 قالوا جاز عقوبات البشر عن نصف المصداق قبل الدخول بعد
 الصلوة وقبله لمصلحة وهو ما قلنا وبلان يعني انه لا يجوز للاب
 المحرم ان يكره ان يبيع صغيره ان يعقو عن نصف المصداق بشرط
 ان يكون ذلك قبل الدخول بعد المصداق الخ فلا ماله وغيره فلا يصح
 ابراروه ولا يبيد الرجوع عما ساعدت به كزوجها واما قول المتقدم
 خليل وجاز عقوبات البكر الخ فلا ماله وغيره يعني ان الاب لا يملك
 العتق ومما احتج به عدم العتق الا بالاب لا يجوز عتقها ولا يصح منها
 ان وقع ودخله يصح من الاب ولو كان خلاف الاب ولو فيه كفاية ان تنفي
 والله اعلم **الحكم** في هذه المسئلة **الحكم** في ما يجب على الولي
 من بيع الابن الاخر الاجابة اذا اكلت اختد النكاح من زوجها ان كان
 من الابن له ان يبيع من كان له اخ كان الزوج عليه او يسقط بغير اجرهما
 وان كان من زوج السلطان بعد ان يامرهما فيعتدعا وعما العتق تزويج
 المحنونة اذا تافت وخفي عليها البعد وراي الولي الصالحة
 في تزويجها ولا يجب تزويج الصغير وان طلب التزويج فان عقدة لنفسه
 فقل ان الفاسم اذا اجاز الولي نكاحه فهو جائز كبيعهم وانكر
 سمونه لكونه على انكاره لانه اذ عني محتاج الى النكاح بخلاف البالغ
 ونكاح اب البيع والفتي وان الصغير محتاج الى ذلك فلا يعرض المتأخر
 وانما اجاز ذلك ان الفاسم انه رآه نكح ما لم يبعده بالصلح
 في المدا والحد والمدا والحد اعفد الاب لابنه الصغير لم يضر

ضامنا

انكرت هذه
 الامور
 كقولنا لا يبيع الابن

الكتاب
الذي فيه

ضامنا للمعنى الا ان يكون الما بين عربي وما غير ما لا امره: **الاول** من
المسارح في الكفاية والنظر في اعتبار امور: الاول الذي هو في
معتبر في الكفاية بما اخلاف فان كان في اسفا محكي الشيخ ابو الطاهر
انه لا خلاف منصوص ان تزوج الموال من العباسي لا يصح ولا وكره
غيره من الاولياء وان وقع وجب للزوجة او لم يقع لم يصحها قال وكان
بعض المشايخ يهرب من الفتوى في هذا وراي انه يولد الى من يسيخ كثير من
المنكحة واشتد عليه في ذلك الى العباسي بخوارجه واما العباسي باعتقاده
فقد نص عليه ما ذكره المتوفى في كتاب في هذا فيزوج الموال في
ولا يزوجوا النساء في النسب ولا يخلوا ان يكونوا عربيا او موليا او
رفيقا: الاول ان يكونوا عربيا فموجبوا التاخي ان يكون موليا
فمنعهم الكتاب انه يجوز ان يكونوا من العباسي فيه سالت ما يطعن
انكاح الموال في العرب وقال لا بأس بذلك لان في الموال كتاب انه
تعالى بابا في الناس نزل خلقكم من نوح وانتم وجعلتم من شعوبا وقبائل
لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتعبدكم وكذا في كتاب محمد قال لا
في المرأة يريد في التنيك ترضى رجل من النساء في الحسب وهو كعوايد الذين
ويرى تعالى في الولي في رعت امرها الى السلطان فليمن وجها منه ونقل
بعض المتأخرين في قولهم ان من ذهب انه ليس بكفوء فلا رعية للملك ان
الما جنتون فينا فعبس فوالله في اجازة فخلع المولى من العربية ان
في ذلك ما لا يخفى في الدين وان يكون في ذلك له تعالى قوله تعالى ان اكرمكم
عند الله اتعبدوا له وقوله تعالى الله عليه وسلا انما احل من تزوجوا بينه
وخلقه وطهر فيه فزوجوه وان كان عبدا السلود اجتمع اجدع فان عبد
الملك ما دام في التفرغ في ذلك ما مردود اقبل الفداء وبعد له لانه
ما حكمه في الازمنة في كتاب الله تعالى ولا يجرى في رسول الله صلى
الله عليه وسلم ووجب على السلطان ان يعاقب المتأخر والمتأخر

الامر الثاني
في

والمشهود لما انتفكت من الحرمة ولمالك انما ينبغي ان يرد الى اوسس الثالث
ان يكون في غير هذا امر فوالله انما هو الكتاب في انه كقولهم ونقل
الفضل ابو محمد في ذلك عنه نقل عن المغيرة وسنن
انه لا يكون كقولهم فوالله هو الصحيح ونقل بعض المتأخرين عن المغيرة
انه فلان يسمع النكاح لان المتأخرين منكم قد عرفت لهم وعرفوا بها
ثم قال في هذا الاصل صوبه المتأخرون للقطع بخبر المغيرة والمضرة
في ذلك وفي الكتاب وقال غيره ليس العبد ومثله انما اعتد به
اذا كانت ذات المنصب والوضع والقدر مما يكون الولي في هذا القيد
عاصلا لان للمتأخرين منكم قد عرفت لهم وعرفوا بها في الكتاب ما يرجع
الى العبد من غير ما يولي ان يتخير لها كما لا يخفى فان عمر بن الخطاب رضي
الله عنه ما يزوج الرجل ابنته للمقيم ولا للمشيخ الكبير وان
زوجها من اقصى ما كان قط يصرفها الى الخيول والجدال والبرع و
ما يودي الى الرقيم الوهم كاحد الصيود المتينة لخير الرذلة لم يشر كقول
وكذا في الخارج النكاح كمناسيلته وان كان النقص غير ذلك لم يثبت
لها به خبر: الرابع المأزور القبر لم يزوج له حتى يخرج عن النفقة
عليها والقيام بمسوقها يثبت للمأزور كذا في ذلك ان قد عدا ذلك الا انه
يؤدبها في ما لا يملكها من كان في غير الا لانه لم يثبت نفقة ولا يوديها
في ما لا يملكها من الكتاب ان لم يملكها ايضا وقيل لا يملكها كما في قول
بعض المتأخرين لو انفك اخلا في حالها لم يزوج له معرفة عليها او لا
اوله نظر الى الحال او المأزور في النكاح او في غيره من الفاسد
سما يتخير او اعتبار الكفاية في الفقه في الحال او المأزور في غيره من الفاسد
ان من دعت الى زوج والاعينها وليدتها في السلطان في غير منعها
موادها او منعها عضدا لها واضرارها في ذلك امره بقتلها ونحوها
من ضمت انما كان كقولهم في الفقه في الحال او المأزور في غيره من الفاسد

فمن
في
اعدا
غير

الظن
من
من
من

السلطان

السلطان منه عام الحب او كره فلا عبد الملك وعلم هذا القول
 اجمع اصحاب ما لا اعلمهم اختلفوا فيه والله اعلم انتم من رتب
 بشارة صاحب الجواهر **في هذه المسئلة** في بيان حقيقة
 حوال الشريعة ولسقوطها بسبب تداثر الماوال التبرك بصريح اللفظ الثاني
 ما يدل عليه كالمفاسمة وكالسيكوت مع رتبة العشرة بالبعد وبين
 ويقر من وفيل لا يكون له قطع الشريعة لا في يكون مقصر الصلة
 المتعلقة له في الخلق بما ابتداء الشريعة من القتل او مسأله
 فيه او مسأله او كراهة منه بل ان له كله مسقط له في الشريعة
 عنه ان القاسم وكذا لك ترك العيل بعد العلم من غير عذر مما لا ريب
 في انهم في كتاب الشريعة ايد اسما او اذ اعلم بوجوه الشريعة فسكت
 ولا شفقة له والمشتبه من المذهب ان له لا بد ان ينضم من حول
 الزمان ما يعلم منه انه تارك له او اختلفت الرواية في تحديده لك
 الزمان فيروى ان شعبة في تحديده سنة وثلث الماروي وروى عنه انه
 يدع تحري النسخ يدعني فقال اذا غربت الشمس من اتر ايلو العندة
 ولم يبق فلا شيء له وقال ابن ميسرة فما قرأ السبعة حكمة حكى بها
 وفي الحقيقة من روايت اصبح عن شعبة انه قال لا اعلم في يبيع
 المنتزع قدما او مرمة فلا ريب الا وستف قطع قبل السنة فلا ريب
 يخرى ذلك في السنة وروى ابن القاسم ما زاد عليه ما ورواه وقال
 اصبح المقتضى في الثلاث فليل وقال ابن العباس في الخمس قليل
 على ان تحذف العشرة في هذا ينظر او غير ذلك فتقطع شيعته في اول من
 له لك وجر عليه العشرة ابو الوفاء بن محمد انه رآه في ذلك رايه في الخبر
 وهو عشرة اعوام وقال محمد بن القاسم ان ابن العباس يروي في شعبة
 الحاضر في العشرة بعد ان كان باربعين سنة وروى في الشريعة في شيعته
 وان كان لم يصرح بشي كماله الاصل في هذه الباب فتدبروا هذا حوال الشريعة

الفايعة مفاع التسليم وعافوا الخرج ما نزل من الخلاء ومتروك من
 المدة ما تحتل ان يجوز سكوته فيها عن الخلب ترك الحقة ولا يشتر
 استخلافه عاكلك وفي العقوبة من رواية ابن القاسم في شقيق فلع
 بعد شمس بن الجلب فالالخ وبه كواب والله اعلم التمس من امر شمس
 صاحب الجوارح **مسألة** عا من انزاع الوديعة: مما انت من الولادة
 بهوضا من كركك لو عكبت تحت العنق ومزاد مع بفرا او نوقا وانزا
 علفن من من الولادة وكزاله عز ومجدا محلت مما انت من الولادة وفق
 ضامن وكزاله التضضيع والانتلاب وذلك بان يلقيه مضبعة او يدع عليه
 سارفا او يسقى به الماء ان يجلده فيضمن ولو ضيع بالنسيان بان تركه
 في موضع ايداعها ضمنها الخ والله اعلم انتم من امر شمس صاحب الجوارح
مسألة الحرة **مسألة** عا من اعطى شيئا من ماله عا فبين ماله
 مسرف لم يانه يغرمه السارف ولرب الصيغ: لان السارف هو المتقسب
 انتدابه قال اخيه وفلان يعرض العلم يجوز شتمه الصاعا للصوص
 تحكم عا للصوص الابا التشديد والتفليط ولا يحكم له في كذب
 له ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وانما يحكم بالكتابة والسنة
 لافل الخبي والصداد **وف** قال عمر بن عبد العزيز حدث
 للناس افضية بقدر ما احد ثومان من العهود ولا تنم ايضا حين مسرفوا
 اموال الناس ينحصر زوز من الاعلالي عليهم ويجوز شتمه كل الناس
 عليهم العدل وغير العرف ويشد دعائهم ويقطع عليهم بالقرابة
 بالقرامات لان الظلم احوان تحمل عليه والله اعلم انتم من الشئ
 التوقيع بلطف الحرة **مسألة** **مسألة** عا من اعطى شيئا من ماله
 حلت تذا رز وجما برة فيما جفا رز وجما بالسرحة والعطف بين
 القرنية ليل او نفل او ييسر عليم النوبة وولدت اولاد وتناسلت
 الا ان يعر عدد اكثيرا فتتزوج الزوج مع زوجه وقال الف الميراث لا

مسألة لانا -
 الوديعة والتضضيع
 في كل ذلك

في موضع
 من ماله عا فبين ماله
 مسرف لم يانه يغرمه السارف

مسألة الحرة
 مسألة عا من اعطى شيئا من ماله

مسألة الحرة
 مسألة عا من اعطى شيئا من ماله

مسألة الحرة
 مسألة عا من اعطى شيئا من ماله

نون

بفرتك واحدة ولي نصب اولادها بالطلاق والتربية ما قولك في
 المسئلة ان النقرة او اودها كلفم للزوج وانشي للزوج فيمن قال
 فخر ووالعلماء رضي الله عنهم لعله سرحه اخذ وعلاجه فوجدوا
 اللبن اعظم من ذلك وقالوا يعني عنه في اللبن خاصة وعليه ما اكل من
 السموم كراه ما شئت عليه وخسر وركب وبلغ منكم وما اكلوا الله اعلم
 انتم من الشيخ المصنف الحمد لله سيرة رخص الله تعالى عنكم وادعائكم
 وادعائكم النقص بكم ما فوئخ اجزل الله ثوابكم في مسئلة هي ان رجلا زوج
 ابنته من رجل وبناتها وبقيت عليه بعية من صرافها فوكت ابنتها
 على الاستحلال من ذلك من زوجها ووقع بين الاب والزوج منازعة كبيرة تبين
 بها الحل على عاتقك واشتد الضر منه المدة بعد المدة واستغنى
 الغاض عن رجل وادعاه الزوج المذكور الانتفال من استيحائه الى بلد
 اخر فقامت نعت الزوج وابوها من ذلك لكون العداوة واقعة بينهما
 لا جملته انما انه غير محسن لها وغير مأمون عليها ومضربها ففعل
 بحقوقه الله تعالى لك بكم وادعاه الزوج مع زوجته على هذه الصورة
 معصا لبيسر له الانتفال بها والحال انما ذكر دينوا لئلا يكونا قاضيا قاضيا
 وترموا الاسلام عليكم والتمتوا بالبركة في صوابه وعليكم السلام وادعاه
 كان الامر كما ذكر فليس للزوج المذكور ان ينقل زوجته العداوة
 حيث اراد ودعاه معصا عما وصف وان كان في الاصل له الانتفال بها
 لم تكن مع سلامة فخره اعلم بما قاله صاحب التبرج ونصه اذا اراد
 سفر قبله ان يسافر بها ان كان مأمونا عليها محسنا اليها وبعد اريد
 الشيخ سيرة بلغنا من بزيارته رحمه الله تعالى قول المرونة وللزوج ان
 يضمن زوجته من بلد الى بلد وان كرهت فقالا يريد ان كان الزوج تنف
 مأمونا عليها محسنا اليها فلا يخرج بها حتى يتقش ذلك لغير العطف
 في كبير عليها وادعاه الصغير لتخرج من الجلب بذلك وبه حدثت

شاعيا

مأمرة: ولا يحكم به قبل ان يحد صالح ان عا الزوج اثبات كونه مأمورا
 عليها بحسن السبا وقل الامام مالك رضي الله عنه في العتبية ينقض
 الإصلاح حاله واحد سانه وليس له ان يخرجها ويضعها استوف الحين
 هذا وقد قال القاضي ابو الوليد ابن رشد رحمه الله تعالى ان كان الزوج
 معزوب بالاحسان اليها قبل الرحلة وان عوف بلا كساة له لعل
 ينزل الرحلة بها فلا روقه (معنوم في المرونة وهو عفا فاصد
 ضررها الجربان السبب المحوريه عا فصد وهو اساءة لها والفتن
 الواقع بينهما ولا شك انهما توتر في النفوس ان يعا لاول عليه
 بغا صا الاضرار بالغير ضرر او يصنع منه واعله وان كان في ذلك مبلغ
 له في الاصل وقد جاء في الشرع يقع الضرر والضرار والنيق عن قصد
 وفيه كفاية والله اعلم انتهى من خط الشيخ محمد الشريف العواي
 رحمه الله تعالى **الحكم** **د** **له** **سب** **د** **عن** **مسئلة** **صور** **تف**
 هي ان امرأة استعارت حليها او ثيابا واعطته لكتفها زوج انفسا
 لتستعمل به فادعت تلعب قضيت الحيات المستعيرة فبما الشيخ
 المدعي تلعبه وارادت الزنا الزوج تنصين كتنفس المدعي
 تلعب قبل حلقه الله تعالى والحب بشي يقتض بتضمن الكنة
 فبما الشيخ، انما ادعت تلعبه او يفضي عليها بذلك **ق** **و** **ا**
 وانما كان زنا مكرما ذكر والشان ما بالسؤال السهم في العارية التي
 يغاب عليها كالحق تنصن بدعوى التلب الخلاء ما يغاب عليه
 كما بعد والاداب حلا تنصن بدعوى التلب فان الشيخ رضي الله عنه
 وعظه في الرسالة والعارية مودات يضمن ما يغاب عليه ولا يضمن
 ما يغاب عليه من عباد الاداب الا ان يتعز هذا هو المشهور وعليه
 غير واحد من ائمة المذهب وصنوخ صنفه ودرج عليه العلامة
 خليل في مختصره وحيث ادت المرأة المدعورة فبما الشيخ، المدعي

مسئلة عارية
 المسئلة وجاب
 المسئلة حلي

فلهذا لفضاء الشئ به عدا بطلان غير فلهذا الرجوع بما اذنه من قيمة
 الشئ. المعدا تلبه عا كنتم زوج ابتعا بغير امارق لان المستجير ان
 بغير فراق العدة المنقضية للمطامع فيما بين يدي من الغضايا او الطحا
 ونصح من كمالك المنفعة وازعان ملكه المدا بجارة وادارة فلم يحج عليه
 في ذلك وعليه درج (العلمة الشئ في قليل مختص واليه اشار بقوله
 وقبح اذارة مالك منفعة بما جبر وان من غير او الحكم لان الكنة
 المذكورة تضمن الحائما قيمة الشئ. التي اذنتا حسيما تقرر بعد كل
 البيع لا بموجب شرعي يوجب سقوطه عنهما الح وفيه كفاية والله اعلم
 انتم من حكم الشئ المقتضى محمد الشرب (العوا غير احد انتم الحركه
 صفة القتب عا في الشئ امد الحركه يقول كاتبه الواضع
 عطف عطف تا لحد از حدة التمهلة تشمادة العزل فلاف من عة وابلد
 كرا وهو باق عا الله الزمان وكنته يتا كرا الحمد له سيب لت
 عن مسئلة صور تصايع ان المرأة فطكت ارضها لثورات الشئ عية من قبل
 زوجها وتصرفت فيما بانواع التصرفات بالخدمة وبغيرها من الحث
 والقرينة مدة عشرين سنة ولم بغير عديهما اعد في ذلك ولم ينظر
 عليهم انهم بعد حوزها وملكها ايالها الارض المذكورة باعت لارض المدة
 حرة لرجل وتصرف فيما مدة ستة اعوام ثم بطلت في الارض حل
 اخ وادعا ان له في الارض المذكورة حقا من قبل جده واستطاع برسم ثلث
 حده المذكور لارض المدة كدة والحال ان الغاي المدة كدة عال عوز المرأة
 الشئ كدة وحاض ليعتد الارض المدة كدة وما مانع يمنعه من التقييد
 فصل في حكمه (استعوا لطلب بكم حيث كان الغاي المدة كدة عال بالحوزة
 وحاض للبيع وما مانع يمنعه لا في له في الارض المدة كدة والحال ان كرا
 ابراهيموا ذلك في كرا يمانا اشتا فيل توجروا وتركموا والسلم عليكم والرمة
 والبركة. وعليكم السلام واد اظن في الامر كرا في في الغاي المدة كدة بما

في كل اعله باهل الاربعين ولا يلغى رايه ولا يجعل لان مسكونه العدة الميز
كثرة مع وقوع التقويت المدة كرو ولا مانع يمنع من الفياح مسقط لطلب
مانع من قبله ولو كان مبدع عقد فقلت الارض المدة كورة فسقطت مع
علمه بما ذكره عمر المانع من الفياح مبطل له هذا الذي وقعت به الفتوى
من الشيخ الرعيين من الفروسيين وانت خبير بان التقويت بابيع لا يرويه
بين الاكثريين والاقرار لانه حيلزة فاحتمل الفياح (الفياح) وصرح (الفياح)
ابو الوبيد ابن رشد بان لا تغاير عا ذ لك ونقله الامام الترمذي في حوايه

فصل في بيعه جبر العمل انتم **مسئلة** على الاكراه على البيع بالاطلاق
واذا ائتمت الاكراه الحالب بالاطلاق فلا حث عليه بيعه ولا يلزمه الطلاق
المدة كرو فان الشيخ ابو الحسن في كبره على المدة ونه والاكراه على البيعين
يرجع وجوبهما على الحالب والاكراه على المشتري مع حكمه حسبما نص على
ذلك الامام ابن عمر ونصه ويمين المدة لغو والله اعلم الحمد لله وسبح

عن مسئلة هي ان يختص اكثر من حمار او فرسا ليسير عليهما من بلد الى
بلد كذا ان يجنب بلوغه الى البلد المدة كور ترك الحمار المدة كور مضملا بزرية
في اخلف في البلد المدة كورة من غير قيد ولما علق باب فقلت الحمار
فزع المكثر للحمار المدة كور انه لا يلزمه الحمار لكونه تركه بالزربية
المدة كورة مع زوايل الرفعة التي معه وقيل ان يتركه نجا عنكم والطب
بكم يقض على المكثر المدة كور بضم الحمار المدة كور حيث تركه مضملا
من غير قيد ولا علق باب ولا حارس ولا احتياج له بترك الرفعة زوايل مضملة
كتركه الحمار المدة كور اما ما بينوا لانا لك يمانا شافيا فوجروا وترحموا
والسلام عليكم ورحمت الله وبركاته وعليكم الصلوة والسلام فاعلموا ان
الامر كما ذكره على المكثر المدة كور بضم الحمار المدة كور لوريه
ولا كلام لابي ذالك والحا اما ذكرا لانه بتركه الحمار المدة كور على الصفة
المدة كورة سبب في اقله به ومن فوا على النضمان له تلافى والتسبب في

الانظار

مسئلة اخرى
البيوع بالطلاق
لا حث على البيع
مسئلة اخرى
الحمار المدة كور
مسئلة اخرى
الحمار المدة كور
مسئلة اخرى
الحمار المدة كور

الاثلام فالشيخ شهاب الدين الغرافي والشيخ ابو عبد الله
 المغربي ومارز عمه من ان ترك الرفقة واولم مطلق بالمرزبة المذكورة
 بصفته عنه الضمان لا تقام به حجة ولا تنسخ لسمك سبيله بحذر الله
 اعلم انتم من خط الشيخ المنيح محمد الشريفي (هو ابنه) والله تعالى اعلم
 له **فصل** في المسئلة ان رجلا اكثر حلالا ادعى انه ضاع دون نقد
 ولا يعرف مكانه اذ كان عليه ووجب له ما نقد او فربط عملها ووقع التتبع
 التتبع في جميع المتبقيات واقتصر عليه ابن هارون في اختصاره
 اذ لم يوجبه به القاطع ابن عبد الرقيب عا ان القاطع المصيلح صرح في
 العقد المنضم يستوف الضمان لا ان يقتصر على الضمان على الرجل المذكور
 لم يبعد شيئا او فاصل عليه (ليس من فربط ولا نقد) هذا (الذي
 نص عليه غيره واحد) صاحب المتبقيات وابن هارون في اختصاره
 له (او ابن سالمون في العقد المنضم وابن هاشم في مقبلة) والله اعلم
 وبه كفاية عن المزيد ورنبا (يعمل المأرب) انتصر الحمد له **عقد**
 شرا الارض فكتب الحمد له بعد ان استقر على ملك المكرم فلان بن
 فلان العلاني جميع الارض البيضاء المعصرة الحراثة الزرع الخاضعة وكذا
 البعروفة بكنز في قدر كنز ابو طن كنز الخ كذا ان الارض المذكورة المح
 الحرة له بل الارث من ابيه وابيه عن جده الخ الاستغفار لكتنا وبعده
 ان كان ذلك كذلك وثبت ما ذكره الثبوت (الناس) محض الحق لا يفسد
 من تعديب فلان المذكور فاشترى منه المكرم فلان بن فلان العلاني جميع
 الارض المذكورة في مفعول واحدة وعقد واحد بثمن قدره وغرامة
 وعطية كذا انتم جميع صرودها وصفوها وطرفها وموافقتها
 الخ اخله فيها واخار حقه عنها وما عهد منها وينسب اليها
 قدرها وحدها ثانيا يعاوت فابيضتها وتمتصها وتوكلت بها
 الروية والتغليب واللا حجة احاطة علم وبيلان وخيرة وعيلان

مسئلة اعلم
الحكمة وادع
تدبر

واذا انفع بك ما فعلت اجز الله ثوابه في مسئلة يعا ان جلا استعلا
محلته حرب من اجل ما فعله له وعاب بها عنه فلما رجع من عينته فليد
رب المحلته في رد ضاله فادع على نفسه وانما تلقت بليلا مع جملة عذبا يتبين
في محله وجعل بعضكم الله نفعه ولطف بك بل من المستعير المذكر قيمة
المحلته المنة كرامة المدع عن نفسه والحق ان كرامة الابن من شئ يتوا
لنوا وجه الحكم في لذي ينادى مشاويها تنشأوا وترى او السلام عتيد ورحمت
الله تعالى وبر طرقت وعليك السلام الحمد لله والصلوة والسلام على خيرنا
محمد وآله وبعد فقصت سؤالا المستعير اعلا: وكان الله للجميع
حقولا وان كان الامر كما ذكره الشنا من بالسؤال الصغر في بعض
المستعير المدكر بالسؤال الاعلا بقيمة المحلته المنة كرامة الشئ استعلا
وامر عن نفسه لان العارينة التي يعاب عليها يضمن رد عوى التلب فلان
الشئ من رضى الله عنه وعنايه في رسالته والعارية من ذات بعض ما يقاب
عليه فلان الشئ في الشنا في كالحلي والنياب ونحوها اذا ادع على نفسه وطا
دم ولو فرمت البينة عما فعله له ونحو كذا عند انتدب خلاي ابن
الفراس ولو انتدب في المستعير سقوط الضمان في نفسه في نفسه عند
ابن الفراس وينفعه عند انتدب ولا يضمن ما لا يقاب عليه من ذابة او
عنه وعليه درج العلامة خليل محمد الله تعالى في منصرف السبيل لما
به الاعتور حيث قد اوضح المقيب عليه البينة قال الشئ في الخارج
اي الشئ الذي يقاب عليه كالنياب والقروض ونحوها وفي انتدب
السلام والذ بعد الرما ذكره العمل المذموم من التعرف بين ما يقاب عليه
وعبيرة وانه يضمن ما يقاب عليه الا ان تقوم له بينة فانه تلب من غير
سببه فلان انتدب بالضمان ولو فرمت البينة بان تلب وعلم ما تفرز
درج عليه في منطلة مشير اليه بقوله وضمن ما يقاب عليه وقبل
ان تشر على غيره والا فلا وبر في بينة خلافا للانتدب ولو شرط في الضمان
لم يبعد على الاصح وصدق في ما لا يقاب عليه كعبد ودرية وخيوان

وان صغروا هذا اذ رج غير واحد من ائمة الملاحب واليه اعلم انتهى
من الشيخ المقتدر في العشرية العوانة نقل في الحديث له **حسنه**
على عدة المصنفين من التي تدرج بالسماع وتنسب للقاضي ابن رشد
فصله ما ياتي في ائمة فخره ويثبت سماعه وعلمه باصله
في العزلة التي هي والكبر بعرة وفي سبعة اوضاع لذلك
وفي البيوع والاحباس والصدقات والرضاع وخلع النكاح وحله
وفي فسخه او فسخه او ولادة وموت وحمل والمضرب اهله
وزاد ولده في ان ينسب اليه ومنفذ الهبات والوصية في العلمين وملك
قد تم قد يظهر منه له ومنفذ ولادة ومنفذ احرام ومنفذ الابواب
فليتم لئلا يتركه فيكون عشرين ومن بعد سبعة تدعى
حفظ العقيد وبه اية نفي العشر من بعد واحد فاتباعها
منها فلهما الفعلين اثنان ومن استند في الملاء والعزم والاسم
وقد قال ابو الحسن المحقق في الفصول في الفتن مع شهادة السماع
ونصها التتاء برحمته في نفيها لغيره ونسبها الى النوازل وفي
البسور والاعتماد سمع مظهر وفي البسور من يقوم بنقله ابو الحسن
المحقق في اربع فصول ولان فنيل بالسماع لغيره والحق بها ابن عبد
السلوك خمسة ونصها في فدان وقلم زج جيبا الفجر والاسم والعدا
ولوث وعقوبه اضر بنقله وصارت كتاب عدة ثلثين ائمة
بالتشيز في طلب نصها في علمه واليه اعلم انتهى من الشيخ المحقق
محمد بن نور الدين خليل حيث قال وقد امت بيننا الملة على ائمة الحوز
الا بيبينة انه اشهر الناس في الفقه وقب ووف وموت بعد ان طار
الزمن في الارضية وحلف وشهد اثنان كجز او جرح وكبر وسبعة
ونكاح وضه وخلع وضد زوج وهدية ووصية وولادة وحرابة
واباؤه وعمرو واسم وعقوبه لوث بقوله ان طار الزمان في الارضية وحلف
وشهد اثنان مشرك في قوله ووف وموت وحلف الهول

خلا الاربعين سنة او الخمسين وهو قول ابن الفاسم قاله في المبيد ابن زرفون
 وهو كذا في المبدوءة ولا يشترط النشر ولا الاربعين في غير الوقف
 والموت ويشترط ايضا في تشييد المذبة السماع على النكاح ان يتوقف
 الزوجان عليه واما اذا انخرق فلما نقله الشارح عزنا في عزنا في
 نقل صحيح والله اعلم انتهى انتهى له الله تعالى الحمد لله
المسئلة قوله قلت انما وقع الانتفاع بما ان اخفاك العمدة
 في جعل غير المادون له في العمل واما المادون له فليس كذلك
 كالراعي يضرب الشجرات ضربا مثلثا فيتملك ما يفضله او الكيل
 عما شرا عبيد يشترط ايا الموكل فله ان يبيعها والاشهاد لها كان
 مكلوبا بالاشهاد صا كما المادون اليها في العمل منضاه الرزق الاصل عدم
 التجرب وعمر الممان وفيما ذكر شيخنا انظر لان هذا البوق لو صح
 لا كرهه ويمن ان كراهه ما ذكرناه عن احكام الشيخين فان السعي
 ما دون له بل هو ما مور به الله واسمها ان لم يكن في ذلك فلا يبيع غيره
 وقد قيل هو حقيقته الله تعالى تقرر من حيث انه ولم ينفذ غيره بل
 ذلك في كتاب المقتضب من تلاميذه لرجع الشاهد بعد الخطم
 وقبل الاستنباط فان كان لا ينفذ وان كان يبيع غيره فلا مانع
 كان في الرفضه فلا ينفذ فلا يبيع غيره في المردونه في كتاب
 السعي منه ولو ادب لكان ذلك اصلا وقران غيره لا يوجب الحج والله اعلم
 من الجواهر لابن شمس بل ينفذ **مسئلة** عما تبيين ما يبيع من
 المصحف الانكحة بخلافه عن ما يبيع من خير خلافا في (الشيخ ابو محمد)
 اخر قول ابن الفاسم لرواية بلغته عن مالك اخذ قول ابن الفاسم هو
 المذنب ان كان من نص الله سبحانه وتعالى رسوله عليه الصلاة والسلام
 على تحريمه لا يختلف فيه بل انه يبيع من غير خلافا وكلما اختلفت الناس
 في اجازته ورده جاء فيمن فيه بخلافه او اول قوله والله عليه

مسئلة في الخطا في
 ما ذكره من المادون له
 والله اعلم

مسئلة فيمن
 يبيع من غير
 خلافا

أكثر الروايات أن كل نكاح للولي أو للعهد الزوجين أو لغيرهما أمضاؤه وله
فسخه وإن فسخته له بكل ما ذكرنا كما ناسطو بيننا فسخته وما فسخ
قبل البناء وبغيره فإنه يفسخ بغيره خلافاً ثم تمييز ما يفسخ قبل البناء
خلافه عن ما يفسخ قبله وبغيره يعرف ما بينه عليه وذلك أن
النكاح الذي يتخير في فسخته عاشر بين الأول ما يختلف في فساده ومنع
المعا على فيه بهذا يفسخ قبل البناء وبغيره يكون قبل ذلك خاصة
فيكون في تنويحه الخلل الرفع في النكاح يكون على وجهين أح
أحدهما يرجع إلى العقد وهذا الاختلاف أن ما وقع عليه يفسخ قبل
الدخول في فسخته بغيره خلاف وهذا كمنكاح المريض والمحرم ونحو ذلك
الوجه الثاني ما يرجع إلى الصرافة وهذا أيضاً ثلاثة أقوال الأولى يفسخ قبل
الدخول وبعد، وترك البسح قبله وهذا شاذ لأنه لا يقع فيه وهو الشبه
بفسخ قبل وثبت بعد والله أعلم انتهى من صاحب الجواهر من شهر
الحسنة ثقيف مسئلة ما نصداً قال في المسئلة
في مستند كوزلر في كتابه
في حبره من رغبة وصرقة ولو وقع الإقرار به من مطلق أو مطلق له
من يقضي له بذلك حتى تعاضد البيئة المحوزة استثنى في الشك لم وشي له
الوقت حوزة عز ورفقه بعبادة بيئة ما فرار قبل فليس له وموته ومرض
موته والابن والمحوز وشي في وقت الوقف فيكتب عامة الموت في
عائنه بتقيد إه حوزة بلان في بلدان المحبس عليه كذا الخ والله أعلم
في المرونة من لعب إسرائيل باسم أن في ينشأ في الذهب بين الصغار والكلاب
قال لم تثبت شفعة في تعيين الضارب والدية على عاقلهم وذلك على
فدر الدار في يسر في تحمل الغني بغيره ومن دونه بغيره ولم تحك ما لك
في ذلك حد أقوال ابن القاسم والعاقلة التي تلزم مع الدية أقوال الجاني
وعصيته وأقل العاقلة سبع مائة رجل في أكثر حوزة الدية عليه وإذا

فإذا لم يكن فيهم من يحمل الدية فتح الرذل القيل القيل أقرب القيل إليه ولا يزال
يضم الألف في الأمر حتى يجمع منهم من يحمل الدية أنفسهم والله أعلم منه
بلفظه وسمي أعز ضرب شغصا برجله عاوجه اللجب حملات
فهل يلزمه الدية أم لا فلا جاء يلزمه في ذلك ذية الخطأ على العاقلة
أخراسا وفرا في التثبيبات فوالله ومقتضاه من مذهب في الكتاب
وغيره أنه حكم ما كان عاوجه اللجب على الخطأ وما كان عاوجه
من يجوز ضربه كضارب الحد والمودع والخاص والكسب في اللجب
فاستبعد منه أزال الدية فيما كان عاوجه اللجب والأدب مع يجوز
له الأدب بخطأ والله أعلم من القيل القيل فلا جوارية مقتضاه على
اعتماد العدل المذهب أن لا يجوز يكسبها العرف فأنها غير مقبولة
والعرف أصل من أصول الفقه ولا يحمل الفاعل أن يفضي حتى يعرب
عرب البلد وقد قضى بتغليب الأحوال عسر الخطاب رضي الله
عنه والله أعلم من الشيء الخطاب بلفظه الحمد لله مسألة
المسئلة أعلم أن المودع له أمين لا يضمن إلا إذا تعذر ولا بد من ذكر
شيء من الأسبل على أنه علمنا أن الدية سبب الضمان فلا بد من
مشتبه منها ضمن مختلفا أن يؤدعها غير غير غير عذر فإن فعل
ضمن ولو كان الذي أودع عنده أحد أمانته من الأول لا زبنا يقول المراض
إلا ما لتلك إلا أن تجرت عذر لم يكن موجودا حين أودعها بها وكان
ربما علمنا أن لا يمكن للمودع أن يؤدعها قبل فعل ضمن وكذا إذا
كان لا بد على الحضر ثم أراد أن يسافر فأودعها عنده أمين فإنه
لا يضمن ولو سافر بها مع العذر عايدا أمين فضاقت ضمنا
وليس له أن يؤدعها في الحضر ولا عند أراد السفر إلا إذا أقر
عليه رد لها البر بها فإن تعدد أودعها ثم استردتها وضاعت
بعرة لئلا يضمن ويجب عليه أن يشتد العذر عايدا حصول العذر

فقد ضرب رجل
ببريقه على ثوبه

مسئلة في العود
بشيء من العود
مسئلة في العود

مسئلة في العود
بشيء من العود
مسئلة في العود

بنت فلان العلية واشتدت عا نفسيه بانها ابرات زوجها فلان بن
 جلاز العلية في جميع ما بذاته لها ابراه تمام اعام ابراه ثورك ومسلح له
 تعار وفلا وحانة ونعظم عليه وذلك لحسن عيشي تهما بدما وعمد اخراره
 لها صرمت ذلك من الما وابدا نته عن مملكتها وتغير نه فحل عقد الابراه
 المذكور من الامم ماله وحفل من حقه وكسبها االصا من كسبه واذا نت في قول
 نكاح منسما وفي حوزها عنه وقيل انك منسما فيقول لا تمام وحازة عفتها
 وشكرها على ذلك واحالها فيه عا ثواب الله تعالى انه لا يضيع اجر من
 احسن عملا وقيل في حال الصحة والطوع والرضو الجواز تشد عليها بل ذلك
 بلحالة الحائز في نشر عا في كذا الحمر له **مسألة** عا في العفتات
 عليها يجوز نكاحها اذا رضيت بالقرع ولم تصرح قبل ذلك بالرد واما ان
 كانت مزاكنت وما رضى بذلك ثم رضيت فلما يجوز نكاح احد اهلها فاستعدت
 بلافتيات بسن الخطح ابد او رضى برضاها والله اعلم انفس من الشيا
 سلم في المنصور بامر الله تعالى ورضي عنه **مسألة** الممسكة
 في العبر ومن البنت والام ان البنت اذا عقدت عليها فخرم اذاع واما الام فلا فخر
 بل العقد الا اذا اوجب الام فالعقد خير لهما كانت الام اشدهر ورا البنت
 من الابنة من اهلها لم ينكر العقد كما فيها عليها في بعض اهلها استند اذا عقد
 عليها لضعف ميلها للزوج فيحد العقد وعدم مخالفتها لها فاستعدت
 واشترط فيها التي هي اضافة العقر وكان كما اذا في بضع البنت لضعف
 ميلها لامها وميلها للزوج فتحرم بالعقد ليلها تعوا منها والله اعلم
 انفس من الشيا الحجاب بلعقله الحمر له **مسألة** رضى الله
 الله عنه وارضاه وادام النفع بك في **مسألة** فيقول رجل زوج
 ابنته من رجل ومكثت عنده زوجة مدة لم تبلغ ستة اعوام ولا
 سبعة اعوام وعنه ما اراد ابوها ان يزوجها لبنت زوجها جلد
 عليها الصبوة لعلمه انها لا تنضج امورها في قصرها تها فلذلك

في صحة ما ذكره
 عليه في قوله
 اذا رضى بالغرب

في **مسألة** في
 الام والبنت
 في العقد
 في الام والبنت

في **مسألة** في
 على البنت قبل النكاح
 في العقد
 في العقد
 في العقد

جده عليه السبعه ولما ازمنت في بيت زوجها مدة يسيرة رامت
 ان تطلع زوجها بعض المال وان تنظر فيه من ثمنها عليه فقال ابوها
 واراد منعها من ذلك فاحتج عليهما بانها لا تنصرف الا في التبعات
 في الماليات كما تنصرف في غير واحدة ومراد الاب ان يقضي ما لها
 على زوجها الميسرة به ما يصلح لها فقبل له حوكم الله تعالى من غير
 توكيل منها او الا ان توطئه واذا قلتم له ذلك فقبل يقوع وكيل الاب
 مفارقه بينوا فقال له بيا فاشا فباشا بوا وترحموا والسلام عليكم
 ورحمت الله تعالى وبركاته الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله
 توملت مسواك اصله الله عليه وحالك واذا كان الامر كما ذكره لم
 يكمل مفعول البنت عن زوجها سبعه اعوام او ثمانية اعوام فطلب
 كلب حوكم الله عليه من زوجها من غير احتياج الى توكيل منها
 وبذلك صدر الجواب عن شبهه النازلة وفي السنة ثلثين والذ فانه
 ابن ليا به في رجل فاع على ابنته يطلب كلبا من زوجها والزواج يقول ان
 زوجي لا تطالبني ان اطار من افرا مني مع زوجها فلما تم ذلك للاب
 بنو قيسله والافقه ذلك ونزلت في ابنا سليمان بن الاسود القاضي
 فقال له القاضي حكم لك منذ زوجها فالمنة سبعه سنين فقل
 له حكم فلما كان لك اب بنو قيسله وكان اصغر من خليل يعني بزال
 ونزلت ايضا عن القاضي محمد بن مسلمة فقال له الشيوخ لا يجوز لك
 التمسك عنك الابنوكيلهما وكان لبناء الزوج بها ثم كان سنين
 فقال ابن ليا به هذا الذي اذهب اليه وافتر به اذ مضى هذا مثل ذلك
 وقد لا ترضى لك القاضي برفه من الذي في تبصرته مقتصر عليه لم
 لا يحل غيره كانه المذهب ونصه واذا فرغت الزوجه المولى عليها ثلث
 سنين ثم اراد ابوها ان يكمل زوجها المولى او يقضي من حقوقها لم
 يكن له ذلك الابنوكيلهما له الا ان يتصل ببعضها وسوء حالها

في بيت زوجها

وبنو قيسله

وتتبدى هذا المال ما واليه اعيا انقص منه بل يملكه الخ لانه تزوجه
 فتتهدى اذ عز لان من يجب اعز له الله تعالى فوضع كذا في الت
 لسماع نقوله الجماعة الخ ذكر اسماء اولي المير وبلان الخ وذكر واعلم
 معنى المشقة منهم والنقل عنهم للشيخ اللازم المشترط اليه ليعده
 عن محل الاداء بعد اصح النقل عنهم اجتهادهم يعرفون كذا وكذا
 الخ ثم توجد حيث ذكر في المذكور وبسبب وفاة الجماعة المذكورة
 كيف ذكره وانه فوجه نقلها عنهم للشيخ المذكر في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 فعلم ان الجماعة المذكورة انما هي التي انما هي التي انما هي التي
 حتى تبلغ والصحاح والعمول به لا يزوجهما غير الاب عا اذ حال كان حتى
 تبلغ الاب انما منسب التولية وانما يزوجه السلطان بالاعز
 عند عدم الولي واعضله او غيبته وليس له ان يزوجه الصغير ولا يزوج
 يزوجهما غير الاب من سائر اولياء فانه اذا كانت يتبعه فلا تزوجه اصلا
 حتى تبلغ وورث ان ليس له ان يزوجها ولا يزوجها وراثة بلغت وورث
 ان عتقها خروجه ومستحقها اجماع وكان مثلها يوجب له ما في النكاح
 مصلحة جاز تزوجهما فلا الاستاذ ابو بكر والا وهو المثلث الصحيح وهو
 المشهور به الخ والفاضل ابو محمد المختار الروايات واصحابها
 والعمول بها والدي يفتي بها انما للاب يزوجهما غير الاب عا اذ حال كان
 حتى تبلغ فان ذلك رجع ما ذكره في ديوانه في سنة ١٠٢٠ وقال الشيخ ابو
 الهادي واما الروايات مما خالف عليها الفساده فليس تحتها احد من
 المناظر من انما تزوجه وان كان الخلاف الروايات يفتي منع التني
 ويح وانه اقر على الروايات الصحيحة جزوجت في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 وانما ان عليه وان بلغت ما لم يزوجها بعد اذ مقتضى القول بالمنع
 من التزوجه وقيل ينفي فيه الحاشية فان رواه صوابا اعطاه ولم لا يسمي
 وفيه الخبر انما في رضى مقتضى والا يسمي فلا وانما يكون له
 بعد بلوغها اذ احتج التولية الخاصة واما حاشية التولية العامة

في
 تعريب المصنف
 في اللغة

مقتضى التولية
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠

في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠
 في ديوانه في سنة ١٠٢٠

وبسبب هذا الدين والاصح في ثبوتها قوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 بعضهم بعضا على العدة بقرعة الخاصة فان اقم عليه بهام مع
 فان كانت الخاصة بقرعة اجبار كالاب والسيب فيسخ النطاح على كل
 حال وليس للاب والسيب اجازته وحكي القاضي ابو محمد ان في اجازة
 السبيل روايتان وان كانت الولاية الخاصة ليست بقرعة اجبار كالاب
 في السبيل وسائر العصبة في البكر واليتيم فقل ان الفاسم في الغناء ان
 اجازة الولي قبل البناء او بعده حاز وان رده قبل البناء او بعده رده
 لم يطل ويكسر صوابا وفتح توفيق ماله في الجواب عنه انه اجازة الولي
 بالقرب وقال ابن نافع وعلم ابن زياد يجوز ان اجازة الولي وفلان
 القاضي ابو محمد ان وجه الاختصاص مع القرعة على ولي بالنسبة الى
 بالحق فقلها روايتان احدهما ان في ذلك جائز والثاني انه ما خلت اثره
 تزوجت فبعثوا الله اعانتهم من ابن بنته صاحب الجواهر الحسان
 بلغته المجلد سبيل قلت عن مسئلة تبع ان جلا وحب لا خيد
 هبة على وجه صلة الرحم وحازها الموهوب له ونصرف فيها والحالة
 ان البينة تثبت بدلالة اراء الواجب الرجوع في الحقيقة المذكورة
 وذلك لعدم تقييد على العشر من مئة وسال ما عظم الله من ذلك
 واجبت له والله اعلم ان البينة على ائمة الوجه لا رجوع للواقف بعد
 مكلفا ولو لا من هذه المرة بل ينفسر الحوز كما هو نص الفقهاء وغيره
 ونظائر ما سبعة عشر كالحا والارفاق والصدقة الى كل من يعنون
 بالحوز والله اعلم السمين من الفقهاء في المجلد سبيل في المجلد
 الشيخ الامام البرزنجي رحمه الله تعالى في المجلد سبيل في المجلد
 القاضي كليل الدين الشافعي في الوثايق والاحكام مع حضوره بها
 وتمكنه فقبل عشر من مئة ولا يخرج وقيل ثلاثون سنة وهو
 قول مالك قالوا لا يحفظ الا بن رشد في مائة انه اذا انقر الدين وثبت
 لا يبطل وان كان الرجوع الحديث لا يبطل حتى يسقط وان فطم واقتل

مسئلة في
 الرجوع والرجوع
 على صدقة

مسئلة في
 الرجوع والرجوع
 على صدقة

التوفيق

التونسيين ان كان يوثيقة مكتوبة وليس بيد الخالب وبه افتت شتم
الغبرية ايده الله تعالى ولا سواء كان من تباكية او من سلب او من
صدقة والله اعلم انفس منه بلعظه الحرس قدال الشيخ بهرام
نواظر الصلح اربعة اللواتي يعز المدع عليه بعد الاكثر وقد كان
صالح على الاكثر لانه كان مغلوب على الصلح الثاني ان صالح على المنكر ان
تشهدت له بيعة بما قال انه لم يكن على بها وهو المشهور الثالث
ان يكون في علم بيعة وتغير عليه حضورها لكونها غائبة
وتشترط ان يكون بها اذ حضرت تشهدت له قال ايده نعم الصلح
الرابع اذ ادعاه عليه بشي مما ينكره ثم حاله والجمع ضياع
ويشترط ثم وجب له وقد ايضا ساء خلاف فيه فله نقض والله
اعلم انفس منه بلعظه الحرس ~~هـ~~ المسئلة قال الخطاب
عن قول الشيخ خليل في احكام الدماء غل الزعرة فلان ابن عبد
السل في مسئلة الفلار سنان اذ اجبت قبر سنان بهما ولم
تقر بعد اعال صوفهم الم يضمناير ذل قوله في الديات ان جمعت
خاية برا كيد او كبت انسانا فعكس من سبب تولد فهو ضامن
وبقوله في البروا حل ان خان في راس العرس اعترافا محجرا بضمه فصم
براجبه ضامن لان سبب فعله جمعه من ركبته وفعله به الا ان يكون
انه انجر من شيع مذهب في الظن من غير سبب ركبته فلا ضمان عليه
وان فعل به غيره ما جمع به به لث على الفلار قلت فلهذا ان النص على
ان ما تلب بسبب الجموع هو من ركبته مطلقا لانه يعلم انه من غير
خلاف فوال ابن عمر السلام فانك لا بالجرح ولم يقع رعا صومه انه
الضمان فيه والله اعلم انفس ~~هـ~~ المسئلة على قول الشيخ
خليل وغيره كالعلم الجميع في باب المحاري قدال الشيخ الخطاب في
السمع امتداد من سماع عيسى من كتاب الغصب انما اجمع القول

نواظر الصلح
اربعة

مسئلة الفلار سنان
اذا اجبت قبر سنان
بهما ولم تقر بعد
اعال صوفهم الم
يضمناير ذل قوله
في الديات ان جمعت

مسئلة الفلار سنان
اذا اجبت قبر سنان
بهما ولم تقر بعد
اعال صوفهم الم
يضمناير ذل قوله
في الديات ان جمعت



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا يخفى على احد

في
منه
بسم الله الرحمن الرحيم

من افتر على نفسه
بما لا يثبت عليه
او جحد على نفسه

في الغصب او السرقة او الحرام وكل واحد منهم ضامن لجميع ما اخذوه
لأن البعض قوي البعض كالقوم تحت عون عاقتل رجل عقتل جميعه به وان
ولي القتل اجرهم وقد نقل عن ابي الحسن رضي الله عنه ان من ادل
اهل صنع عاقتل رجل فقتلته به جميعا قال لا ادما مئيه طائفة
الغاربه عنه قوله لتقتلن لقتلوه وحج الرد في جميع احوال الاسلام
حج المقاتل ومعه ربه المحارب عنه ذلك كذا في الحديث والله اعلم انتم
منه بلغة الجهر له **هذه** المسئلة من افتر على نفسه شيئا
واقراره لازم له عملا بما قاله الشيخ خليل الموضوع ليمان فانه البتة
يؤخذ المكلف بلا حجة عليه باقراره قال الشيخ في شرحه التتالي
في كبره كما اذا اقر بجرم او قتل عنه او نحوه مما يوجب عليه العود والحد
كالسرقة واقتصر على ذلك صاحب العقد المنصف الخطابي في كتابه
يقوله والافترار بالمال او غيره لازم انما لم يذكر تحت الاراه والخوف ثم قال
فكلمة افتر به المرء عن نفسه وهو غير مظهر ولا خائب وامتنع
مما اتبعه على غيره من عمن او عرض او جرح عمدا يغاد منه ولا يباد
منه لانه من المتألم او ما افتر به مما يلزمه به بدنه من فصاح او حد
او عقوبة لا اد ميسر في ذلك يلزمه ولا يتبعه الرجوع عنه وقد لزم
كسروم الافترار بالدين لان الدعوى للمادب كالدنيا فلا يسمع اب
الفاهم في شبهة هذه المسئلة بالانزلة فيمن افترانه عصب عبد
بلان يهرور جلدان مما هما وعينهما ان هذا ايضا فيه العبد ولا
يلتفت لمن كان معه الا ان يقيم عليها بيعة او يقر ان ذلك
والله اعلم انتصم بنقل فاجب المسترينة المنورة ابن مرقون في
تبصيرته نقل جميع الخبر له **وهذه** المسئلة من نوازل
ما زوت من انعه وسئل شيخنا ومسيدنا ابو الفضل العفلة

رضي
عن
عمل
بسم
عز
ضم

عليه لو ثبت باشتباك الصغين وان اراد العدا عليه ان لو اهلنا لتقطا
 لتقطت الحفرة هذا ما فقت به احدى الروايتين في انهما وتشر
 جمع بانهما مفتض الحرج والفراغ في هذا الباب لوجود اللحن فيهما
 وان كان مجرد دعوى لا يفي بها غيرهما في النواز الزاوية فبان
 عين الصغى عليه الجاني وفيه يؤخذ بقوله في التفسير والجراح
 انه فريضة لا جناء في الانعزال عن الاطباء دفعه مفاع عن غير روى
 ذلك اصبح عزرا انما سمى بافتضت لزوم الحق له متباعدة مما مر
 ابن رشد الاخرى المفصلة بين التفسير والجراح لقضاء الحال بالعمل
 بالاولى والا لزم الاقدار وخربا لعلما فوجب الصبر لها ما فقت للاما
 والله اعلم في هذا القطر كفاية لمن ناموا وانصف التمس الحمد
 جوابك عن مسئلة صورتهما ان رجلا برعى ابلا لانا فقتب متفعا
 رجلا فبحث عليه الراعي وحذر فيحتم عليه حتى ايسر منه فاراد
 رب الجمل المذكور ان نعزمه قيمة الجمل المذكور والحال اما ذكره لا يبينوا
 لنا ذلك بل نأشأ فيما تشاؤوا وترى ما والاسلام عليكم وعليكم
 السلام والرحمة والبركة الحمد لله جوابه وفقت على
 عما سؤلك انا النبي السد نعا وابدا رضاه وانما كان الامر كما ذكر
 ولما كان على الراعي التذكر حيث لم يتعد او لم يعرفه عملا بانصر عليه
 في التهديب اقتضار المرونة وقد افلح المصيلين ولا ضلار على
 الراعي واقتصر عليه فيما ضل او هلك التبعين عليه انه ما فقت
 ولا فقت او نحوه في المتبكية وانه لا يفيض على الراعي الفلا حور بخلان
 الجمل المذكور وليس عليه لرب الجمل المذكور سوى الصبر انه مل
 جرك ولا فقت او فيه كفاية والله اعلم انتصروا الجمل لله
 سئل عبد البر والبريغين عن مسئلة صورتهما هي
 ان رجلين وقعت بينهما مشاجرة في الامر بينهما الى

فقد
 راجع اليه مسئلة
 وضاة من يحضر
 عليه خبره

ابن

مسئله
 بالمشاجرة وتنازل

المضاجرة

المضاربة ثم جاء احدها وبه منفلة ثابتة وقال خرجت فلان
 بعضا كانت بيده تلك السرعة فاحضر واعقب به بالمشاجرة
 وانكر الضربة اخبره انما اشتد تشا امدى بالمشاجرة وحضر
 سائلا وانفصله مجروحا وبغلة عاها حبه والعين معده وبه
 الضربة وعطى ابن حبيب عن مكره وابرا العاجشون اذا تغرق
 الغرقا لان عن جرحا فادعا احد الجرحا عا رجل معين من المقاتلة
 انه جرحه وبغلة عا جميع المقاتلة سواء عين او لم يعين وليس له
 ان يقتل من اخط به بعدة الا بالادلة تشا امدى بالمشاجرة وعز ابن القاسم
 مثله وان كان في هذا رجلان خاصا قوا فبعضا وباحد هما جرح وبغلة
 عاها حبه وحده وان لم يتثبت بشيء من ذلك فهو مجروح عوى
 فوجب اليمين عا المرعى عليه والله اعلم انتمى به خنثار الشبه
 الميرزبة وقد قرأ ابو سعيد مثله الميرزبة قد قرأ ابو سعيد مثله
 عارية ان من اعطى ثورا او بعيرا او دابة عا وجه الاعارة ثم ملكت او سرفت او
 اخذت من عنده فلا ضمان عليه واما السيف فلا يساير عليه حتى
 يشترط ربه او ان يساير عليه بخير ان زربها الزمنية فيمنها وان
 تخيمها بفعل له ربه ان تفتلتها عليه الا اليمين ان تقوم عليه
 البينة بالقتل وله يضمن وان كان متعوجا فقال له ان تفتلها انت
 بعينها فانكر ما اكلت في ذلك فلا اليمين ابو الحسن النخعي ان كانت
 البعوضة في الموضع الذي يضمن بها يضمن فيمنها وان كانت في غيره
 لم يضمن اليمين وكل ذلك في الدراج اذا ملكت عنقه الناقة او البقرة
 ولم ينفجها فمضما ان كانت عنده المائة او عنده غيره فريسة
 منه وانما يضمنها فلا عاها عليه الا ان تقوم عليه البينة بالقتل
 فلا تفرقة فيمنها وانما وجد ما مضى وبه فعليه اليمين
 والله اعلم وهو المشهور قاله الشيخ ابو الحسن النخعي وفيه

في جواب
 مسئلة الميرزبة
 (المنفعة)

مسئلة اعارة
 لا يضمن عليه
 عا الا بالادلة
 والحق بالادلة

في
 الميرزبة
 عا

ص ١٨٤

خذانية. يسمع الله الراس الحليم له رب العالمين والعاقبة
 للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين وحمل الله عاصيتك ومولاك نال
 خاتم النبيين والامام المرسلين فوجع قد تزوج عا بركة الله وحسن
 عونه وتيسره المرحم فلان بن فلان العلانية الحرة المسميات فلانة بنت فلان
 العلانية بصرا فقدره وغايبته كذا انقضاء منه كذا او كذا اليك ايدفعه
 الزوج لغيره بعد د سنون قدره كذا او وضعت برالذ الرض التام
 نطقا بلحا لغيره او اعرا بل عن حاله الذي ايع مال كذا امر نفيسا على
 محجة العفو والبذل للنكاح خلوص من زوج وموانع الفتنة و
 غير علة من زوج مفرقة براءة رجسا وفي الحمل وحض الزوج المذكور
 وقبل النكاح والصلح المبرار كين في قوله نال ما وامضاهما عا حسبا نصحا
 ومقتضا لهما من النكاح بينهما وان لم يكلمه الله (عليه السلام) الا في وط
 الله عاصيتك فاجره وسام وشتمه عليهما بما اوجب عليه او لم ينعقد الحرام
 وعرفه لم ينعقد منعهما كذا يجب بالاحالة الحرة فتشتر على
 يتابع كذا الحرة **مسألة** كمل فلان بن فلان العلانية بذكر
 زوجة الحرة المسميات فلانة بنت فلان العلانية كلغة واحدة او لها
 فيها بعد البناء بها او ارضا المستقر عليها عا مبرات وقعت بينه
 وبينها في الفهر وغيره ومن كرا مستخر عن نفعها تنالفت بها منه
 ومن نفعه حلالا من نفعها ومن لوازم الزوجية طمها وتوابع العشرة
 حلتها باسرها ومن جميع الدعاء طمها وكافة المطالب حلتها ما طانت
 بلامته واما نفعه بالفتنة العادة العادة له او بغيره ونفعا او براءته في ذلك
 الحرة (التا) المطلق العلاء القاطع لخاله عوى ومطلب وخصا وعلفه
 يمين بحيث لم يبق لها عليه ولا هو عليها عوة خوة وكل
 صفه وعرفه اوصفته او فع عليها الطلقة المسمورة بها نبت
 بغيره ومكنت امر نفيسا له ولا خاله لا ينكح جدي بغيره

ص ١٨٥

والطالفة

مع خلاص

واركانه الشرعية وهما في حال الحيوة والمواع والرضى والجوار والهيبة
 بهما قائمة متشعبة عليهما انزاله بالحالة الجارية شرعا يتبع كذا الحرج
 له **ط** لو قلنا من فلان العلانية بذكره زوجة الحجرة
 المسماة فلانة بنت فلان العلانية فلان فخلع قبل ان يسكن بها بان يعقبه
 كذا انقضاء أو تعجوا عنه عن نصب الصلح فالواجب له عليه عيونا
 تلاما مكلفا علموا من ذلك بمواصفة ايديا او اخيذا فلان وابرايته من
 ذلك الابرا النسل والعكوف لعل لم يزل في ذلك من العصى وحسن
 العارفة انما به بخر في حجرة وتحت ولادة نظره وعما هذه اوصفته
 اوقع عليها انطلاقة السطورة فيلانت منه بها وملكت امر
 تعبسما ذونه فلان فلان لا ينطرح جريد بشروكه واركانه الشرعية
 والشرع ابره بالذات كرمه مع جملة نصب الصلح اذ لم يزل الزوج المذكور
 اياها كلف المذكور الزامات تلاما كما يجب في ماله ودمته بدمه له بلا قول
 له في ذلك وصحة ولا يعتل بعلته وهما في حال الهيبة والمواع والرضى
 والجوار والمعروف بالجميع تامة نافية للحالة متشعبة عليهما بما فيه
 عنهم بالحالة الجارية شرعا يتبع كذا الحمد له **هـ**
 المسئلة نداء المباحث الزايلة في الخندق والام من الطراب او توعرت
 ويهي في المجلات ما الخلق في ذلك الجواب في حاله فلان ان عبيد
 السلام انما افكح بصل الراعي فلا غرامة عليه وانما انفسها الناس عاثر
 ضمتها واذا تلعبت الزايلة او سرفت من عنقه في الشمار وكنت
 وكلب عاثر بها البشارة هل تكون البشارة عاثره الاملا او عاثر الراعي
 فالان القاسم انما تلعبت زهدا تكون البشارة عاثر الراعي لانه ضامن لها
 وانه اكانت مسروقة ولم يعرف الراعي تكون البشارة عاثر الشمار فوالله
 اعلم الحرج له **مسئلة** فيعا ان النسيئة اذا وجدت بيد من
 فلام بها لا يعتد بها ولا يهي انمو حيسا الحرج فهو بمرشرو وخلف

مسئلة اذا كانت
 الزايلة المستورة
 القاسم في عيونه

مسئلة النسيئة
 اذا وجدت بيد من
 فلام بها



التي تتوقف صحتها عليه شرعا او من حيث ان يشهدوا له المسموع
 يشهدوا بان الاصل المتسوخ منه هو الخطا يشهدوا المعهود
 متحيم وانعم من نحو ذي القعدة وفيما يشهدوا له ان يشهدوا له
 المتسوخا في قوله ولم يزل الاعلان لك حتى توفيا واما من حيث انهم
 يشهدوا على اخلاص الميت ولم يقولوا هو الخطا المعهود منه ولم
 يفتعلوا بان انه خطا فلا يعتد بذلك لان من شرطه ان يعرف خطا
 الميت معروفة لا يشك في حقيقة او الى هذا المعنى انما العلامات
 خليل في محقق الموضوع كيسان ما به (يعتقد) بقوله عا طبا وحا
 وجازت على خط مغربا يمين الرقعة وتحتها لا انتم في المصود
 منه وزاد الفاضل ابن عبد السلام وتعليقه (اللام) ان عرفتموها
 البقية حضوره لا يشهد على عينه او قبوته عنه الفاضل نفس
 ذلك العلامة البرزلي في اقصيت خاويه واما من حيث انه لم يشهدوا
 بان الفاضل اشهدتم ثم ثبوت الاصل فلما في حواوي الشيخ البرزلي
 ان الفاضل انما اشهدتم على نفسه بثبوت رسم ثم كتب منه
 نسخة فلا بد من الرفع عنه الفاضل والتمسك بالثبوت
 ثلثية والا كان كما يدعى وعزاه لشيخه رحمه الله تعالى وبما ان
 يشهدوا بها اقتضت شهادتهم انهم سمعوا من الفاضل الذي يكتبها
 بعد سماعه الذي يبين من الفاضل يكتبها لان الذي يرفع الثبوت
 لان ذلك جبر منهم مجرى الحجاب وليس فيما يدعى ان الفاضل
 اشهدتم بذلك ولم يشهدتم في بل اشهدتم في ثبوت الاصل و
 وانهم يكتبون النسخة فيلزم ان الفاضل اشهدتم بذلك ولم
 يشهدتم واداء الاحتمال سفيك لا يستدعي الا خصوصيا مع
 الامام على ذلك رضي الله عنه انه لا يفتي بمثل ان كره هذه القاعدة الشبهة
 الواضحة وهذا ما ذهب ابن الفاضل وبه قررنا تبين لك بطلان التمسك

بالنسخة

بالسنينة المذكورة مع ما انضم اليه من زيادة او نقصان
 والله اعلم ~~في هذه المسئلة~~ ان شاذ في الوثيقة انما يذكر الثاني
 في شذوذاها الا فولهما واذ لك في زمن الفتنة او الربيع او الصيف او الخريف
 افعولك عن الثاني فعملك في ذلك السد تعاولك في ذلك حيث لم يعين الشاهدان
 المذكوران في شذوذاها كما شذوذاها بالخلقة لا يعمل بها الا في الثاني
 لما دونه الا قبل ان يستقر النازل منه اوله والآخر اذكر سنوا الثاني
 بما ان شاذ فيما توجبوا واذ كان الامر كما ذكر في شذوذاها فعملك في
 الوثيقة بالخلقة وفيه فيما اقيمت للاجله غير عاملة لعدم تعيينها
 الثاني لان الثاني جزء النسب فانه يستعمل الورود في الاصل بموجب
 المحمود في غير ذلك من الشذوذات في الثاني المشهود به عاملا وفي
 كلام فاض المينة المشرفة في الفصل الثامن من تصحيحه ولا في الثاني
 ما دونه في موضعين ليست النازلة منها صرح بذلك الشيخ ابو القاسم
 الغزنائي في وثائقه واقتصر عليه الشيخ الوائلي في تصحيحه وعمره
 واحد من علمي يبارضيه اليه عنده وعنده به في السد اعلم انتم في الحمد لله
~~في هذه المسئلة~~ لا استخارة المبركة في الحكم انما استخرجك بعلمك
 واستفادك بعد ذلك واستلك من فضلك اعظم علمك في السد اعلم
 وتفضل بما افادك وانت علام الغيوب اللهم ان كان في هذه الامر خير الي
 في حينه وحينئذ يبارضيه وعاقبة امره او عاقل امره واوله واقدره
 في ويسره ليس ثم يبارك في فيه وان كان في هذه الامر وشبهه في استخارة
 في في فيه ودين يبارضيه وعاقبة امره او عاقل امره واوله
 فاصرفه عنه واصرفه عنه وافذر في الخفي حيث كان ثم ارض به
 انك عاقل شيء فقدم وقض عاقل سبيلنا في وعاء الله وصحة وسبيلنا
 قبله وبعد عشر مران انتفعت بالاستخارة المبركة الحمد لله
~~في هذه المسئلة~~ ان من زرع ارضه عمل السبيل زرعه الى ارض

افروا الاستخارة

غيره فثبت فيما قاله في الزرع لمن جره السبي الى الارضه والاشقي
 للزراع انتهى **مسألة** في المصلحة وان شهد صبي او عبدا
 او نصراني بشهادة ثم ادعى بعد الحكم والحق والاشهاد جازت
 ولوا وهما الرافعي في حال التعمد ولو لم يردت لم تجز اذ اورد في ذلك عن
 عثمان وغيره **مسألة** في عا شهادته الصبيان قال مالك رضي
 الله عنه شهادته الصبيان جائزة مع حواشيها شهادته بعض
 في الفتا والجرح مالم يعترفوا او يخبروا ولا تجوز الا شهادته اثنين معا وفيها
 اذا كانوا صبيانا قلهم ولا تجوز شهادته واحد منهم ولا شهادته الاناث
 منهم ولا تجوز شهادته الصبيان على الجراح الكبير او صغيرا واذا
 شهدت بينة عا فوال صبيان على انهما اذا الصبي فله ان ينفذ بقية الا
 بينة على الفتا ولا يفهم بزاله وان اعترف الفتا ليس به الصبيان
 فسلما فيما بين بعضه لبعض الا ان يشهد كبير او كبير اقل صغيرا
 فيقسم ولا ته عاملا شهادته الشاهد من عدة او شكا او مال استغنى
 وغيره لا تجوز شهادته الصبيان في الفتا ولا تجوز شهادته الاناث وقال
 المحنوي في الاناث تجوز شهادتهن وان شهادته الصبيان في الفتا جائزة
 وفي ان رابع وغيره يجب شهادته عليه صبيانه جرح صبيانه فرس
 في جرحه جلات ان ولاته يقتلوا لمن ضربه مائة ويشتد فوق الدية
مسألة في عا شهادته السماء في الاحبار سراجا برة الطوارضها يشهدون
 انهم نزلوا سمعوا زهرا جسر على تجوز الاحبار وان لم ينقلوا عن بينة مكشدة
 معينين الا ما لو لم سمعوا او بلغوا ولو نقلوا عن قوم عدول استشهدوا لم
 يكره سماعهم وكذلك شهادته قال مالك وليس عندنا احد ممن يشهد على
 احبار من الصحابة الا على السماء **مسألة** في المصلحة ان تعلم العلماء على ان
 الرضا بعد الاكراه اكره نص في امره وغيره واحد من العلماء والله اعلم
 الحمد لله **مسألة** في منع الحائض من ان يطلع اذا وقع من باع

مسئلة في الزرع
 صبي او عبدا
 في الفتا
 مسئلة في المصلحة

مسئلة في شهادته
 في السماء
 في الاحبار

مسئلة في الرضا
 في الاكراه
 في امره

تصح

خسكني في ارضي من ذاب او عبي او خرمه زوج او اجارة مستوفى من الفروج
وعلى الغوايا المنع يبيع قبل البتة ولا شيء فيه وينتبت بعده بصل او المشل
والاجارة تقسم متى اطلع عيسى قبل البتة او بعده ويرجع الزوج على المرأة او
وليها بغيره ثم عمله فلا يبيع الا بغيره كعدم الخلاف في منع ذلك عند الحجة
الحال بالانسية غير منعم وللمرء حوله من عرفته سمع عيسى ابن القاسم
من سيف ابنه فيجب بقول الرجل اخرجته وانا الزوج انتبت انطخ له وله
اجرة اخرجته اذ لا يكون انطخ جعله ابن شدة انما عفا انتفى كل واحد من
في كبره وقد كثر الجمع على منع اذ كان شرطه ابن عبد السلام واقر الفولس
جس يباع فواعده المنع المضمون ان هذه الصورة ومثلها مفيدة بتقدير
من المنع والكرهية وما كان هذا سبيله بالاصح فيه تغليب جانب المنع
والله اعلم انتفى من ابن مرزوق بلغة نحر صريح وبه جرى العمل الجرم له
تس رتب بخدمت المستقر فلان فلان المملوك في كذا افعي من الفهم
الجديد الصافي للمكرم فلان فلان المملوك في كذا ان ذلك ترتيب عليه مكن
وجه سماح في بغير اسرط له ناجرا بعتى ابيه يوده له ذلك عنه
انقطاع الا ان الاية بعد سنة النكاح ولا يبرأ من ذلك الا بالقدح والار
تشفاد العواجب الشريفة وتغنه كذا في كذا الجرم له **هـ**
المسئلة ان البنت الصغيرة اذا انصرفت عازوجها بعد اذما تم اذكر
ابوها عيسى ما لك ما الحكم في ذلك قال الحسن بن عمار القاسم عن مالك
في بيعه حكم ابدا حتى تمكث سبعة اعوام عنه الزوج وكل ما اذفت
عازوجها باهل قبل ذلك ويرد الزوج لها وما العوا المضمون من الخلاف
والله اعلم انتفى منه بلغة **هـ** هذه المسئلة ان نكاح الموهوبة
نعمها يبيع قبل البتة او بعده وقول الشيخ خليل وبيع ان وهبت
نفسها قبله وفاله ارحيب واعترضه الباقي وقال ايضا
يبيع بعد البناء فهو زوج فيجب فيه الكد ويتحقق فيه التولية
والبيه اشار بقوله وصحح انه انى قوله واستحققته بالوحي

انتقام

الزوج

مسئلة البنت
الموهوبة
عازوجها
ابوها

نكاح الموهوبة
نفسها
قبل البتة

فقب
الوقوف على
البنين دون
البنات
ممنوع

سما لا موت او خلافا لنتقم والله اعلم الخ **قوله** او عا بنيه دون بناته
انما اوقف شخص عا بنيه دون بناته جانه باطل سواء اخرج البنات عن الوقف
ابتداء او اخرجهن اذ اتر وجن او يخر عزيرات فالذهب البطان في الوقفين
واما العكس كوقفه عا بناته دون بنيه فيصح الوقف عليهن فان الشئ
وتخرج البنات دون البنين والبراه به تخرج بنات حليه لانه هو المعتمد
للمسرح والخرج بنات ابنه فلما يعصده المولى سوا كان عنه ما واد
لحليه ان لا لان ما اخرجها الله تعالى فصحت لغيره جسر الجملة فلو
قال عا اولاد الذكور والاناث واولاد اولاد الذكور ستمع في
البنات فهو صحيح فاسم له وفر المصنف وبطل في الشئ ما لم يحكم به حاكم
غير جامل والجاير في بعض ولو حكم بفوله واما الجامل والجاير فلا يمتنع
تحكم واحد منهما لانه احقما فيه واما الجامل هو الذي جعل الحق بغيره
والجاير من علم الحق وخرج عن الحكم به عمدا فاسم انتهي عن الشئ
الحقيقي **قوله** او عا بنيه دون بناته اي عا بنيه وكره الوقف
انما اوقفه عا بنيه المذكور دون بناته لان بناته ولو وقفه عا بناته دون
بنيه صح فلو وقفه عا الجميع وشوكة ان من تزوجت من البنات لا حق لها
في الوقف وتخرج منه جانه يكون باطلا ايضا وكلام المولى في بنيه وبناته
لحليه فيصح وقفه عا بنيه دون بنات بنيه وتحمل بكلام
الوقف عا المذكور دون البنات عا ما مشى عليه المولى ما لم يحكم
بحقته حاكم ولو ما الكيا حيث لم يذكر جاسما او جابرا لان الحاكم اذا
حكم بفوا لو شانه لا ينفذ عدا المصنف المستثنات والمنتزعة
فيما سبعة انوا اخرج الحكم يرفع الخلاف والله اعلم انتهي
من الشئ في محذور الخ من بل حفظه وقوله ايضا او عا بنيه دون بناته
اي جانه باطل عا المستفوع من الملة لمب قاله صاحب الدرر قال
صاحب فتح الجليل والدي هو المولى عليه وهو المطلوب وقال
صاحب التاج والاك ليل لان التعميس عا المذكور دون الاناث

هو صفة

هو سنة الجاهلية ففصل الى رحمة الله تعالى من تبعه الى ابدال
سنتهم وبما اصابهم من الجبس ونحو المشهور من العذاب وفضل
يصلح التشرع ما يصح على الذكور والاناث وفيما يصح على الذكور دون الاناث
وهو مقابل المشهور وانتفع الحاصل ان التحبير على الذكر دون الاناث
بالعلم ونحو المشهور من العذاب وهو المصوب والمعلوم عليه عند
كل من الب كابر الحجاب واخليل وارائه يزيد في نواذره وغير ذلك
وذكر ذلك من شرح على ابن الحبيب كالتوضيح وانهار وزوار عبد
السلام وابن رشد والفتاوى وكذا اكرام شرح على العلامة خليل كاي
البحر واصلح الدرر وفتح الجليل واصلح الناج والاكيل وطلوا
وابن مرقوق وابن مسعود والحضيرة والخريشة وناصر الدين الافندي
والسماذج في عوز هؤلاء السلاطن المذكرين اعلاه بان التحبير
على الذكر دون الاناث بالعلم ونحو المشهور من العذاب ومنه
بالمشهور من العذاب فلا ينقض حكمه بمقابل المشهور واما الفتاوى
اتبعنا بها ان الحكم اذا حكم بالفتاوى بمسئلة خاصة فلا ينقض
حكمه فيما بالذي يحكم بالمشهور والله اعلم انتقد من حفظ الفتاوى
المفتية محمد عمر المولى رحمه الله تعالى الحمد لله كتب المطاوع
الحمد لله رب العالمين والعافية لمن تغفر له بعدوان الاما الكلم من وصم
على سبيل راقم وموافاق لشيخ النيسابوري وامام المرسلين ويعلم قد تزوج
على بركة الله وخمس عونه وتلا بقاء المرحوم فلان فلان العلاء من فضيلة
كفر المرأة الحرة المسلمة بلانته بيت فلان العلاء بنتوكيلنا ابنا فلان
ذلك فلان بن فلان العلاء بنت فلان شقيقة عاتق له وهي طاعة
واصبحت بذر الذي نصفه بالعلم انما واعرا بل عن حالها عقد نكاحها
منه وكيلا المذكر بصراف قدره وعذابته كذا برسم العقد المعمل
فيل البنات فلان كذا او النصف برسم الكمال الموجه كذا الجمل على الزوج
المذكر كذا حتى مستحق او اكثر بعد تلاتي وقيل الزوج المذكر النكاح

فقه على
ابن الحبيب

فقه على
ابن رشد

فقه على
ابن مرقوق

فقه على
ابن مسعود

فقه على
ابن النيسابوري

التبسم والصلاة وتختلف إذا خاب الموت واختلف إذا خاب ما دونه
 عما فو لنمو المشهور إلا بآحة وقد تب بعض السلب الى ان مطلق العرض
 ولو قل فإنه يبيح البعض انفس من المفدات من كتاب الشيخ في البرز الى
 والله اعلم قال الشيخ ابن جرجان في شرح فواعل ابن الحاحب ما نصه
 جعل من فاعل المولى انه اذا صرح بحكمه في مسئلة تنع يعطى
 عليه بغيل في الاول هو المشهور فانه ينز اسدي باب (العتق في الاول)
 علة له فعلة غيره يعني من المولى ان الذي يبيح، وانه هو المشهور
 كقوله ولا تغال في الخيرة ولا العتق بعد الموت وفيل على ان نعم وعما
 المشهور في اعما ان الغرر الاول هو المشهور وهذا غالب اصطلاحه
 لكنه لم يصرح به في غيره عا المشهور والله اعلم انفس من الشيخ ابن
 جرجان في تبصيرته في (الشيخ في الجزء) في (الصوم عشرة
متفق عليها وعشرة مختلف فيها) (العشرة المتفق عليها) (الصوم
 عن النبوة والاكرام والتبزي والجماع والافراز ان لم يكن جمع والمختار مع تغرر
 مسببة ومداومته والميفر والتبعا وسخرج الولد والاستيفاء الا ان يرجع
 من الف، شيخ والمختلف بمسبب العلف من الطعام وغيره الذي هو الكون
 وما وصل من غير مدخل الطعام والفتور من انق أو اذن أو عبقو ما يتحد
 من الراسوا ابتلاع ما لا يتخلل من الحصار والمختار انما لم يعتمد مسببة
 والاستيفاء انما يرجع من الف، شئ، والف، اذا رجع منه شئ، الردة
 ورفض النبوة والله اعلم انفس من الشيخ الخطا بطر، الحمد لله
 له وان ثبت لقمار الجسد ابن جرجان في كتابه انما لا يبيح سادها
 كما يجب في محايهما وهما الحي والصوم بخلاف الصلاة وغيره من العبادات
 والعرفان في الغالب في سداد كصوم واحد الشهوة بين الجوع والبص
 والنحي بشهوة الفرج بخلاف الصلاة وغيره ابلان غايب في سدادها
 اما ترك ركز او شرب وليس مثل هذا يعني النجوس اليه فاما في
 الشارح في الاولين الجزر فقط فاجاب التلا في انقطاع البعارة

مظفر السمر
 شيخ العبد

مقدمة المولى
 اوله در شيخ
 في سبب
 قبله الاول
 المشهور

مقدمة المولى
 عشرة

غيره في كتاب
 التلا في سداد
 النحي والصد

وحرقت فيه وصوروا الحي لا يعقلان للمرة واحدة (السنة فلامشقة)
 فيجاء بجلاب الصلاة فلا تقبل تذكر قبلوا امرها التهادي عند فسادته تنق
 تلك عليه صح من ابي الحسن على الرسالة واما الخلفاء في الكفاية وعلمها
 انما هو انه اذا لم يتكلم في الغروب ثم طلعت الشمس بعد ذلك وان لم
 تطلع بلا كبدرة انتمى من التوضيح والله اعلم الخبر له وسبب
 عن مسند شيخنا ابي جعفر الكوفي انه سئل عن رجل يفتنهم ويشرح بقا الاما
 ثم يفتنهم ان يوم فتخلعت متماشيا لها في السكك التي يخرج اليه فلم
 ان يروح من المشرح تبعه صاحب زلفه عنه فحضره متماشيا لها فذ
 حب في طلبها وجد البعض منها ميتا اكله الصوفى والبعض حيا فبدا
 فيه وقع معها في الرابع في النسياء التي اكلها الصوفى وهل حجبكم
 الله تعالى من الرابع ما اكله الصوفى من الغنم المذكورة اول الامر به شيء
 لانه امين لا يلزمه فيما تلب اليه البس والحا اما ذكره في قوله ان اذا
 جوا به نعه وان اذا كان الامر كذا في ملاحظنا في الرابع الغد كور
 ولا يلزمه النسياء المذكورين حيث لم يتعد او لم يعرفه علما بانص
 عليه في التخصيب اختصار المروسة رواية الاسماعيوني عن عبد
 الرحمن بن زيد بن اسلم عن مسيرنا محمد بن اسحق عن ابيه قال روى عنه
 وعنه قال الشيخ الحسين بن الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام
 او هذا البس انه ما جرت ولا تعد اعلم بما ذكره وليس عليه لارباب
 النسياء الا ان يبين انه ما جرت ولا تعد اعلم بما ذكره اذ فيه كفاية
 والله تعالى ولي التوفيق والعناية والله اعلم انتمى منه حقه
 الله تعالى الخبر له **في** النسياء ابن ابي زيد رحمه الله تعالى عنه
 قوله ولا يفعل جرح الابعار البر وما يربى على غير اثنين ممداد من الموضة
 جلا شيب فيه فلا الغلظة في قوله الابعاد البر فلا ابا كذا في كل اهرم
 انه لا يقضى اية الاوبة ذلت اما دالاه في رواية وليس فيه بحسب
 سبب انه لا ينعلم ما ذكر في العينية سبب ما ذكره عن من انتمى

مسند الرابع
 النسياء
 ابن اسحق
 بن زيد
 بن اسلم

في

في
 النسياء

مخدة عظم الجبروت فمستويه اله ما لنفع عا علاجه فان ما علمته من
 اموال الناس فقلت وما برى عا غير شين الخلف لعز الكفا يعظم منه
 انه لا شيه عا الجاهل من اللادوية واجرت القريب ولعل الباكفا فهد
 له خذ من هذا الخلفه فبالا رت شاسرا كل زل زل تنز المجر معذرا اندرج
 الشين بكان الله الخوخة واسه اعلم انتم من منه المجر له سب سب سب
 عز مسئلة صورته المجران جلا زوج بنته من جلا واخذ الرجل ابنت
 المذكورة من حد افما عشر من بابا الاما كابر، وهي المعروفة عند العامة
 بالغمية وتوفي الاب المذكور فقامت ابنته المذكورة ووكلت زوجها
 في كلد المكابرة المذكورة من تركت ابها لكونهم صاروا من قسمة
 الصفا اقام لانصر الجواب بانما ملت سوانك وولدت منه بعون الله
 مرادك اعلم ان ما اشترط الاب عا الزوج غير الصداق واخذ منه
 وهو المزوج ولا في اللاب اخذة والزوجة عا سببة الاب او ورثته
 لما قبضه لها من الزوج المذكور اعلم هو معنى الصداق عملا بما نص
 عليه الشيخ حلوا في اختصاره كتاب جامع مسائل الاحكام وعزاه
 ابن مسعود في الطبر والرد ذلك اشاد ابن الحاجب بقوله وفي معنى الصداق
 ما ينحله الزوج للمراة ولو لم يملك العقد او قبله لاجله انه اشترطه
 في لزوجة واحدة ممن في له قال الفاضل برهان الدين ابن مرقون في تبص
 ته لم يفتيكم الصراف ما يعطيه الزوج للزوجة او لو لم يملك او لم يملكها
 في عقد النكاح وقبل عطفه انما كانت النحلة عا اشترط النكاح او
 لاجله واستدل عا ذلك بان للزوجة اخذة ممن هو بيده من اب وغيره
 وهو ملك لها قبلها الاخذ والترك وفيما ذكرناه كجاية والله اعلم
 الجمل له **مسألة** محسنة **مسألة** محسنة **مسألة** محسنة
 شين من صفا المدا والمرأة المذكورة خاضت مساكنة ولم تنكح
 عليه في ذلك شين في كتبت ما شئت الله ثم قامت في اسم زوجها
 بعد ذلك ما وافقت زوجها عا بيع ما لم يره امرته ببيع جواريه

اعرف الشين
 من المدا
 المدا او وارثه
 بريد

اسرة
 شين
 والبير

عز الشئ في البغية ابو العباس احمد الوائلي رحمه الله تعالى ان البيع
 نافعة وليس له الا الثمن باخذ منه من وجها انه متحقق تمامه في البيع دليل
 على رضاه وهذا الحكم في كل من باع ماله لمحضته ولم يثن في ذلك قال البيع
 عليه نافعة وليس له الا الثمن باخذ منه من البائع ولا يلزم المشتري ان يدفع
 الثمن من ثمنه الله اعلم ان ثمنه بلغة الحر له **مسئلة** المستقلة
 صورته ان يثبت اتيعة صغيرة السن مهلة زوج قبل البلوغ من
 غيره و **مسئلة** فاقية و جماعة المسلمين مع فعل شروطها البتة فعل
 يفسخ هذا النكاح قبل النكاح وبعده او لا فاجبت بان هذا النكاح يفسخ
 قبل النكاح وبعده ويلزم الزوج صداقا الفل ولو ولدت مستنة لا بقول القائل
 مهة قليل الموضع لبيان ما به القبول لا يتيعة غاب فسادها وبلغت
 عتقها وشتور الفاضل في نص صريح وبه العمول والله اعلم الحمد لله **مسئلة** في
 المسئلة ذكرها ابن تيمية ثمانية اشياء لا يحكم في جميعها الا القاطع السعيه
 والرميخ والنظر في الوصايا والنظر في الاجناس السعيه والنظر في احوال
 في نكاح والنظر في امر الغائب والنظر في الانساب والنظر في الولاء لابي محمد
 صالح والنظر في الحدود والافصام و افعال من جعل حلال بالبيعة الى الله
 السبعين والرتبة جازية الاتفاقا ما يرد شيئا منها واما السعيه المصل
 باختلاف في افعاله قبل الحج عليه فقول ابن الفاسم محمولة على الرد ومثل
 مالك وكبار اصحابه في ما حلت ما يرد منها شيئا والله اعلم ان ثمنه منه
 رحمه الله تعالى ومقتضى الجليل المراد به الشئ في التمتع في وشقاء الغليل
 المراد به الشئ في عزاء رخصها الله تعالى امر الحر له **مسئلة**
 عا عيوب الحمل التي توجب الرد في الدواب كالانبار في العرس ان كان
 معرظا والحرز وقت الاكل والانتشار وشاروه وانفج العصب
 والشظية وقوعه في النار في الذراع والجرود وهو ما يصيبه في عرفه
 من ترديد وانتفاخ عصب والرمع وهو ورم يكون في ارضها خاوية
 والزوائد والشظية وهو ما يخذ في الرضع والصبي وكذلك انتشار
 وهو تنحصر في وكهيه حتى يكون حرما ليس له طلبة كغيره من

مسئلة البتة
 في قول القائل
 في قول القائل

في قول القائل
 في قول القائل
 في قول القائل

في قول القائل
 في قول القائل

في قول القائل
 في قول القائل
 في قول القائل

العظم

العضل والرخصة والدمية والفلو وفصح المرضي والاوتار والتملة وهو
 نشي في الحابر وان قيل الخلالة والشبكة والتعسيل والياخ في العين
 وان يكون على الناحية منه شئ واحد النشيط او الغنود والازمة واكمل
 رواشله والعضولة والتتكيب والني ان اشرب اليه يخرج من انفه
 والفاصع للحمات الذي يعلف فيها وقيل يد العلم والغامد لا كره
 والعار من صاحبه ان يسمع وحيه والذي لا يرويه انذار الالباب
 والبالح في سيرة والذي يغفر بكنهه والذي تلحم عينه والذي
 يرد ان يحمل عليه من غير ثقل والتفويس في الذراعين والجوع
 وهو جفيرة بين العنق والحاركة تولد به الدواب والجوع انما كان
 شديدا وهو الذي يركب راسه لا يقنيه شئ بل كان في جميعها
 لم يرد به والعظام لا يطرح فيها وليس عرق الثور او النقرة
 غيب عند سحره الا ان يشتمك او اشتمك الا بالان ولو شتمك
 ولم يمين فلهو براسه او يعرفه فلان لا كره البغرد وان اتقا
 لا اتقا المعروف فيها وفي الاحية بوجرها عجب بعدد جمعها
 عجبنا اضطراب والله اعلم ان تنمى من المعيار صاحب الوائش
 صح منه بلو كنه الحمر له **هذه المسئلة** صور تعلقها ان
 رجلا اتى الى ارض واحياها وقلع جميع الشجر التي بنت فيها وطار
 جحر تقامدة معجدة ثم اتفعل عمتها وتركها حتى عادت كاول مرة
 فلما تاه رجل اخر واحياها وقلع جميع الشجر التي فيها وطار
 سننوات كثيرة فلما ارجل الحي للارض الممكورة اولاد اذعان الارض له
 وانه هو الحي لها الاول وقتنا غلب في ذلك وسلا ما احطى اليه في
 المسئلة فاجبت نعم ما والله اعلم ان طول المدة بعد اعتراقه
 في الارض الممكورة كماله هو من صور حمر بنا مع الشوارب قال
 الشيل في عيا الاجهور في شرحه على المختصر في الارض انما تعد من

مسئلة من احياها
 ارضها ولم تفسد
 عجزه واميم

و مجازيه ومغافيه وسيعال الذين ملوا اليه منقلب يتقلبون اذما العيس
 المذكور وجه اليه الفلظ وابتغى ثوابه الجسيم انه لا يضيع اجر
 المحسنين واليه تعاضدوا عافيه وتحسنوا فيه ويتقبل عمله
 ويغفر خيرا لجهله منه وكرمه ويتصدق عما اشتد ادا العيس المذكور
 فيه من الذكليه بعد الاقرار منه وبعلمه واعتقاده به بصحة العيس
 المذكور وصحة العيس المذكور كذا الحمد له **جواب** في رسم
 عيس بهم منه نص الرسم نصه الحمد له وعلى الله على سفير
 محمد وعاء الكي تاملت رسم العيس المرسوم اعلاه بعد ان شئت
 النظر فيه فبالعبته محيا معولاه حيث لا يجد له مانع شئ عي
 لانا لما تهيبة التشريعية اذ وجدت اسبابها ونشرها وانفتحت سواء
 نعدا حكت وحرم نفضها وصحة العيس في النازلة فما استوفى شئ منه
 الذي هو الحوز ورخصه الذي هو الغبن ولم يكتصر مانعه الذي هو عدم الحوز
 وركنه الذي هو الغبن فلا يسوغ نفضه ولا قسمة لورود الوعيد في ذلك
 كتابا وصحة وعاءا نقرر في العيس في النازلة عي ان ثبت انه ملك للعيس
 حين عقد العيس فيه وتبين ان ملك العيس بالحيازة كماله النازلة اعلاه
 فانه القاض ابو الوليد ان يرد شئ الحمد له **هذه** المسئلة ان المرأة
 اذا اخلت في زوجها على ضرر وتركته عنه ما يلائمه لها من موزعها افتحا
 فيلزمه اذ اولها لا انفصا اخلت عن ضرر وكمبرة ينص الموفق انها
 ابراته فيه زوجها اذ لم يصاد في محلا كونه ليس بخدمة زوجها وانما
 هو بظمت جيلها في يديه لها مشرعا او مقال له في ذلك وهو مما لا خلاف
 فيه ولا مرجية تغريبه واما ابراته زوجها المذكور فيما الق
 بخدمته حيث كان عن ضررها فان ابراته لها المذكور بالما وخرج
 عليه جميع ما ابراته والطلاق اذا جدد ثابت وبانت منه عملا
 بما ادرج عليه العلامة خليل حيث قال في مختصر الموضوع لبيان
 ما به الاعتقود ويقبضت الضرر ولو بقتل اداة الصلح وسواء

في رسم
 عيس بهم
 محمد وعاء
 الكي

مسئلة
 ان المرأة
 اذا اخلت
 في زوجها
 على ضرر
 وتركته
 عنه ما
 يلائمه
 لها من
 موزعها

وسواء كان غير ذلك او غير عروا كما ثبت بشهادة واحد مع يمينه او
 بشهادة السماع او بشهادة امرائين مع اليمين قال الشيخ خليل ورد
 العلم بانك الشهادة السماع على الضرر ويعينها مع شهادة امرائين
 وعلى هذا الوجه ان الحالج في جامع امهاته ولا عمة بانها ابرأت
 زوجها المطلقة انكر كروا انها حايدة غير مكرهة بل ولو شهد
 عليه الشاهد ان العدة كوران في الطلقة العدة كروا انها اسفكت
 كالبنية تفوق بها على الضرر وانما خالعت زوجها لا عن ضرر بل انتفع
 به الزوج وتوقع بالضرر كمالك الشيخ اشتباه في الشيخ محمد الخثعمي
 وغيرهما من شراح الشيخ خليل فاصروا به العمل انتهى الحرس
 سبيل برضول الله تعالى عنكم وارضاكم والى الله الرجوع بكم ما قولكم
 اجز الله ثوابكم في مسئلة بعد وفوق في عاقبة نسخة رسم
 المحبس المذكور اعلا قال في محبة وتوقع مقام اصله المأمور
 كانت محبة وفي بيع من الشيء المحبس بعضه او جملة بل ثلثها
 اي ثلث الارض والسلمانية هذا البيع انكر كرر بالكلية يعتد به فيها
 لتعريضها حيث ذكر ويلزم من شتر ما ذكر الاستغناء عنه
 بقا في بعده علمه ان ذلك محسوف في اشتراؤه **الملاح** ويصح
 توجروا وتركموا والسلم عليكم وامت الله تعالى ويرى انه نص الجواب
 المحل له : ان الذي لا يحد في الحقيقه سواء : وعلى الله على سبيل محمد
 ومصطفى : والله وحده ومن والاه : وفجرت على سواء وقمنا اعلا
 مسطور كان الله تعالى له ولي يحفظه ويطهره في الدنيا وبعث
 وحيث كان الامر كما ذكر وثبتت النسخة العدة كورة الثبوت الشرعي
 بالمحبس صحيح على ما تجب الفضاء به والعمل به وجبه لوجود ركنه
 وهو القبول ونشره وهو المحوز بمعاينة البينة وحضوره للمصن
 اهله في عمله عملا بما دلج عليه العلامة خليل في مختصره والشيخ
 البرزلي في صاويه والامان ابر عرفة في مختصره وابن ناجية في كبر

مع فوات
 مسئلة في نسخة
 المحبس المذكور
 معام / الاصل
 واما في نسخة
 عند التمام

على المدونة ويستخرج عن اصل الجسر بالنسخة المسطورة اعلاه ان
النسخة فامية مغارة مكنيا حسبا صرح بذلك القاضي ابن زليخ
كيسرة على المدونة وحينئذ يبيع الواقع في بعض الارض المحبسة في
المدنية المحبسة بعد وشرط محبسه او عا خلا في ما اشترطه
لا يجوز ان يفا من غير خلاي ويغاف ببايعه بالادعوا المحض ويدخل
تحت قوله على الله عليه وسبل العز اليه من باع حرا اكل ثمنه ورد
المشتري في القلة ان كان على المالك الجسر المخرم مرة بغايه في يد كمال
المطبخ او قصرن ولا مقدار له في ذلك فكل العلامة ان يرضى القلة والخره
للمبتاع ولا يرجع عليه بشيء من ذلك انما المالك الجسر واما ان عا فانه
يواخذ بيزانك ان يظلمه والخاص ان الجسر العنصر اعلاه بوصفه العنصر
فيه صح وان النسخة المذكورة انما اثبتت نفعه مغارة اصلها وان
البيع المذكور لا يعتد به شرعا ويعكس في ذلك من يد المشتري ويرجع
حسبا كما كان ولو كانت المرة وتلزم المشتري العنصر المذكور استغلال
ما ذكر ان كان على المالك الجسر ولا كذا لاحد في ذلك على ما ذكر وفيه
كفاية والله اعلم انتفع المحل له **مسئلة** عا السم صورتها
في ان امرأة ادعت عا امرأة بانها سقت لبنا مختلطا بالسم الذي
من ثنائه انه يضر وينتفنا بسببه الموت وتفايت منه حينئذ
له ولم يضر عليها امرأة الطعم وانصرا بها ولا زمت العراشر ان ماتت
يقدم اولها وله ابنا والافسدة ويسبب في فوجهم ولينهم لا يظهر
اخر السم او الطعم بمنزلة الطاهر وليس من التسمية ايضا
التي لا يظهر فيها اثر الرخص ولا اثر الضرب وحقه في حقها
امرارة الضرب وورد بها وحقه **مسئلة** السم مستمورة في
الشيخ المرزلي في طوبه فلا وعر اصبح من قال استغلا فلا يسمع
ومنه اموت فمات افسم عا قوله ووجب الفودع فلا ابن جيب
كتبت الواصب فيعز عريت اليه امراته صاعدا فاعلم اكله تقيا

في نسخة
امرأة على امرأة
امرأة سقت
لبن مختلطا

مسئلة
السم

امعاءه وايقظ بالموت مكانه فاشتهد از امراته و خالتها امانة به
 قبل ان يفسم عا فوله فلان نعم ان الفسامة في ذلك وان لم يقل عنه احو
 وهو كالضرب وقد يكتفي بقوله فلان فتنني وان لم يكتف به اثر يفسم
 ولا يكتفي عن قوله كيف قتله ويحي رواية ابن وهب عن مالك
 ان من فلان فتنني او ضربني بالفسامة فيه فاية في الرد والخطا
 واروي عن مالك ان يفسم عا امرأة او خالتها فلانما يقتل بالفسامة
 واحد سنة فاية وتضرب بالضرب مائة وتفسر عا ما انتفع منه بدفعه
 وقطعه المرأة حيث امنت عا هذه النكاح فقتلها حلييا تحت النكاح بالسم
 الذي من شأنه يقتل ويقتل عا المرأة امانة فالكه ولا زمت الاضطرار
 ما انت ولم تقو ولم يقتل برء ما يفسم بالفسامة وتقتل المرأة بفسا
 ان قامت بينة عا فوله وفي شفعة امة عربين مما جوفقها وفي
 ميزها وصحة عقلها ابن ستمون فلان كان المذنب لم يكرهه جرح ظاهر
 وفلان ضربه فلان اوركض او سقاه سوما فليكتف به ذلك كيف وفي
 كقتل امرأتك فالكه ولا زمت الاضطرار في هذا او اضا الخلاف
 فيها لا يظن من الركن وشبهه فلا يفسم المذنب عليه بل الكه لان لم
 قبل ان يقتل برءه فيجب في السحر جنينة والفسامة وهذه المرأة
 حيث اتصل بفسا ذكر وماتت المرأة قبل ان يقتل برءا فيجب
 الفسامة والله اعلم وفيه كفاية والله اعلم الحمد لله **مسئلة**
 ذكرها الشيخ البرزلي ان بين الشجر والحجاب يكون في اهل البعا الحاسة
 وكان يتبعها ان عرفة ان كان راس العصبينما سحر الحبا او البيت
 وفيه كمسئلة العمارة والافق كالكبت المني فلا يضره من مبادل
 الفذخ ان الفذخ وان اصل رجل بازا رجل اخر وفي ثوب احدهما
 فحاسة لم يضر صاحب الثوب الطاهر ملاصقة لصاحب الثوب
 النجس لان يسبح عليه فلان ملاته تبطل به الكه وان اتعلق الصول
 الصغير بابيه وهو يصل فلان غلب عا منه طهارة ثيابه فلا

مسئلة بيت الشعر
 والحدود في
 الحاسة
 والافق
 النجس
 الصغير

دت عليه وان تيقن في استنها فان جلس على بعضه او جلس بطلته
 صلاته وان لم يجلس ولم يمسح فلا شيء عليه وان جلس على معصية
 فيمداخرو يجلس فلا يضره وان بعضه بطلت صلاته قال الشيخ ان الرجل
 من حل الجانب من فوق فحاسته ثيابه لا يخلوا اما ان لا يقد عليه او
 بلاصفه خاصة فان كان يتعمد عليه بحيث يجلس على ثيابه او يمسح
 ببعض اعضائه اعتبرت النجاسة ان لا يصفه خاصة فاحقق في ذلك
 ان ثياب المصلي اذا طافت نفاس النجاسة ولا يجلس عليها ولا تنضم اليها
 من الشئ العتيق العار السيل غير الرسل ان الله تعالى في الحديث
 النبي بن عروة نفع الصلاة عما من حلق بغيره وان صغيرا من زبد وفسا
 وساب لم يثبت ومرة انش من النبي صلى الله عليه وسلم
 في تلافي الارواح وقدموا ابن المبارك عن ابي ايوب الانصاري رضي الله عنه
 قال اذا اقبضت نفس المؤمن تفلأهلها اهل البيت من عباد الله
 يتلغون البشيرة الذين يفعلون عليه فيسئلونه ما فعل فلان
 فقلت فلانة تفل تزوجت فلان اسألوه عن الرضامات قبله فيقول انه
 ففلان قبله فيقولون ان الله وانما اليه راجعون فذهب به ام قبل وبنه
 فيمضت الام ويحيى المرتبة وذكر ابو نعيم عن ابي روهب ابن
 منبه انه قال ان لله في السماء ذرايعا من النمل يتجمع فيها ارواح
 المؤمنين فلما مات المؤمن من اهل الدنيا لغت ذرايع النمل وجمع
 اخبروا الدنيا كما يسئل الغائب اهله اذا قدم عليهم من ربي
 الصالحين التمد له **مسألة** صورتها هي ان رجل باع املاكا
 محلاة عن والده من مائة فريضة ثمانية عشر سنووات فجاره
 بقاءه ان رجل وادعاه له فيدفعها من جزاءه امه والحالة انه علم
 بالبيع المنة كرا المنة المنة كرا وهو حاضر ساكت من غير مانع
 يمنع من الفعل باجبت فيما بعد السوا اذا علم بالذكر
 املاكا المنة كرا بغير البيع المذكور المنة المنة كرا لا يقبل

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

دعواه ولا تسمع بينة ان اقامدعا على وكان يبيع البايع المذكور ببعض
 الفلار المذكور او موروثه ثم فلان يطلب بفلان حقه في السبيع بعد مضي
 المدة المذكورة فلان قبله بغير ولا دعواه تسمع لمضي عام واحد
 لم يضمن ولا يضمن ومن يبيع عليه ماله وضوحا ضحاك فلا يملك له ولا
 عوار به كحلة وعجته لا احضة علما بانصر عليه صاحب العجوة
 الحظاء ورواه عن محمد بن قنبله جمع وما اقبل به نهر صريح وبه جمه العمل
 انقضى والله اعلم من فتاوى الشيخ العيني محمد الشريفي العوالي المحر له
عقد الصلح تكتب وقع الصلح الذي هو سيد الحظاء بين
 فلان بن فلان العالاني وخصه فلان بن فلان العالاني في مسئلة كذا وكذا
 سنة تار لحد فقبضه منه فلان المذكور عدة كذا بعه ائنة تنقيد به
 وعانة له وبسبيله ابراه بن دعواه فيما ذكر ابراه كذا كذا لم يجز لم يبق لكل
 منكما قبل خصه دعوى حوزة مكمل صدق ومما اقامت لواحد منهما
 حجة او ظهرت له بينة او كانت يبركه وثيقة به يعمل بها ولا يلزم اليه
 البتة وهذا حال الصحة والطوع والرضو والجواز وتغري التعريف بهما الله
 التعريف بالنزول بالحملات تنفذ عليها بما فيه عندهما بالحملات
 الجارية شرعا **كذا** المحر له **كذا** فلان بن فلان العالاني بذكر
 زوجه الحرة المسمى فلانة بنت فلان العالاني كلفة واحدة اولي له فيها
 بعد البناء بما وارثا المستر عليها من ابراه من حيلة مفعلة انا
 وموضه الابراء النشأ والعلو ومن كراء **كذا** سكن عدة فلان بفلانة ما بلغت
 واعترفت بل تمامها اربعة عيني مكر حنة ولا مضى بها للاعتراض التلوم
 وعي اعز او صغته او فع عليها الطلغة المستورة قبلت بتبها منه ومه
 وملكت امره بعد ماله دونه بل انحل الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم الم
 الشريعة وهذا حال الصحة والطوع والرضو والجواز وتنقذ عليها
 فيه عندهما بالحملات الجارية شرعا **كذا** المحر له **مسئلة**
 التمس فلان مديون التعذيب وتضمن فلان رجل اسم فلان فقتله

في
 ربيع
 في
 في
 في

عقد فلان

في
 في
 في
 في
 في

فلان بن فلان

فلما نه بفعله به بقدر ما يرى الامام والذين يسفون الناس السبيكران فيموتون منه
ويلاذونوا منعتهم فلما صار بين قوله سفر جلا سمع الامم من ان يسفكوا
صربا ان كان منه يشترع ويصفيه اياه في سواه اولين او لموه وهو الظاهر وهذا
هو الذي يوافق كلام المصنف لان مسموما مصفة له ذوب ايه شيئا مسموما
ويقتصر من قتل بالسم سواء ثبت في ذلك بيينة او قسامة كما لو قال قتلني
فلان بالسم فارجع الشواهد ومن كتب ابن حبيب عن اصبع يميني قربت اليه
امراته فمعاها فلما كلمه فغيا منه فلما انفق بالموت من ساعته انتقد ان به
امراته ثم مات مكانه فماتت امراته ان ذلك الطمع انما هو من عند خالتيه
عقد ان في ذلك القسامة للذي حاله عند اكده وهذا الخارج عندنا وقوله
في امره يكي وان لم يغفر له اموت كما يكتفي به الذي الجرح وضربت السبي
ثم فلان وقد روي ابن الناصر واشتعبوا ابن وسم غزما الذي في قوم الحمو فوم
سويقل فيه سبيكران فكسروا ما اخذوا ما ينزعهم ثم من اقل لمقتلون
كما الحمار بين ولو قالوا لم نريدوا فقتلهم لم يصد فوا كما لا يصد فالضارب
بالعصا وقتل النبي صلى الله عليه وسلم اليه اسعت له الشاة فمات
مقتلوه في الصحى انتهى لم يقتلوا فوال ابن يونس وابن حبيب اذا اقل الرجل
سفاه فلان سموا وقد تقابلوا منه فمات فعليه القسامة وفيه كبايه والله
اعلم انتم من الشيخ ابن سرزوف بلطفه الحمد لله ع فقد ذكر في الباب
ابنته البكر الحرة الصغار فلانة بنت فلان العلاء الحمد لله رب العالمين والعلاء
والسلام على سيدنا محمد وآله الا ان بين وجهه هذا انما مبارك ان عقد على بركة
الله تعالى بين فلان بن فلان العلاء في ابنته البكر المسماة كذا ابنة في حرة وكنت
ولا به امره ونظره بصراف فذره ومبلغه وعانيته فعدا وكذا ابنة كذا وكذا
سنة كذا بوسع الحلول كذا في كذا اموز الى امه كذا فزوجها بكره الله تعالى
الطبع وعما سنة نبية الرقيم وعما ما انكف به محكم الفرة ان العقيم من اصل
بمعروف او تسمى به بالحقساروعليه ان تحسن صحته فداوحي اعشش نداء وله
عليه امثلة لك وزياجة لدرجة لغوله عز وجل والرجل ان عليهن درجته

فقد عرفت
النسب والتميز
والسبب من
التميز

عقد
الاب
البن

عفو عليه ما ملكه الله من امر ما وجعله بيده من العفو عليه ما والنظر
 لو ان الله اذ في بصره حجره ولا يراه نظره كحيحة الضفاد والبقر غلو من
 زوج وموانع الشرعية وشهادة الزوج ووالد الزوجة المذكرة بما فيه
 كتاب **الاسئلة** عن محمد بن الحارث المازني شرعا باني كذا الواقع فيه الحرة **كتاب**
والاجوبة لسيده **الاسئلة** في مستوفاة والاجوبة للشيخ العبد المذنب بن ناصر الداود يرحمه الله تعالى
 الحرة والصلوة والسلام على افضل الخلق اجمعين والرضى عن اعماله
 وعن التبعين وتابع القنا بيمين نعم يا حسن ان يبعه الذي وبعد فان
 الله بعد ان يشرحه الصور ويكتبه اوضح الامور وبالعلماء الراسخين
 كما لا يند من تحويرها بين وانما المصطلحين تاويل الحماة ليس وجعل
 المعز في المشتكات اليهم والتمويه في الحوادث عليهم ان يبينوا للناس من
 عليهم ولا تنقوه كما قبل على المفسرين في قولهم انك منكم وجعل الرد اليهم
 كالرد الى كتابه والرسنة نبيه عليه الصلاة والسلام فذل الله تعالى ولو
 رذوه الى الرسول والاولي الامر منكم لعلم الذين يستنبطونه منهم
 وفذل الطيعوا الله والطيعوا الرسول واولي الامر منكم وفذل ان تكثر عن
 في شيء عجزوه الى الله والرسول وفي عصم الله الامة والقرآن المعروضة
 ان تفتلزع في النحل المعش الذي لا يحتمل غير وجه واحد ومن ينسب
 هذا اليهم فقد بالغ في سوء النشر عليه فاذل اختلاف الصحابة ومن
 بعدهم لا حتم الا لسان في المسموع عنه الاستنباط منه او عنه
 ربه الحادثة اليه وامام لا يحتمل غير وجه واحد في اللسان فيستحيل
 ان يختلف فيه اهل البيات واللسان وانما الانام علم وجهها وذراية
 وانما انتازع المتنازعان في اية زمان في السيف المردود الى الفهم المحتمل
 لوجوه الاحتمالات وجب على غيره الابواب الاستنباط لا انما يحتمل
 من الاصول على ما لم يكتف وبناد كبر على ما لم يذكر وكذا فعل الخلفاء
 الراشدين وزوال الامة الراشدين وقدر علي بن ابي طالب رضي الله عنه
 الخلفاء ما لم يذكر من حد الحرة الملائكة من حد القتل واشهر بيزال الى

كتاب الاسئلة
 والاجوبة لسيده
 محمد بن الحارث المازني

في
 في
 في

محمد بن

عمر رضي الله عنه عنه ما شاور الصحابة رضي الله تعالى عنهم وكان ذلك
 فعملوا للمحبة للاب ردهم حكمتها الرخاء والرخاء وشمل هذا كثير من عظم
 مشهور من احكامهم وكذلك لم يخرج الخروج عن جملتهم ولا الخروج عن
 اختلافهم والرسول عليه الصلاة والسلام يثنى عليهم ويرفع السلام
 عنهم في اختلافهم مع لا جنسنا وبلا اجتنابا من لا ينقصهم
 من نقص نفسه وحرمة دينه جعل في الله وابلح من تاديب بالقرآن
 واتبع سبيل الذين مضوا باحسان وصلوا على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله
 وصحبه وسلم **مسألة** بان من اجوبة الشيخ العالم العلامة سبيل الله بن
 ناصر رحمه الله تعالى ونقننا به وبعلومه **اسم** وسبيل عن معنى
 الحديث غسل الاناء اذا اولخ فيه الطالب سبع مرات بفراغ لا شيء
 الماء وامام في الكلام فلا يغسل الا ان يرى فيه اذى واجب الغسل
 ثم ثمة بعد اكل الطعام سبع مرات لغسل الفم الحديث وهو غير ثابت سبع
 الخلاب العاديه وغيرهما وفيه ان الله تعالى عز وجل لما اول اولي لان
 العموم لا يتم الا بنصر او دليل فالله تعالى فعلوا مما امسكن عليكم وسبيل
عن سبيل محمد هذا الرجل بفراغ يتبع تحت ثوبه بفراغ ثمانية لئلا يجرل
 به عنه الوضوء ان البول لا ينقطع بسلسلة غير شرب ثوبه وان وجد بلما
 فقال انه من ذلك بانه يرتزما الى فرجه وكان عمر رضي الله عنه يفعل
 ذلك يرتز ثوبه حتى يخطو الخضل معناه البلل **وسبيل** عن معنى قول
 النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن العاص حين ينيم وهو جنب ما
 احب انك اغتسلت واخذت بالشطه وتركك التيمم ولم تأخذ
 بالرخصة **وسبيل** عن معنى قول ابن مسعود ما نصي المرأة اذا انقطع
 طمع الحيضة وهي نزل الغسل ولا هي نزل التربة فالانما مثل الغسل
 فهو ملء بما فيه حمرة كغسله اللحم واما التربة فهو ملء متغير
 وفيه انه ملء ابيض وا يكون الا بعد الغسل وفالت او عكسية افطار



في
 والخبر
 ردوا
 الرضا

في
 من
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

في
 في
 في

شهادته الحجاز احكامه وقلانهم ومزله يحكمه بما انزل اليه واوليكه

هم المشهور وفي كتاب فوت القلوب لا يخطب الكتاب رحمه الله تعالى ٦٤

انه اذا كان الامام عه لا يفتوا في قطب وان كان غير عه في قوم من الابدال ٦

و هو ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام يكلمني اوجاجا ورايت *

بعض انه قال النوع الدعوة يستجاب فيه الدعوة لهذا المسلم لان

جور و عدله نیست ایستاد و علیها یعود و مسکن عز و احیای ارضا بسته

حيث لا تناله الرعات والخطابون ففقدوا له فان وقع الخطا من قول الحكم

وغير ذلك انه يودع وتباع عليه طاراً بعد النعيم وأجازة فيما يضر

المسلمين وسمي عز من انشورداية: يعني انما هو مكان يسمى ثم صنع

منه امره بقدر ما الوصل اليه فان لم يوفق فيه وعليه من الشرى بقدر ما

سار مني له وسبب ل عن افرته المنقمة البيز في الشجر فلما افرار

له وهو خالف غيره، وسبيل عزاء احواله من يد اللصوص فليرجع عليه

والنعم وسبيل عرق معلنة مانع الزكاة قال لا بأس بها وسبيل عز

وكم زرعاً بالتعب ثم قطع عليه بعد حبيب الزرع قال الزرع لرب الارض وهو قول

الحوادث اي في رؤسنا عمن هو خليفه انشأ رب الحجر الدم عليه فلان

بعد ابد او فزانتیغ بعدی الوقت کهن صلیب و ثوب و خمر و سکه

لعبد يفرح له شاهد ان سيده اعنته فلان تحلب السيد ما اعتقه وبيع

وَقِيلَ لِرَبِّهِمْ اِنْ جِئْتُمْ بِالْحَقِّ فَاصْلَحُوا لِنَفْسِكُمْ اِنَّكُمْ لَعِندَ رَبِّكُمْ لَمَعْلَمُونَ

فيل يحبس سنة ويحلى سبيله وسيد عن حوث زرعة ثم افد من رجل

من بدو بیا عه به فلان دلاچل و کذا لدان مشترک فیہ عیا از تعطیه

بف بذكره وسبب عزيمته صغيرة فوجدوا أبو دنانق توفي ودعت الام

وَجِئْنَا بِالْمَنَادِ إِلَى الْبَيْتِ لِنَقُصَّ قِصَّةَ بَلْعِ الْكَذَّابَةِ فَتَحَمَلُ الْوَحْشَ وَتَقْلِبُ

فلان له خمير من ثلثة اشياء اما ان يملكو او يبيع او يحدده النفقة

وكانت طيبة جدا واما ما اخذ من معاليه من الصغار فما يتفق

1890

انما كرهنا له الامامة لانه حال نفسه والاذان انما يؤخذ بالجماعة
 وسبيل ايضا عن علي بن ابي طالب في الامامة والاعباد وغيرهما ولم
 يشترط في ذلك الا انه قد حثت به العادة فيقال انما حثت به العادة كالنبي
 وما لم يجر به فمعتد طوع فلما يدبر باخذته وتسمي عن كراهية ذلك
 الصلة في العرش والنياب ونحو ذلك فقال انما كره ذلك للنزاهة والسمع
 لم يترك النواضع لله تعالى ان فعل ذلك من بره او حرو كانت في شياها هرة
 فلما يدبره وسبيل عن المرأة تحجب عن وجهها الى اهلها مسيرة البوم
 او اقل وربما حربت وحرما او مع رجل واحد هل علينا استنبأ ان رجعت
 الى زوجها فقال احمد عليه السلام ان تغربا لثري ولا في علينا ان لم تغربا جميع
 في ادب وامر الاستنبأ ان ثبت انه اغلق علينا با فاعلينا ان تستمر
 ثلاث حيضات وان لم تغربا لم يثبت انه اغلق علينا با
 فحلت ما تحلت وما استنبأ عليه السلام ان يثبت الزوج ان تغربا بالاستنبأ
 في بيع وسبيل ابن القاسم في المرونة لا يجوز الوصية لغير العرا في
 العرا الذي اراد هو العرا في الشفعة في الامامة فقال معناه ان يكن
 امينا موثقا عليه في دينه ومعرفته الناس لحسن اقامته وان لم تجز
 شفعة له عند الحاكم قال في المنة ياكله في ثمنه من اخيره فانه ينتفع
 بتخليه ان يملكه ربه الا خمسة اشياء الرشوة في الحش وطولان الخصمان
 ومنع البغي واجارة مغيبة او ناجة وتضييع حقها اهله فمولا
 في ينتفع بالتخلي فيها حتى يؤدى بها عن نفسه يريد والله اعلم
 ان هؤلاء الخمس لم تزل الى اهلها انما تزد فتكون في سبيل الخير فالى
 ابن نافع عن مالك لا وضوء في الانعام الا ان يؤخروا فلا يعطى احدا به
 في ناعا المين انه لا ينقص الا عن ماله عن ابن القاسم ومن
 العتبية سبيل ما له عن من اطلع على امراته بالنزول له ان يطأها
 او حتى تفتد منه فلا لا ينبغي له ذلك قال ابن رشد لا يحل للرجل

ما يحل له عليه
 في الامامة
 في الامامة

في الامامة
 في الامامة
 في الامامة

في الامامة
 في الامامة

في الامامة
 في الامامة
 في الامامة

في الامامة
 في الامامة
 في الامامة

اندا حرة المرأة ان يمسكها او يضيق عليها حتى تنجس منه وان انت
 بغير شقة او فتور وسبي الى توحيد قلوب الحسن عمن صلق شعر امراته
 او بعضه قال ابو جبريل تطلق عليه ويضرب عاتقك ضربا موحدا وقال ابو
 الحسن الفاسي ان كان ما عمل فيها يشبه المثلثة فانما تطلق عليه ولا
 تجوز الوصية لمن لم يكن له علم به الع وكما جرح لادن الناس يجترونها
 الوصل بل انكذب وقولنا استحب ابو جبريل ان يجرحه الله تعالى وكل
 من ترك امراته قد دخل موضع الرب والتفهم ونحضر المسوا فون تنقصد
 اللامع والنوح فلما تجوز شهادته وكذا كذا من يشهد البعض بين النساء
 المسلمين او يعين عليها الولادة والعلة وهو فلا رجاء ردهم وكذا كذا
 ما تجوز امامته من يشهد المولاي وبما كل عنبه برو عا جرحه وشكوه ولا يسم
 الفجار والاشرار جرحه لمن نفوذ كما وسئل عنه عن من ضرب ذابرة رجل
 عاقت ولدها او رميت حاملا او بفرقة او شدة ما اذا عليه بفار عليه سلم
 زعفرانك من فيمئذما يوج ضربها وهو قول مالك وقال غيره عشر فدية
 امه والاول احب البنا قال ابو الحسن كل راع انفع انه سرف شيئا معا برع
 او دفعه لغيره كذا له فمعدد وضرب وسجن فافر من اجل الخوف فانه لا يلزمه
 افراة ولا يؤخذ منه شيء لانه مكره قال ابو الحسن الفاسي اخراة السلطان
 وغير السلطان سواء وسبي عن جابر بن بكر فدية بلغت عند ابيها
 فخطبت منه عاضا للامامة طوبيلة فلما ايسمت منه ان وقعت مع رجل ان
 جرحه بالسيوف ليعرب بها ليزوجها فمعدد لك بما جرحه منها السلطان ولم يشتر
 الجرح ان قال لا ينبغي للسلطان ان يعقل ذلك حتى يرسل الراعيها ان
 كان لمعنها وجه يعرب مضاسا فعلم من تزويجها ايها لانه ولي من الاولاد
 في قول عمر رضي الله عنه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرار ورحم
 السلطان بيني الضرر وكل من يشهد غارض محمد ما بالسلطان من غير ان يخرج
 ابيها وهو بلا اضرار ولا نه وصعبا وعنه قال الشافعية جارية اذا واجعت

الصورة

فوق

فوق عليهما
والله اعلم
بما في
القلوب

الصفحة ولم يفيض اليه وسألته عن فروع عليهما عن اخيه بن قيس مولى ونحوهم
ورحلوه من بلادهم فلم يزل احد ان يستمر وشيئا منتفعا عن منكرهم قال لا
اذا طالت في ايدى الذين اخرجوهم منتفعا بلا يجوز بيعها وان كانت طائفة
فيبيعدا جابر من غير الذين اخرجوهم منتفعا وفيما المنتفعة على هذا
الوجه فان احد بن ناصر فلا يجوز بيعها منهم ولا من غيرهم وهو واجب البنا
واصول فلنكتب ما نرى في كتب اصحاب الغنى واصحاب الدواب والمزايير
واللعابين ومن هو مثله يريد وزان يتوجب هذا الجواب ان الغنا والنباهة
واللغو لا يجوز بيعه من ما اختلفوا الى الله ان نزلوا وعرفوهم وان لم
يعرفوهم تصدقوا به على المصالحين وكذا ما اختلفوا في بيعه يعرفه
قلت ان بيت رجلا تزوج امرأة في العدة في يد في العدة وانما عمل
هذا الذي لا يبعونه فلما انقضت العدة بعد ذلك المطلق فمطلقة
منزوجة في العدة او لا فلا ابو محمد الذي يتزوج المرأة في العدة ولم
يدخل ثم جدد نكاحا اخر بعد انقضاء العدة بالنكاح الثاني حلان
والاول فاسد وسئل ابو محمد عن رجل اضجع شاة ليذبحها فلما
وضع السكين على خلفها حسنت بها وفارقت وانقضت من ذبذبه وقد
قطع من خلفها او اذا جد فقال ابو محمد ان لم يقطع منتفعا الا الحلق فلا بأس
بذلك لما ان ذلك لما بعد ذلك وان طار ذلك وان قطع منتفعا وذا واحدا
ثم انقضت فلم يجد ما حق فانت نكاحا فلا تؤكل الحية بعد لهو عن
وعن سعيد بن ابي السبيبه انه قال لما اجمع الغنا والزنا في بيت واحد اجتمع
العداوة وتلاوة الغنى ان في بيت وعن ابن عباس رضي الله عنه عليه الصلاة
والسلام انه قال الزنا يورث البغض ويذهب بنور الوجه ويحلب صاحبه في
النار وعن ابن السبيبه عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ما في
الله عبد يذهب اعظم من ان يضع نطقة في رجم حرام وعنه عليه الصلاة
والسلام انه قال ان الزنا يسيل جرحه يوق الفياض صديد نوره

فوق
فوق عليهما
والله اعلم
بما في
القلوب

فوق
فوق عليهما
والله اعلم
بما في
القلوب

فوق
فوق عليهما
والله اعلم
بما في
القلوب

فوق
فوق عليهما
والله اعلم
بما في
القلوب

منه فطرقه وجه الارض فوجدت على الصلابة الدنيا سعا يشهدون ونعيمهم نعيم
في ابدية فلما سمعوا في حوز يشهدون في الصلابة في الشكاح كحل حوز
في الموت اذا انتشر خبر النطاح ان فلانا تزوج فلانة ولدنا امر بالزوج
قاعله وقال ايضا فيمن استكره امرأة في نهار رمضان فيمطها من عليه
الفضله والخبرة في نعيمه ولا تجارة عليه الا نكاحا مشرفا بالغة فلان ومن
جعل فعلا في امة قد صبت له او عبد فرجع زنيه ونهجن له ان الزنا اخذ الحجل
لعمري ان شرقة فانه يرجع فحمله من الزنا اخذه **فصل** في بطلان طهر
طهر العزوان في كماله في العزوان اماع وانه يستل عن طهر العزوان ولا يطهر
فيه الا من اقول ان العزوان نور من الله وكتاب مبين وكل فقيه فليقر عليه
اكل الرضا وعليه لعنت الله والملائكة والناس اجمعين وسمي **فصل**
عن رجل يستعير الدابة ويستأجرها من رجل البلد ولذلك البلد طريفان
احدهم خوب او عور والاخرى امانة فترك الامانة واخذ الطريق الخبيث في
فنتصلك الدابة فعلا او طوا من وسواء كان الفلاك من خوب او عور فحش
فلا كمالا فيه وكذا الدابة لم تحرك على هذا المعنى قال ابن القاسم من قامت عليه
بينته انه كان يغير ولاوه لينة فلان فلا يكون لاحد من هؤلاء من ولاية **فصل**
حق يغير لمن هو من تلك القبيلة ممن يعرف بعينه والشاهد الذي يعلم
بيعه الملك ثم يشهد فيه لما له فيقول كخنت انه عوارض باع ابي
يشهد على اقرار المشتري انه انشتره من نورثته فحضره من جميعه فقول
الشاهد في هذا مقبول بذلك وعوارض يحسنون الشاهد لا يصح معرفته
البيع فانه مطرب فيمن حضر عقوبة ثم يشهد به لما له انكاحا فقول الشاهد
جائزه ولا يصح حضوره انفق فحضره من غير عار وكيب بالعدو والداد
ومن حوث ارض غيره بغير اذنه فيما بينه وبينه فيقول له قد حوثت على الشك
فرد علي ما يثبتك من امانة فقول هذا لا يجوز الا ان يكون قد حوث على غيره
ان من حوث في ارض غيره على هذا المشتري وقد دخل على المشتري لم يثبت على
هذا اذ دخل الامر المستقيم لانه قد طوع بالصلب من عنة فلا بأس به

وان لم يعرف ذلك من عادتهم فبعضه انما صاحب والزرع لصاحب الارض وامر
واما الشاهد فيمنعه في الملك انه للمراة فيغير له هل تعلم انه من صرا
او قبة من زوجها له وفيه عرف اصل ذلك لرجل وان ملكه فيه من دفعه قبل
ملك الزوج. فاذا عرف ذلك لم تستع المرأة الابينة بتفلك ملك الزوج
عنه الى الما وسبب ~~من~~ عز رجل ضعفه في مفرق كماله فإراد ان يتسلب
هل امر اسلمه ان يرفع عليه فاختلب فيه والمستحب ان يرجع عليه
واما البيع قبل الرجوع بل انتم ورايت لا اله الوليد ان يرتد في مختص
المسوكنة انه ما يرجع عليه في البيع واز المشتري منه ما جوزه انه نقلة
من عذاب الضعف وسبب ~~من~~ عز جهاد العمار بين الذين يقطعون الطريق
فقدان جهاد له احب اليه من جهاد الكفار وقال يحيى بن عروة في ذلك شق
عصر المسلمين ورفقتهم وسبب ما يلهو وقتا طمرا صامتهم وفساد دينهم
وتعطيل اجلهم وفساد طميرهم والضرب معا بينهم واموالهم وافراد
لواء التشيكان ارجاسن الجاهلية الذي فيه ملك ارض وفسادها
وقد ان جهاد العمار بين جهاد وسبب ~~من~~ عز رجل ادعاه على رجل سرقة
فانكره فلما لم عليه قال له انما سرقت ايلهم هذا الاقرار فان نعم
فلان عبد الملك ومن تزوج امرأة فوجدتها حامل من الزنى ففرق بينهما
فانه يرجع عليه بالصدق الاربعة دينار وان تزوجها بعد الوضع وبعد
المستبر او اذ اوجب للزوج الرجوع بالصدوق الى الولي فوجدت معسر
والمرأة موسرة رجع به عليها ولم ترجع به على الولي ان العسر وان كان
جميعا معسر من اخذ من اولها مالا واذا اوجب له الرجوع فانه يرجع
عليها بغير ما في جهادتها لانها قد جنة في (غير عيوتته ونزاع
السودا) وان لم يستعشك في ذلك لانه انما تزوج من حيث لا سوار
فيجمع فكله تزوج ايضا بشرك قال الجعج واذ ازوج الاب ابنته البكر
من رجل مسكر او وامسقا يوم من منه لم تجز وليرده اللام وان رضى
قال عبد الرحيم في زوج تزوج امرأة لها شئ صغير وان كان عالما

فتبارك اسمك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل

الزواج من جملة

الامور التي لا

يملك الانسان

التحكم فيها

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

والله اعلم

بما يشاء

بولدهما وادخله خمره وبنعمه فلما يعرف بينهما وان كان لا يعلم خير بين
 العقل سعدا وولد صاوين ان يعاوتها ولا شيء عليه من صد اقتضا ان لم
 يمسنها وقلنا رجل واعده بالشر رجلا ما له او ولد له او في الله فخذ
 المال ولم يعرف له اثرا او قتل او جرح ولم يتبع غير الذي قال له ذلك القول
 فلما بلغ القاسم الواحد بالشر ضا من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الله تعالى قد بدت البغضة من افواههم وما يقع صدورهم اكبر قاله
 سعيد بن جبير وعمر بن الخطاب وايوب بن الصديق وعثمان بن عفان
 رضي الله عنهم اجمعين قال ايوب بن جبير مختصي الوفا رنجب الغسامة بالوث
 والوث جماعة النساء والصبيان وغيرهم وقلنا سمعنا الروان كلع
 يقولون اذ قتل القتييل بين الصفيين ليس فيه فسلامة وانما الدنيا على
 العبرة التي قتلته الا ان شغب فانه يقول اذ عوب من قتله كانت فيه
 السلامة ويقتله قال سمعنا وفولنا شغب احسن وقال ايوب بن جبير
 سمعنا من جماعة من اصحاب مالك من جماعة المشاهدة غير العدل على
 الجراحات مثل القتل وغيره جارية وقد كان مالك واحدا بل يجوز
 ثم رجع عنه في آخر الخبر واما اصل القصة التي تاروا والقتلة
 وقتلوا وسلبوا المالا ثم اصطلحوا عا واجب الحق فواجبه ان الذي حضر
 المعركة غار من الانفس والاموال ويغاد هنتهم وتلك الاول لم
 القتل يغتصون من يشاء وامع بالشر القتل مع من كان عوناته
 وبوخد الملبس بالمعروف لجميع الاموال واما من لم يخض المعركة وهو فاعده
 في تاراه فلا يكاد ينقص واما وسيل من عمن اشقى عهد الوداعة
 يوجد باجرها عيب ولم يكن عنك من اهل المعركة فلا تقول في ذلك قول
 الباري مع يمينه انه لم يكن ذلك العيب عيبا عند الله اذ ان كان في
 وان كان ضيعة بالحق احب بالله عا علمه انه لم يعلمه عنه **هذه**
 المصكلة فريدة في الغرر بالقول فيه فولان قيل يلزم وقيل يلزم
 مثل ان يقول الخياط انظر الى هذه الشقة ان كان قيدا فليس شرا

هذا الخبر
 في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

في الخبر
 في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

في الخبر
 في الخبر
 في الخبر

هذا القول

فقال هو قبيحاً ولم يقطعها ففزع عذراً بالفلو وان قطعها فوجد لها
 ناصفة ففزع عذراً بالفلو أيضاً ومن ذلك ان يقول له انظر الى
 هذه الحائض اذ كان في حجة احب فيهما الزيت ففلو ان يحكى ويصحب
 فيبذل الزيت ففزع عذراً بالفلو على احد الاقوال وان صب قبيحاً ففزع عذراً
 بالفلو أيضاً **وسب** عن تفسير قوله تعالى وان طلقا فليقتل كل منهما
 اقتتلوا باصله او بغيره الا ان قال في تفسير ذلك اذ بقتل احدهما يقتل
 عن الاخرى مثل ان العصبية والبعع فان الامام ان ينفذ بعضه على بعض
 فان فسادت فعلى الامام ان ينفذ الباقي من المسلمين حتى يرجعوا وسبيل
 عز امر العصبية فكلهم الذين تكون بينهم العداوة على غير حق
 لا كبري او بغضاء او ظناً او غماً من دونهما او يفترونهم او يذمرون
 عليهم **وسب** عن ضرب امراته ضرباً مبرحاً فاداهن تطلق
 عليه اذ اذا زعم ان له ضرباً من غير ان ينفذ النطق به والله اعلم
 وقلت له في الضم العداوة عندك قال نعم ومن قيل له ارايت ان اختلفا
 وقال الزوج ضرب اديا وثالث المرأة بل في ذلك عدا او تعلق بالفلو فقول
 المرأة لان عداوته لها امره فلا وكل له العبد في هذا خلاف **وسب**
 عن ابيع اذ لم يقع من غير ضرب الا بالاول ولا يذكر فيه نفذ اهل يجوز قال نعم
 ويكفي الثمن **والاوسب** عن بنت شيماء وعاصم او امرأة بعد
 وفات زوجها لم يلزم مع جعة الحيوان ان تنفذ اياه من ثرا او ان تترك
 صغيراً كبيراً يكتفي بذكر العود له وفي الصفة قال لا يجوز شتمها حتى
 حتى يصعوب اما يشتمه من به **مسألة** في عدا خادمة انتسلا عفا
 ازواجهم فلان بعض اصحابنا ليس عليها خدمت البين وقال اصعب واب
 الما حضن ان اذا كان الزوج مملوكاً وكانت المراتة من ذوات النفر في نفسها
 وعدا عنها فبذلك اخذت عليها من عز الاوسب او عن جوطيخ او كسر
 وعليه ان يخرج منها وان كانت وضيفة في نفسها رخصاً عنها فليس

عن تفسير قوله تعالى
 وان طلقا فليقتل كل منهما
 اقتتلوا باصله او بغيره

عن ضرب امراته
 ضرباً مبرحاً فاداهن تطلق

عن ابيع اذ لم يقع من غير ضرب
 الا بالاول ولا يذكر فيه نفذ
 اهل يجوز قال نعم
 ويكفي الثمن

عن بنت شيماء وعاصم
 او امرأة بعد وفات زوجها
 لم يلزم مع جعة الحيوان

ان تنفذ اياه من ثرا او ان تترك
 صغيراً كبيراً يكتفي بذكر العود
 له وفي الصفة قال لا يجوز شتمها

في الغمامة

2.

وكان قضاء ذلك اياكم ومن بعده عمر بن الخطاب ومن بعده عثمان بن عفان
ومن بعده علي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين وانهم قضا ابن و الشجر
الراسر كله جملة الدية كاملة الع ديار وفي الصنفين الع ديار وفي اللذين
الع ديار وفي الحاصين الع ديار وفي اللذين الع ديار وفي الرجلين الع
ديار وفي الحفنين الع ديار وفي الشفنين الع ديار وفي البدين الع
ديار وفي النكر الع ديار وفي اللذين الع ديار وفي النجيين الع ديار وفي
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثي بعده اياكم ومن بعده عمر بن الخطاب وعثمان
ابن عفان بن حجر وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين ولم يتوفوا
الصحاب رضي الله عنهم ثلثي بعدهم معاوية ابن ابي سفيان رضي
الله عنه مجمع علما زمانه والخطاط الرينة وانهم من اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اهل الامامة العاصية وعبد الرحمن بن عوف وعبد
الرحمن بن عامر الاسود وعبد الله بن عمر بن عبد الله بن معاوية وعبد
ابن جعفر بن رسول الله عنهم اجمعين ثم قل معاوية بن اصحاب رسول الله
الخرجو من هذا البيت حتى يفرعوا الى كل جرح كان صغيرا او كبيرا او
خذ من اوعكم او كسر او شغل الاما بوضعت دية وسميت صوة باسمه ايه
ويكون ذلك بديعا فممنح ويكون ذلك لمن يلد من بعدكم قال يحيى بن عمر
في ذكر اوطاع كتاب الله وماء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب في الجرح واسمعا يضاعفان يحيى بن يحيى فصول الجرح
وهو الجرح الذي يقطع الشعر ويشق ، يفسر من الجلد ويسيل منه دم
اصغر بسنة دنانير وقصوات التارقة وقصوات الجرح الذي يقطع الشعر
والجلد ويشق من اللحم بعشيرة دنانير وقصوات الدامية الصغرى
وقصوات الدامية الصغرى وهو الجرح الذي يقطع الشعر والجلد
ويشق ، يفسر من اللحم ويخرج منه دم احمر يا شق عشر دنانير ونصف
وقصوات الدامية الكبرى وهو الجرح الذي يقطع الشعر والجلد

في باب الجرح
والجرح الذي يقطع الشعر ويشق
ما يفسر من الجلد ويسيل منه دم
اصغر بسنة دنانير وقصوات التارقة
وقصوات الجرح الذي يقطع الشعر
والجلد ويشق من اللحم بعشيرة
دنانير وقصوات الدامية الصغرى
وقصوات الدامية الصغرى وهو الجرح
الذي يقطع الشعر والجلد ويشق
من اللحم ويخرج منه دم احمر
يا شق عشر دنانير ونصف
وقصوات الدامية الكبرى وهو الجرح
الذي يقطع الشعر والجلد

واللحم يخرج منه ما كثر في خمسة وعشرين ذنبا ودينار وفضوا في السحراق
وهو الجرح الذي يقطع الشعر والجلد واللحم ويقرب العظم فدينه
اربعون دينار وفضل خمس وثلاثين دينار وهو اللحم وفضوا في الناقرة
وهي العظم وهو الجرح الذي يقطع الشعر والجلد واللحم ويفر بينه وبين
العظم شين قليل فبأسر الدينار فدينه اربع وخمسون دينار وفضل
خمسون دينار وفضوا في النازلة وهو الجرح الواح الذي يقطع الشعر
والجلد واللحم واوحى العظم فدينه خمسون دينار اقل ان يجي من حمى فان
ابن عباس رضي الله عنه اخذ في الواح اهل العراق فماتوا بها
خمس وسبعون دينار واما اهل المدينة يقولون خمسون دينار واما اهل
العراق فماتوا فيها بستين دينار فمن اخذ بغر اهل العراق فماتوا
ومن اخذ بغر اهل المدينة فماتوا ومن اخذ بغر اهل المغرب فماتوا
بالواجب والواحد والحسن كل ذلك جيد فمن قضا بواحد منهم اجزاء
باب في جراح الوجه والوجه واسمها يسمونها فان يجي من حمى الواح
في الوجه كواحة الراس الا ان يكون فيها معيبا او شينا فيكون فيها نصف
موضحة الراس خمس وسبعون دينار اقل ان ابن عباس رضي الله عنه ماز
عيسها اقل الشين في الوجه وفضوا في الهاتمة وهو الجرح الذي يه
بهنهم العظم ولم ينق منه عظم صغيرا ولا كبيرا فدينه مائة دينار
وان نعت العظم فبقيها عشرا لدية ونصف وهو مائة دينار وتسعون
دينارا وان كان جرحا تتبع كالعلاء عيون فدينه مائة وسبعون
دينارا باب في الجراح في الفصا فان يجي من حمى اذ اصيب
الرجل بجايعة او ما هو مومة فلا يجيب فيها انقضا ووجب فيها لدية
وكذا لك الجرح الذي يرفع الخشب والعرب يسمونه اللارد فدينه
خمس وعشرون دينار وقال الشيخ ابراهيم زبيد في العنقله ما طار
فراشها من العظم ولم يصل الى اللحم فبقيها عشرا لدية ونصف

في جراح الوجه
في جراح الراس
في جراح اليد
في جراح القدم

ما يجب في الجراح
في الجراح
من الجراح

الخشني

قصة
دابة الشقيين

الملك من خانم مدينة دينار وان كانت من جانب واحد مديته خمسون دينار
دابة دابة الشقيين فان يحسب الشقيين اذا قطعوا معا وعينها
الدابة كالحقة وفيه الب دينار واذا انقطعوا واحدة منها قد يتف
تسعة مائة دينار اذا الوا القل العلم الشقة العليا ثلث الدابة وفي الشقة
السبعي ثلثان من الدابة وفي التافدة في الشقة اذا برئت من غير عيب
تسعون دينار وفي الشقة اذا برئت ولم تتسليم فيعقد مائة
وتسعون دينار اذا برئت وتلايمت فيعقد تسعون دينار وفي الشقة
الشقة اذا برئت وبرئت ولم تتسليم ثلاث مائة دينار وثلاث وثلاثون دينار
دينار لان الشقة السبعي في الشقة تحسب الشرا والطمع وفي الشقة
الشقة العليا والسبعي ثلثا واحدة منها تحسب وسبعون دينار
دابة الدابة في الدابة ثلثا ثمانية وعشرون دينار
ياضرا منها والجوا من مائة اربعة والنوايح والانياب اربعة والنياب
اربعة والصواحيك اربعة والاضراس اربعة وفي كل سن منها تحسب من
الدينار والا تحسب دينار وفي سن الصبي تحسب دينار دابة دابة
اللسان في الدابة اذا قطع اللسان كله فيه الدابة الب دينار وفيه
انماضي وانقطع كلامه الب دينار واذا اضربوا اضيب بحرج جبري
ويصيب بالكل او تخفي بعضه فانه يومران بفراض و في المعجم
وفي التسعة والعشرين حرفا فانه يعطى من الدابة بغير ما نقص من
الحروف التي لم يغير بها الحرف من الدابة والدابة في الرجل والنساء سواء
حتى تبلغ الثلث الى الدابة دابة دابة في الحظا الشقيين عن الدابة
المظربة والموعدة والمطلوبة الحاربة واما الدابة المعزبة الرمحان
معزب اذا تعدد بها المكارن المعين وعكبت فضتها الربوا واذا ماتت
فبها لتفوز بها مكنتي لها واذا ماتت في الطير وفيه نافذة فله قدر ما نفلت
واذا اضربها او دفنها او ضاعت من عند كرهها فموضا من لها لا يعطى
فيتمتع او اذا حربت الدابة بكيل وزاد على الخيل وعكبت الدابة فانه

دابة الدابة

قصة
دابة الدابة

دابة الدابة
الشقيين
دابة الدابة
دابة الدابة
دابة الدابة

الحق

يضمن واد أخذت الدابة أو سرفت فلامضاً عليه وإذا ضاعت زهدا أو
 قرك فيها ضمنها وركز إذا تعرضت في نقيصة عليه يضمنها الربها
 وإذا كان يكن الخوف في الموضع أو على الطريق من عرو له أو لفرانته ولم يعلم
 رب الدابة بذلك الخوف أنه يضمنها الربها وإذا اطلب رجل دابة بغصة
 أن يحمل عليها التبعيز حمل عليها القمع فبطلت من سبب ذلك فإنه
 يضمنها الربها والمودعة إذا حمل عليها أو سافر عليها أو أعطاهما
 لأحد بغير إذن ربها وعكبت فإنه يضمن قيمتها مستقلة لله فيمين
 استنود في شئنا عنه أمن ثم إذا ذكره فيه ما الحتم في ذلك قال صلى الله عليه
 وسلم البيعة عامن أجمع واليمين عامن أكثر حديث صحيح مستقلة فيمين
 أعطى ثورا أو بعيرا أو دابة عاوجه لا عارة لماتت أو سرفت أو أخذت من
 عنه فلامضاً عليه وما لا يسافر عليها بغير إذن ربها لو مته فمقتضا
 لربها وإذا أذى البقرة أو الثور بفعله وبالبقرة أو الثور أذنت فلتنتها
 وعليه اليمين لأن تقوم عليه البيعة بالقتل فإنه يضمن قيمتها الربها
 وإذا أذنت البقرة مبعوجة فقال له أنت بعثتها لأكبر ذلك قال صلى
 الحسن التميمي إذا كانت البعوضة في الموضع الذي يضر بها فيه ضمن وان كانت
 في غيره لمزمة اليمين وكرر الرائع إذا ملأته عنده النافذة أو البقرة ولو لم
 يذبحها إذا كانت عنده المائدة ضمنها وركز إذا كانت عنده غيره
 وهو قريب منها وإذا أوجد الصبيكين وذبحهما فلا ضمان عليه لأن تقوم
 عليه البيعة بقتله فإنه يضمنها وإذا أوجد لها مضرباً أو مبعوجة
 وعليه اليمين وهو المشهور مستقلة في قوي وعت ينبغي مستقلة في قوي وعت
 واجتمع عوارجلها أو نساج مساعة المشاورة وثمة لها من له قرابة من النعم
 الواقع ينضم المشاورة المذكورة أخذه الحية وطار يضرب مع قرابته
 بالحجارة وغيرهما مساعة المعركة لهما رجوع المعركة بفعل أهل القتل
 يكمل ذنبه لا يثبت وفاء من قتل فلان فقتلته البيعة أعتن هين
 أن يلاذ به إذا أخذته الحية قتله أو فربقتله بفعل القاتل الذي أخذته

الحجة انما قلنت الا عليك بقول الله ما امرناك بما فعلنا وانت اثبت المع
 كة مشهورة منك ما الحق في ذلك **الجواب** قلنا القاضي عبد الوهاب
 والخبر وابن الفاسم عن مالك انه يقتل به وهو المستفوض **مسألة**
 فمن ترك بيع الوبرة او بشره بها او بشره بها في ذلك قال
 ابن عبد السلام اذا تركها يمينه كما يهود اليه بل يمينه على الذابح واذا كان
 يهود اليه فعلى الذابح اليمين **مسألة** في صورتهما ان رجلا
 ادعى على رجل بانه اقتض بكرة ابنته فانكر الرجل المدعى عليه العذ
 انكارا كليلا وانما مستقيمة اسم مستقيمة بالشعر العزير فيمن رضى
 الله تعالى عنكم حيث لم تات (صيفة) المذكورة متمسكة بالرجل
 المدعى عليه العذ كر تدعي مستقيمة عنه النازلة لا يقضي بها
 عليه يمين ولا يقبل قول والد لها المذكر ولو اقتض بكرة ولها وكذا عن
 دلوغ من البنت العذ كورة وما صراف عليه اياها والحال ما ذكر **الجواب**
 ونحوه المذكر على نعمه وافضل له : والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله وفعقت على سوال الاعلاء حيث كان الامر كما ذكر بالسؤال
 اعلاء جلا يقبل قول البنت المذكورة ولا خوف الدعا المذكر ونحوه
 البنت المذكر كورة حد الفخذ سواء تدعي اولاد تدعي ولو كان من قبل
 الدعا كورة قتاله لهما ابن الفاسم وابن وهب ولم ير ابن الفاسم عليه
 صرافه علمت ان قول ابن الفاسم هو المستفوض فانه قاض المبرنة
 المشروحة ويختص بالامام ابن عروة رواية ابن الفاسم معلول النسخة
 المشهورة في الامام البرزلي المعول عليه في الفتوى والاحتجاج قول ابن
 الفاسم والحاصل انه لا يقبل قول البنت العذ كورة ولا خوف الدعا المذكر
 وما صراف لهما ولو كان الرجل المدعى عليه من هذا الدعا عارة عما لا يلبي
 اليه انما ابن الفاسم وهو المستفوض انتم منه رحمه الله تعالى
 المذكر **مسألة** عاوجه الحكم اذا تشددت بينة بالتجريح
 واخرى بالنقد بل بان بينة التجريح مفرمة لان بينة التجريح علمت

عيسى
 من ترك بيع
 او بشره بها
 في ذلك قال

ادعى على رجل
 انما مستقيمة
 اسم مستقيمة
 بالشعر العزير

في حديث قول
 ابن الفاسم
 المشروحة
 ويختص بالامام
 ابن عروة

في حديث
 المشروحة
 ويختص بالامام
 ابن عروة

ما نقله

منه وملكت امره عسما دونه فلا تزل له الا ينزل حجي يد باركانه الشئ
 عمة تشهد على الطلوع المذكر والمصلحة المذكورة بعد فيه عنهما وهما
 بالحالة المدايرة شتر على شتر كذا الحمد له **فقد** المحبلة صورتهما
 نعم ان جلاوت ارضا عن ارضه بالمرات العشري وبقت تحت يده عدة
 من نحو ثمانية عشر سنوا ثم بعد ذلك قاموا عليه اناس
 وادعوا ان لهم في الارض المذكورة حصة واستغنوا ابو تيفع سفرنا
 راجعنا على الكوارث المذكورة والحالة ان الفايدين المذكورة من حاضرون
 سلكوا ولم يذهب من الغنيمة بدعوا حاصلة في غير وادعوا في المدة
 المذكورة بالحوادث **عنه** عتقوا والاعمال ان دعوا في غنيمة في الارض
 المذكورة لم عمل عليهم ولا بدعت اليهم ولم يملكون على العمل اتصال
 بعرضهم ولا عمة بالوثيقة التي باليد وفي حال شقود دعا وسبق
 تار عتقا في عديد من شتات وانه يفضي لوارث الارض المذكورة بتلك
 ولا خلاف له في ذلك وفيما لهم ودعوا في غير مسموعة في عديد من شتات
 من حضورهم بالبلاد مسقط غنيمة حاصلة من مرامهم عاجز من ارضهم
 حفا في الارض عملنا بالامام ابراهيم في شعبة الغنيمة بان كل من يبيع
 عليه متدعه اليه ملكه وهو حاضري ساكن لا يغير ولا ينكر فاليوم لازم
 فلان المعيد في شرح التبعة ونزل الالف دعوا فها سكونه مع حضور
 منزلة من يحرضه المعبر عنه بنقطة وعاجز له لم يكن حاضرا وسكنت
 بعد ان علم فلا يفيده قبل الاخرية حيث كانوا حاضري من سلكين فلا يقبل
 منهم دعوى عتق اهل الان الحاضر محو اهل اقاله فافصح المدينة العشرية
 فعدا عا برضا اهلهم حفا في الارض قبل الاخرية حيث تاحولهم فتأكد
 سقوط دعواهم واحتجوا بغير بالوثيقة السابقة عندنا باكمل غير مقبول
 وتمسكتم بها انتم سلكتم غير موصول بغير الشيوخ الفلاني بطل
 تشهد اهلهم في الملك وقال لا لاسم ان عتقتم تشهدا دعوا
 في الملك لا تحركي ادنا عملا بما ذكرنا فيه دعاية والله اعلم انتم

من نحو ثمانية عشر سنوا
 مديون له والى
 حلفه سرك

بشخص

العتق
 شهداء
 العتق

تخصا

تعداد العتق

من ذلك الشيخ المعين محمد الشريفة العوانة **مسألة** عما اذا اعراض
 عن الشيخ ترك له والمسكون على ما اسفاهه الحق فانه غير واحد
 من العلماء كالشيخ العارزي رحمه الله تعالى المسكون في القلعة
 كغريفة حال اعراضه التملك باسفاهه حقه وفي المرونة من جلب
 غزوة تارك البيعة فلا قيل له بعد لان الاعراض عن الشيخ ترك له
 والله اعلم وكذا ان الاعراض عن الشيخ المعين وكما التمسك به
 في ليل فاطع على تركه له والمسكون على ما اسفاهه الحق فانه غير
 واحد من العلماء كالشيخ العلامة المارزي رحمه الله تعالى واسم
 اعلم **مسألة** عما انحصار في الظرف وهو في شرب القطر
 والفاطع والمقطوع كما لا ذكرنا في شرب الفتور والقاتور المفتور فدان
 هذا الاستدلال ابر بكر وعقد الباب ان كل شخص يحبس بينهما الفطر
 في النعوس من الجانبين بحرية الاطعم او فلا فاما ان كان احدهما ينقص
 منه الاخر ولا يقتصر للاخر منه في النعوس يقال ما لا يقتصر في الاطعم
 وان كان يقتصر منه في النعوس فلا يعبد يقتل المحرور الظاهر يقتل
 المسلم يقتل ان قلعوا قطع العبد او الظاهر المحرور المسلم لم يترك له ان
 يقتل من منعه في الاطعم او في ظاهره المذهب وفلان محمد بن عبد
 الحميد المسلم بالخيار ان يشاء ان يقتل او ياخذ الذي يقوفا ان يحيا
 فعنه رواية يخرج في العبد والظاهر وقالوا المسلم ان يقتصر
 منه لما وخرجوا فعنه الرواية من قول الله ان الصلح في بيعا عين
 المسلم وروى ابن عبد الحميد عن مالك قال يحتفظه السلطان في ذلك
 قال الاحكامنا تحتل فعنه الرواية وجود الفرد قالوا وهذا هو الحال
 قال الاستدلال ابر بكر وهو كعم قالوا في العنيدة من سماء اشهد
 انه ثوب في عيه وقال ابن ذابغ المسلم تحبس ان يشاء استقلاد
 وان يشاء اخذ العتق ولا يشترط الاطعم في الاطعم التمسك به
 في البند وان اشترط التمسك به في الصلحة بل قطع به الرجل

تفصل يد اليد المرفوعة وتقطع اليد الصلبة بالثقل العظم التماسيح
بالمر ٧٦١ أنس
السليمان الشا
العضوية لا تتجاوز اليد ولا تشترك العضلات في العصب في
بل تقطع اليد الواحدة عند تحقق الاشتراك بل يضعوا
السكين على اليد ويحلموا كلهم عليها حتى يبينوا ما لم يميزت
الجنات بل ان تقطع احدهما بقصاوي يبينها الاخر ويضع اخرها
السكين من جانب ويضع الاخر السكين من الجانب الاخر حتى يلتصق
فما فصلا واحد منتعما جميع اليد ولا ينقص من كل واحد
بمساحة ما جرح الا يعرف ذلك والجنات ثلاث جرح واثانة طرف
وازالة منفعة اما الجرح في العضلة وهي التي توضح العظم من
الراس والجنبه الفصام وتلك ما قبلها من الجرح وهي التي
تتشق الجلد والذامية وهي التي تشب العروق والسمها وهي التي
تكشف الجلد والباضعة وهي التي تبضع اللحم والعلاحة
وهي التي تقوم في اللحم غوصا بلغا وتقطع في عصبه وتوضع اليد
والعضلات وهي التي يبقا بينها وبين العظم تستر فيقوى ففصام
فيما بعد العضلة من الذامية للعظم والعضلة له في خلاف
فيما خاضعة والامة وهي التي تصل الى الراس والذامية هي
الخارقة الخريجة الدماغ وفيها شمة الحسد الفصام الاما هو
مخوف كالعنقة وشبهه وفيها شمة الراس فقال ان الفاسم افود
بينها لانها لا بد ان تعود منفلة وفلا تشق فيها الفصام الا ان
يتفصل فتصير منفلة مفرقة فيها اما الاطراف فيجب الفصام في
جميع المقاصد الا المخوف منها ومعنى المقاصد الاعراض العارضة واللا
تأمين والذكر والاجاز والشفتين والفتحين وانها تفصل التقدير
في الاسنان وابتداء الفصام في خصل العظام الاما لان متغيرا
في عظام الصدر والعنق والصلب والعنق وشبهه ولا جملة
فلا فصام في شيء مما يعظم الحظ فيه كاليدين او كزواولوفه

فصل
في اقسام
العضلات
والاوتار
والاوتار
التي تشق
الجلد
التي تشق
الجلد
التي تشق
الجلد
التي تشق
الجلد

الاعراض

التي

اليد من البرق فلهذا نحر القطع من الكوع واز رضى المقص منه واز كسر عظم
 العضد فقيه القصاص ولو قطع من العرف وكذا نبت يد مقطوعة من الكوع
 فكلب الجنى عليه القطع من العرف فبيع وجوب استعاقبه بذلك خلاف
 اثبتته ابن القاسم ونفاه انتخب واما العقل والسمع والبصر فحب القصاص
 فيها بالسراج عند ايضاح الراس بان يقتصر منه في الموضحة فان ذهب
 سمعه وبصره فقد استوفى منه والواقع عليه دية ما لم يذهب من ذلك في
 حاله عند ابن القاسم وانتخب وهذا الشعب ايضا عاقلة وكذا
 لو سرت الى نهب بدور رجل ولو كان له عصابة مثلاً من لينة او غيرها
 مما لا فصاص فيه كالضربة بعضا من غير ان يذهب وان انحسرت عينه
 اقيم له من عينه فقط واز لم تنقص فليس فيه الاعفان **الفصل** في
 النكاح في المعادلة والتعاوان في ثلاثة الاول تعاوان الحمل والعدر فلما
 تقطع البطن ليسر واما السبا بخره الوسكر ولا اصبع زايدي مثلاً اعطى
 اختلاف المنيب والتعاوان في الموضحة يوترأ عنه في سعة ما في غوصها
 علو وان راس الشراج الجبر اخذ من راسه فقد ارطولنا عند ابن القاسم
 وفلان انتخب يورخ من راس الحائض بالنسبة اليها نسبت موضحة الجناية
 من راس الجنى عليه واختاره محمد واد ابرعنا عما قول ابن القاسم بكان
 راس الشراج اصغر استوعب راسه ولم يكمل باللفظ ولا بغيره ولو زاد
 الكبيب المغنصر عما استحق فصاص بذلك عاقلة ان بلغ ثلث
 الدية وعليه ان يصر عن ذلك **الثاني** اوت (ثاني في الصلوات ولا تقطع
 اليد الصالحة بالمشا ولا تقطع الشا بالالصحة وان وقع بها الا ان يكون
 له بها انتجاع ولا يضح اليها ارض وما عديمة الانتجاع بالكلية فلما
 وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ان الجنى عليه غيره قطع الشا
 او تركها واخذ عقر يده وفارح كتاب اسد ليس له الا العقل وكذا
 ذكره عن مالك واز القاسم وانتخب واذ ذكر عن ابن عبد وسفر
 انتخب في الكنايين ان كان شلاً اي بسا كثيرا لا لب ما

اكثر

واما الجعيف فله ان يقتصر الذكر المقصود المشتمع والحدفة العجم
 ولسان الانثى كاليد الشلا واذا افلحت سن الرجل فردت ما قبضت واز
 له (العقل) الخطا والقوة في العمد عبر ابن الغاسم وقال ان شغب والد
 والمغيرة له (القوة) في العمد وليس له في الخطا فل وجه العرو عندها
 ان المعقب في (القوة) المجرح ساعدة الجنابة في (العقل) اعتبار بيوع النظر
 بل هو الفلح سنة بلاخذ العقل ثم ثبتت له لم يلزمه رد ولو قلع
 سن البائع بسن الصبي لم ينغر لان سن الصبي فضلة في الاصل وسن
 البالغ اصل ولو علة الموحدة ملته لم يسقط الفصام المتفاوت انما
 لث في العمد فان كانت يد الجنابة نافعة باصبع فطعت ولا تنفع
 للمعقب عليه سوى ذلك وروى انه ذببة الاصبع النافعة وان كانت
 نافعة اكثر من اصبع فمالمالك وابن الغاسم المعنى عليه بالجنابة ان
 بلاخذ (العقل) ما لا يقتصر وقال ابن الماجشون واشتغب ليس له ان
 يستفيد قال ابن الماجشون لانه من وجه (التعديب) واذا امر عمام الاول
 باختيار الفصام فهو له اخذ ذببة ما نقر من الاصابع ام قولان لابن الغا
 سم من رواية عيسى ومحمد وروى ايضا عن مالك وان كانت يد المعقب عليه
 هي النافعة فان كان النقص اصبع واحد او فمالمالك وابن الغاسم
 يقتصر كانت الابناء او غيرهما اخذ له عقلا او فصاما او غيره واشتغب
 في ذلك قول اشتغب قال محمد والثابت عننا من قول اشتغب ورواينه ان ليس
 له الا الفصام وقال ابن الماجشون عد ما لم يروع (الفصام) اليد والرجل
 من النقص اصبع واحد له هذا الفصام قال روزاد المغيرة عما ذكره وقول مالك
 احوك قال الان يظنون الابناء في الفصام قال سحنون في كتاب ابنه وما علمت
 من عرف من الابناء وغيرهم باخيرة وان كانت نافعة اصبعين فقال محمد
 لا فصام له لم ينجس له فمالمالك واصحابه واما العين الضعيفة فتوخة
 بها العين السليمة اذا اخذ الضعيف من اصل الخلقة او من الكبر واما ان كانت
 تفصل من جذر ايو كوكب او فرجة او رميت او غيرهما اخذ فيها

فم
 (التي) في العمد
 في العمد
 في العمد
 في العمد
 في العمد

في العمد

صاحبها

صاحبها عفا أو لم يأخذ فلا فؤد فيها وفلان عبد الملك بعد ما كان نافعا
 فاحشته كثيرا قال أو اسم النقص البسيم وله الفصام على كل حال وفلان الفاسم
 في الكثرة إذا أصبت العين خطا ما أخذ له عفا وصاحبها يبيع فيها شئ
 أصيبت عفا فبعها الفصام واما الصبي العين إذا جنى على عين من ليس له
 ثم واحدة فبعها عفا فباعها له فهو محرم أن يشاء افتصر وإن يشاء أخذه
 ما يتها الب دينار من ماله وقد فلان يان يبتسم الب دينار الخلفاء الأربعة
 وابن عباس وفلان به سعيد بن المصيب وعروة وسليمان بن يسير وسليمان
 ابن جبيب وعبد الملك ابن مروان وابن منتهى بن ربيعة والليث ابن سعد
 وأحمد بن حنبل وأسماء بن زاهرية وإن فعا صاحب العين الواحدة عين في
 العينين التي مثلها له فوالصبي الخيار العفو عنها أو أخذه الب دينار
 دية ما تركه ولا فؤد له إلا الألفصام والخيار للصبي عليه وكان ماله
 يقول في هذا أن أحب الصبي افتصر وإن أحب أخذه يبيع عنه دية
 وكان يقول أيضا افتصر والألفصام له وبعها أخذه اشتعب فلان إلا أن
 يصطحر عايشة فيمنع إلا أن يكون ما قبل من اللاب دينار سبعة فتفزع
 وإن فعا صاحب العين الواحدة عين الصبي المعروف له فليس عليه إلا
 خمسة دية دينار فاعط البعير يقطع بمنزله وإن فعا عين صبي فله
 الفصام من عينه ونصف الدية في العين الأخرى فإذا اشتعب فذا التي فعاها
 في جوار واحد وأما إن فعاها واحدة بعير واحدة فلان بدال المدة له
 فعليه خمسة دية دينار مع الفصام وإن بدال التي هي بأفية له فعليه
 مع الفصام الب دينار لا فعا عين ليس لها حنبل شواء وإن فعا
 أعين عين رجل عفا فقتلها بديته ولا تخلفا العاقلة المواله أعلم
 انتقم من الجوارح من مثاسر بقطعة الحر له م دية ذكرها الفقهاء
 سائر الكنفور في الألف في شجر سمس وفي الحسريت نرى المرأة المنزلة
 ما يراه الرجل ولو أهبط البتة من شجر وجأ لعنه ولم يخرج أو وصل لأصل الذئ
 أو وسطه فلا غسل ولو وصل منه المرأة إلى النمل الذي نفسله الاستحباب

ما يراه المرأة
 شرا من الرجل
 في البتة

ونحو ما يكفى عند جلوسه الغشاء الواجب اغتسلت والبكرة يلى بها حتى
 يخرج عنقه لان اخلا فوجدنا كذا اخلا الاكليل وانه اعلم انتم منه بلغة
 الخرد له **مسئلة** قال الشيخ خليل في باب التطاح في الدرر
 له وانه... وتابد في بيها بوجه اية العقدة من تطاح او شبيهه وامر
 المستنبرات من زنا بلا يتايد في بعضها على المستنبر وديستبر ايها من هذا
 العلم الفاسد ويتقدم الاول لان زنا زنا منه شئ لانه استنبر احرا
 عليه لم يعقد عليها ان شاء وفلا الشيخ سلم المستنبر وتايد
 في بعضها اية العقدة من غير كذا فذكر او المستنبرات من غير بولي
 في العدة عند ابن الفاسم وهو المستنبر في استنبر ايها من مل زنا غيره
 عند مالك وبه اخذ عمر بن وجزء به في التطاح خلافا لابي الفاسم وتحصل
 الختم بارضا المستنبر ولو تقاررا على عدم المسيس فله في عمر وعنه
 قوله على سعة زنا على عمر نكاحا فهو معسوخ على كل حال غير خلافا لامي
 بينهم قبل الدخول لانه خطبتهما بعد انقضاء عهدهما وان دخل بها
 في عمر نكاحا ليجل له نكاحا ادا عند مالك واحياه وامر الرجعية
 فلا يتايد في بعضها لانها زوجة وكذا المستنبرات من زناه فلا يلحقها لانه ان
 طلقها من هذا التطاح واولاده احقون به ويرثون لانهم اولاد شبيهة واخطى
 من ابقوا بعد ارتكبه واهان عليه انما الضمان على ارضها لمد على ميراثه وله
 نزوجها بعد ذلك الطلاق والاستنبر من الزنا والتطاح الفاسد قاله ابن
 وهو المناسب لغز الصنف وهي مشتركة قبل زوج بناحي ان علة التزايد خوب
 اختلاف الانساب ولو قيل العلة المستحقة انما لا تنفصل الا من وطئ
 رجعية بلا يتايد رجعة حرم عليه وطئها الا بعد استنبر ايها غير نجسة
 بانقول والاستعداد ولا يطعمها الا بعد استنبر ايها من ماله الفاسد لثباته
 خير مما في انقضت العدة في اولها لا يتزوجها عودا غيره حتى ينقضي
 استنبر اعلان جعل مع زنا حراما عرفية فان تزوجها بدا بها مع
 اختلاف الانساب لا تنقض فان تزوجها من زنت زوجها وطئها

في
 المستنبر
 في
 المستنبر
 في
 المستنبر
 في
 المستنبر

او رجعية

في
 المستنبر
 في
 المستنبر
 في
 المستنبر

١١٥
٢٤
١٢

زوجها في ذلك الماء فلا شيء عليه بل من الموانع في المرونة ما سوان
 ينكح الرجل امرأة كان زنا بنتا بعد النكاح ستنبروا انهما ابنا وهو
 كذلك بانعاق وصوابه عند حمل الايدس ومار في تخييرها ومن اعتقد زوجة
 رجل عليه حق كالغدا لم تزوجها فبيع نكاحه ولا ينكح حتى يفسد عليه عا
 المشفقور والله اعلم انتقم من العجينة عا المختصر الحديث **هـ**
 العسلة صورته ان رجلا اخذ من زهر من رجل يتخمر بها عا وجه الفاض
 وما حصل من البرج بينهما عا احد السواحي في اسة عا تلك الحالة ثم بعد
 ان العامل المذكور اخذ نكاحا بالداراه المذكورة فصدق بها الرجل كذا
 لبيعها بذكر بالداراه المذكورة فبعد ربه نكاحا عليه ايعا العامل
 المذكور ببيع الذهب المذكور وانما مستغنيا اجهل صفة ربه نكاحا
 والحكم بكم القول قول العامل في دعوى التلب او اجابوا بكم رضى الله عنهم
 المحر له نص الجواب واذا كان الامر كما ذكر والفتن من مبال السور ان يصح
 والدعي العامل المذكور ببيع الفراض فهو مصدقوه يفرض عليه ينش منه
 لانه امين سوا قبضه بامتنع او بغير امتنع اذ قاله الشيخ ابو الحسن
 المعمر في ربه الله نكاحا كبيره عا المرونة واقتصر عليه في العلامة خليل
 في مختصره كانه المرفق بقوله والقول للعامل في تلعبه وكذلك يقرر
 في تشامله وقال الشيخ التتله برمه الله نكاحا او بعضه لانه امين
 ولو كان غير امين لان ربه رضىه امينا وبذلك جزو الفاض ابن سلعون في
 و تايقه وابن هشام في معيذ و ابن عات في طرر و العتيق في المختصر في
 نهارينه والفاض ابن نهار و في اختصاره تزيلا وغير واحد واختلف في
 بين العامل المذكور والعشفقور من مخ هبة امام اذ اراد الهبة تسير نكاحا
 رضى الله عنه لزومها سواء كان العامل منهم او غير منهم والله اعلم
 انتقم منه العتيق المعين في حد من حدود ربه الله نكاحا المحر له
هـ ان العدة اربعة اشهر لمنه اعين تمنع توجهه بين احداهما في دعوى

مختار
الفتن من رجل
دال على
وم الاختار
وصاحف
مختار

في نكاح
في نكاح
في نكاح
في نكاح

العدا في
نكاح
نكاح
نكاح

له ودعوا عليه باطله وجنده احضه ويغرمه ان تذب بشقواك
ظلمنا المرحوم عليه بعد ثبوت الحق عليه عبد يقول العلامة الشافعي
الخطابي وابن سنان حيث قالوا ادعي اولادك واسماء وعينه ثم
ابراء وادعي عاقل ارض لم تغسل عوته لانه اخذ بعنقه قال الخطابي
وحيث ادعي اولادك واسماء وعينه ثم ابراء وادعي ارض لم تغسل عوته
انتم بما انه ادعي ثانيا على ابراء فدعواه تنسمع ولا يقال له ولا تغال له

لم يعبد الشيخ ابن عاصم وليس لهذا ان يطلب منه ربحا ولا جملا ولا حال مالا في
 عماله انما عليه الشيخ برهان الدين ابراهيم الصغير رضي الله عنه
 وعنايه والحاصل انه يخص على الزوج المذكور بالمال ما ذكره للاعذار حول
 اجله المعين وليس للزوج ان يطلب منه جملا ولا ربحا ولا يلزمه
 في ذلك والله اعلم انتهى من خط الشيخ المعين محمد الشريفي القزويني
 الحمد لله **مسئلة** المستقلة ان الوديعه انه اذا عصى المودوع له
 فباعه بما يقو مصداق في عوالة التلبي وحيث كان الامر بالرجل المودع
 له الوديعه مصداق في ان لا يفسد سواء قبضه با او تشعرا او بغير احد
 اشتهدا او تعا من غير خلاف فانه الشيخ العلامة ابن راجح في يمين
 عليه ان كان عامونا على المشهور من مذهب الامام الذي رضي عنه
 عنه فالصاحب المتكلمية وانما المودع له الوديعه تاليفها
 وهو مصداق في عوالة لان الفراق له سواء اختارها بيينة او بغير
 بيينة ولا يلزم ان كان عامونا وحوله للشيخ ابن راجح في اختصاره
 وان للشيخ ابن راجح عند قول صاحب التلبي في ان المودع له انه اقل
 ضاعت الوديعه منه او سرفت عنه في غير يمين يمين عليه على
 المشهور والله اعلم انتهى الحمد لله **مسئلة** المستقلة ولو
 امرأة في عقد فداوات بولد لا قبل من سنة اشتمل من نكاح الثاني وقص
 للاول وان اتت به لمستند اشتمل قبل حيضة فهو الاول ايضا الا ان ينفيه
 من خارج التلبي فان ولد الواحد منهم او اما الامة بكاملها السيد ابي
 خسر واحد فتاوى بولد لها يشبه ان يكون لواحد منهما ولان الفاقة تدعو له
 وتلحقه بواحد منهما ونكون الامة بوالده ولد له تنبيهه انفق احباب
 مالك على ان الفاقة تدعو للاولاد الامة واختلقت لها ولد تدعو الاولاد
 الحواير بالمشهور عنه انه قد عرفت لهم الفاقة **مسئلة** ومن تدعو اصل
 تدعو الفاقة الى الميت اجمع العتبية عن ابن القاسم انه لا فاقة في الاموات
 وفل يحوز ان مات بعد ما وضعه خيا دعاه له الفاقة وان مات احد

مستقلة
 المودع
 الموديع

فقي
 مستقلة
 مقتدة
 بولد
 سنة
 من خارج
 الفاقة
 المودع

المودع

الغرامة

الابن برزور بن حبيب عن ابن العاجشون لا يلقى به ولا يالمية وقال ابن
 حبيب عن اصبع يلقى باليت **فرع** ما اذا قالت الغرامة قد اشتركا فيه
 والا ايها اشبه وروى ابن حبيب عن مكر بن و قاله ابن نافع يقال للغرامة الحق
 بالحق به تشبها ولا يترك وهو الاث من احب وروى عن ابن القاسم
 انه ليس له مولات احدها لا بالغ ويغني ابنتها **فرع** وعلل المختار في
 بغايف واحد وروى ابن حبيب عن مالك انه بخزبة الغايف **فرع** لا ابا ان
 عنه لا ولم يوجد غير **فرع** عليه جماعة اصحاب مالك الامار وانه انقلب عنه
 وقاله عيسى بن دينار انه لا يخزبه الا الغايف ورواه ايضا ابن نافع الخ ذكره
 الشيخ ابن عبد الوهب المعروف بعين الخ كمال الحمد له **فرع**
 المستقلة **فرع** ان الحبس على وجهين معين ومجهول والحبس المعين على خمسة
 اوجه يعود ملكا **فرع** وجهين ومجهول **فرع** ثلاثه من يرجع ملكا او يبيع
 حبسا ما اذا حبس على النقرة العشرة وضربا اجلا او قال حبسا تنضم
 رجع ملكا ولا خلاف في هذا من الوجهين واختلف اذا اطلق ولم يبيع
 اجلا ولا جبرة او قال ليس له ولا يورث فقال مالك مرة اذا اطلق لا يورث
 يرجع ملكا وكان عامر رجع الاحبس وروى ايضا يرجع ملكا الا ان يقول
 حبسا صفة لا يباع ولا يورث وقال ابن العاجشون في الواحدة اذا كان
 الحبس على انفسان بعينه فهو عمر او ان سماعا صفة وقال ابن وهب في
 العتبية فمن حبس دارا عارجل فقال لا ابتاع ولا يورث ثم بداه فقال
 له **فرع** عليك صفة فقال له يصنع بصلما شلما لم يبق قول لا ابتاع ولا
 يورث مما يمنع المرحه واختلفت اذا كان الحبس على جسد غيره فقال حبس
 على جلا ولا يورثه فانرضى له العقب فقال مالك **فرع** كتمان الحبس من المرونة
 لا يرجع ملكا واذكر ان الجلاب قولوا اني انه يعود ملكا ومنه حبس مالك وجميع
 اصحابه في الاحبس والصدقات والقبضات لا تنزع الا بالميزان **فرع** هذه الحبس
 او المنصر او الواهب وذلك يجوز امره ولا ينفق بئذ ذلك الحيلة **فرع** العقب
 حتى يغايبن البيعة الحوز **فرع** **فرع** اذا كان الحبس على دار لا يملكها

مستقلة الحبس
 معين ومجهول
 الوجهين
 المستقلة الحبس

حبس على انفسان
 حبس على جسد غيره
 حبس على دار

الابن وحيداً عاينته الاصغر فان الاستعداد والاعلان بذلك كلام وكذا
 في الاملاك وادراكات الاراسطو انما الابن فلما يكون الحياة في هذا الابن انجيلها
 ويتنقل عنهم وتعاينها السيد خالية اليه في ذلك من التبع ابن عبد
 الربيع المعروف بعين الخط في سنة ربه الله تعالى بلفظه **هذه**
 المحللة ويجوز للاب ان يحبس عاينته الصغار والصغار حبسوا واحدا
 ويفضل الكبير لنفسه والصغار يتفقد الاب لان سقط في ذلك من النص
 ولم يفضل الكبير حق مات الاب بمذهب ابن القاسم ان جميع الحبس يبطل
 وكذا في الصدفة ويرجع ذلك كله ميراثا وواقع الروان كل عام في ذلك
 في الحبس من جهة انه لا ينقسم وظالمه في الصدفة وحوز نصيب الصغار
 من حيث ان **الصدقة** تنقسم وكذا في الصدقة وجعلوا الاب فاضلا
 لتبنيهم فال بعض المؤمنين ويجوز ان يفضل الكبير لنفسه ويفضل الاب
 نصيب الصغار وظالم غيره وقال للجوز عاينته ابن القاسم الابن يفضل
 الكبير الجميع لنفسه ولاخويه حتى مات الاب بطل جميع ذلك عاينته ابن القاسم
 في الحبس والصدقة وواقع الجوز عاينته في الحبس وظالمه في عاينته عاينته
 ما تنقسم **لذلك** قال ابن القاسم في وتنايفه انه يفضل الكبير لنفسه
 والاب الصغار في الحبس بطل عاينته ابن القاسم وقطع حوز الحبس عاينته الكرا
 فيه والمزارعة ان كان يضا اوسواله تعالى كذا وبالمساكنات وبمسكني
 بذلك عن معاينة حوز الحبس عليه وحكي المنطق ان هذا القول المشهور
 السعوي انه قال ابن القاسم وجرت القتيلا بان التطوي عاينته الارض المحسنة
 مع شهود وتخلي المحبس عنها بالكل الى الحبس عليه بمحض نعم
 حيازة تامة وان لم يعاين الشهود وحمله ونزوله في هذا **مسألة**
 كتاب الهمة من المرونة والافلت في الارض الغاية فذ فيلت وقبضت
 لم يكن ذلك حوزا وذلك كلاما مستفاد عاينته الافرار بالحوز الان يكون في يد الارض او
 كذا ويطرا او عارية وذلك يبلد ارضي هو حب ذلك بان قولك قبلت حوزا

محسنة في
 محسنة في
 محسنة في

محسنة في
 محسنة في
 محسنة في

محسنة في
 محسنة في
 محسنة في

وان لم

وان لم تغفل قبلت حتى مات الواجب فذلك لورثته فلا غيره ذلك حوزاء
لبن كذا بيده انما انتصر من الشيخ ابن عبد الرقيب معين الحظا **مسئلة**
واذا طار الابن ما حبسه عما ولده الصغير ونحوه يده حتى بلغ الابن مبلغ
من حوزة لنفسه ولم يحز حتى مات الابن بل الحيز وكذا الدالة
والصحة وكذا ان ينفذ عطفه قبل الحوزة واستمر ذلك به حتى مات
وكذا ان الحوزة في مرضه الذي توفي منه ولو مات الابن بعد بلوغ الصغير
وقبل تبيين مرضه وانتضاحه كل الانتضاح بنحو الاعمال من بلوغه صحة
العطية وكذا ان يبلغ وصلا بنفسه في مرض الابن في قبض العطية
حتى مات الابن **وهي** جائزة ولو كان مرض الابن مرضا مستطابا ولا يمنع القضاء
في ماله فهو كالصحيح وللابن قبض عطيته اليه ويستحب للرجل ان يسلم ويدين
او لولده في العطايا ولا يبرئ بعضه بغيره بل ان يبرئ بعضه بغيره
جائزا وان اعطاه كل ماله كله ولم يخلص في العينية وكتاب في مال
يحوز للرجل ان يتصرف بماله كله وفلان في الطاسم اكره ذلك فلان جعل
وجيز عنه فلا يرد بفضا ولا يصح اذا حيز عنه جائزا كل حال اجمع
امر الفضاة عاقد او العفها **بسر** استنداد الابن بالاصدفة
عائنه الصغير كفاف ولا يحتاج الى معانيد البينة الحوزة الا فيما كان
الاب يسكنه او يلبسه من ثياب ما كان له اليه تعاقبا وحياته اذ الصلة
ما تعتصم وكذا ان اذ اذ العبة له او صلة رحم اليه او له انما من
الشيخ ابن عبد الرقيب **مسئلة** قال النوراني الا اذا كان يكره
منه من مال له وتشتبه به ونياله مستقر في امواله والنسابة
بالسناد الصالحين عن ابن عمر رضي الله تعاقبا قال رسول الله
صل الله عليه وسلم من استعذ بالله فاعينه وما من مسلم الا له
فاعطوه ومن لم يحكم بالله فاجيبوه ومن قدح اليكم معروفا
فكافوه فان لم تجدوا ما تضافونه فادعوا له حتى تروا النسخ

فهي
حوزة الاب

اشارة الى
الاصدفة
التي هي

ابن عمر
رضي الله
عنه

سئل انتم كما ميتوه وعنه ايضا يكره ان يسمي له نفع غير الجنة وروينا
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اراد ان يرضى الله عنه فلا يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا يصلي بوجه الله الا الجنة ويكتب الزكاة من التزكيات والتزكيات
 فلا عن اي موسى الاشعرية انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من سئل بوجه الله نفع سبيله ما لم يصلي للهجر او هجر ان يجمع الفاروس
 وسكون الجميع ما لم يصلي في حيا لم يلبقوا تحتل به اراد ما لم يصلي سموا
 الا في حيا بطلا في جميع الخطايا
 الاشعرية من اهل الحريفة

انهم عن المنكر من ان يبلغ الفجر الحادي عشر من ارباعه قال
 ما لم يصلي بعد وسر الغيلة لها خمسة مواضع على الراس للوالدين وعما اليه للملوك
 وعما الخدراح وعما البع للزوج وعما الصدر لثوانت العمارف ومن النساء من
 سبده غير الخدم ومن البحر لا يتبع عليه لانه ليس بصعيد ولانه
 غلبا للجلو من عظم الامينة الطرية في الحرة **فصل** في بيع
 الفواكه الرقيق بالبراءة جازير جازير العمل بالبرينة وفهي بها عمن رضى
 الله عنه وهو المنة فهو من مزاج مال كماله ولا تتبع البراءة في الجوز
 في المشهور ايضا من ذهب مال كماله **فصل** في بيع البراءة في
 عين الرقيق في البيع وبطل الشرط لهذا النوع من الفاسم والذيق يقتضيه
 روايته عن مالك وقول اشعيب يقول ببيع البراءة في الفاسم والذيق
 ببيع جميع ما لك احسن **مسئلة** ومن باعه السلطان عامه بغير
 في مخرج او فاضل في زوج وصية او عا صفي فهو بيع براءة وان لم
 يتفق شرط وليس للمبتاع عرد ببيع ثمذ انما المشتق من مذهب
 مالك في المدونة وغير لما قال ان الفاسم في كتاب العيوب من المدونة
 وثبت عن مالك عا ان بيع السلطان ببيع براءة قال وهو انك من بيع
 البراءة في غير الفاسم ايضا من المدونة فيمن اشترى عبد من رجل
 رجل فوج ونسبه السلطان فاصاب به عيبا انه يرد عا الفاسم

الذين

التي لا عمل

الذين بيعوا واخذوا المال فلان بعض الضيق معنى هذه المسئلة ان
 البعس على الجبيع وكتمه الغرماء وثبت عليه انه عابه او عابه الغرماء
مسئلة وهل يكون بيع السلطان بيع برائة في كل شيء او في الرقيق
 خاصة فيه عن مالك وروايتان احدهما انه لا يكون برائة في الرقيق والآخر
 ابن القاسم واستشهد عن مالك وهو قول ابن القاسم والرواية الاخرى انه برائة
 في كل شيء رواها ابن حبيب عن مالك وهو قول حنبل وابن الماجشون
 فان على السلطان ان يعيب ما باعه فان لم يمتنع رده فانه ما لم يمتنع
 محرم وكذا اذا كان عليه من بيع عليه **مسئلة** وما يبيع على المعلنس
 وثبت في نفسه فيه يعيب فان الممتنع له يرجع على الغرماء وهو اصل
 قول مالك المعوجه وان لم يعلم التذليل من قول المعلنس فلا يمتنع
 اليه ولم يمتنع وان يرجع بجميع الثمن على الغرماء ويرد المبيع هذا هو
 المستظهر من سند مالك **مسئلة** وما لم يمتنع الوصي على
 ايتامه فليس يبيع برائة الا ان يمتنع الوصي او يصرح به الورثة
 بل انه يبيع ميراثه او يبيع ذلك الممتنع فيكون بيع برائة وان لم يذكر ذلك
مسئلة وبيع البرائة في الرقيق انما هو في كل عيب لم يعلمه البائع
 فان اطلع الممتنع بعد ذلك على عيب كان له ان يرجع طلب البائع انه
 لا يعلمه ولا كان عنده وسواء كان في الممتنع علم ذلك البائع او كان
 علمه في علمه بالاعيب او لا هذا هو المستظهر من الخبرين وذكر ابن
 القصار في وثايقه ان البائع يخلع في الطاهر على البنت ويخلع على
 العاقل فلا وهذا بخلاف ما يبيع على العتقة فان لم يمتنع فيه للممتنع
 بالاعيب القديم وان تغد عليه لا تكون العتقة وان يخلع باي
 البرائة على العاقل خيب كان او كان له لانه تبرأ مما يباعه ومن اعلم
مسئلة هل في كل بايع البرائة عن ابيمن وجب الرد ولا يمتنع
 الممنوع على الممتنع رواه الشيخ ومحمد عن مالك وروى يحيى عن ابن القاسم
 في الفتية ان الممتنع له يخلع على علمه اذا ركل البائع وحسين

بيع العاقل
 وثبت في نفسه
 وقال مالك

وبيع الوصي
 يبيع برائة

وبيع البرائة
 في الرقيق
 يعلم البائع

قال مالك
 الممنوع على
 الممتنع

تجب الرد فان كان العيب مما يغيره وتحت في فصل في بيع فيه البايع اولاً
روى ابن حبيب عن مالك واهله انه لا يمين عليه فيه طاهر ان كان
خبيثاً وروى جهم عن ابن القاسم في العتبية انه يلج في البايع
عالمه **مسألة** فان شرط البايع بالبراءة سقوط اليمين
عنه ثم عثر المبتاع على عيب فذبحه فبرئ من العيب وانما بيع عن مالك
في كتاب السلطان من العتبية انه لا يمين عليه كعادته
فصل البايع يعرض لغيره ثم ياتي به فتمسك به ووكيل عامعه
ووكيل معوض رايه ومبعض معه ومقارض وشريك معين وشريك
شعار وضومقات فاما الممسك فلا عهده عليه في استيفاء ولا عيب
فقال ابن رزق مدين فان سبيل الممسك عار ب السلعة فقال ابن اعرابي
قال انه لا يعرفه كذلك رايته الكثير من اشياء خافا او يبيع عا
اصولهم ان كل عرض اليمين واستنابة السلطان ان يعاقبه باليمين
عاقده ما يراه واما الوكيل عا الشيء بعينه فعليه ان يباعه ان لم
يبيع ان يبيع وان لم يبيع فلا شيء عليه فانه ما لذي المرونة وهو
المستعمل في المذهب ولا يصح فوانه ان لا يباع ان يرد عيب فذلك عا
المستولى الا ان يشتريه عند البيع اشترياً ايئناً انه عهده عليه
وللنداعة ولا يكره عا ربه او يقر عا ذلك **مسألة** فلما كان في
كتاب محمد وازوج العتبية عينا فافترق الوكيل انه كان يدا وبقتله
حدث لم يصدق الوكيل عا ربهما فالنتيجة ابراهيم التونسي وقد
عوله في كتاب الوكالة من المرونة انه المرونة ان يبيع له ذر في كل عا
فانما البايع الى المأمور لم يقبض فوالعده ذراعت فصده المأمور
انها تلزم المأمور ولا يلتفت الى انكاره لانه امينه قال بعض الفروسيين معنى
هذه المسئلة ان المأمور يقبض السلعة واما لو قبضه لم يقبض عليه
فوالوكيل وقل اعلم سموا يقبض الامر السلعة او لم يقبض ان امينة
ذكر هذه المسئلة في التبيين في البيع بلغة **واما** الوصفي

شتر المبيع
اليمين عليه
في البيع

اخر الفصل
في العيب

شهر

وقبل تجوزها للبني خاصة وفنا الباطن هو مبنية على اللهبة لبعض دون
 بعض ونوع في المحرر عن ان عاينته رضى الله عنهما نعت عن
 اخراج البنات من الحبس وقال ما مثل هذا الا كما قال الله تعالى
 وقالوا ما يكون هذا الباطن الا لصة لذكورنا ومخرج عازواجننا
 وان لم يكن مبنية فمعه شر كذا وقوله وكذا ما في الحديث في رواية
 عليه وغيره عن مالك بن نويرة عن جبريل بن الفاسم عن مالك النشاني
 ان يطلع في قوله ابن شهاب بن وزاعة الغنيمة انه يبطل انما شرط
 ان موثر زوج منهن فحل ففسد وقوله فقال ابن الفاسم
 يوم انه قاله وانما رواه انك تمل هذا القول مخالف للاول لان الطرافة
 تقتضي الاضطرار بعد الوقوع ولو كان فيهم النقص عنه او المراد
 بالكرهية التخييم وبعد اعلية لعلبه ذلك بل انه من عمل الجاهلية
 وليكون عوا قبل القول الثاني وقوله والنشاني في عمل الصحابة وقوله
 وقال ايضا في ابن الفاسم ان حبس عنه مضر على ما حبسه وان لم يحجز
 عنه فليترد مسجلا في مطلقا للبني والبنات بفعل السجل الشئ
 انما امكنت من الانتفاع منه من غير قيد وقوله وقال ايضا ونصرة
 كذا هو ان العورات بغير الحوز وفي البين فكل امر فوال ما في ان الحبس
 لم يجوز ويؤيد على ذلك ان خلافا مذهب ابن الفاسم في انه يعض اذا مات
 ولا ينفذ وفوت الحبس عنده ان يحاز عن الحبس انتهي وقدر
 النقص وقال ابن الفاسم ان كان الحبس حيا فليقبضه ويدخل فيه
 البنات وان حبس او مات فلا ان كان على ما حبسه عليه وقدر ايضا
 ان كان الحبس حيا فليقبضه ويجعله مسجلا او مات لم
 يعسج انتهي ثم عدوا لما يفعل على ما قال مالك من فسح الحبس وان يجعله
 مسجلا اذا لم يات من حبس عليه على ان لو لم يحجزه في حبسه ويقر على ما
 حبس وان كان حيا الا ان يرضوا البردة وهي كبار ووقوله

وفيل الجوز الخ وهو قول ابن زناج وهو في مختصر الوفاة وهو من غير
كراهة وقوله فالإبل هي وهو من غير كراهة ليجعل لسان يهودي الخ لا
وان يهودي الخ قول الرابع فقط لما في الإبل لم يذ كر الرابع في بعض الأول
ان صاحب البيان ذكر ما في الإبل اجراء الإبل وقدر الخراج البنات من الحبش
عند ما ذكرنا من الكراهة من جهة الرجل الولد دون بعضه الخ لا يكتف
قوله في اللبنة انما مكرهة انتقم وخرج النخج الا قولها انما تصدق
على بعض دون بعض انتقم من التوضيح للشيخ ذليل على ان الحجاب يلعبه
وجزوه في الله اعلم الحكمه في كراهة من قبله فلان فلان الغلابة
وفلان فلان كراهة من الغلابة العلية معرفة صحيحة تامة عنها واسما
ويشتمون مع ذلك وشتماء نعم على فصيلين الفصل يشتمون ويشتمون
بان كلان نعم وها يدبعم على ملكهم جميع الارض البيضاء المعدة لحراره
الزرع الكريمة بوفز كذا تعرف بكذا الحمد لما قبله كذا وشرقا كذا
وجوب كذا او غير ذلك واما ان يتصرفون في ذلك تصرف في العمل
في ملكه وفي الملك الصحيح في ملكه الا ان توفوا على الله عبدا وعندهم ولا يربوا
لانهم الاحكامه بغير تفهم وهم اولادهم فلان وفلان ولم يعلم كراهة
لهم تعويثا فيما ذكره بوجه من وجوه البوت كراهة حتى الا ان كذا ذلك في
علمهم ويشتمون الفصل الثاني ان نعم لم يزلوا يسمعون سماعا لا تشيا
مستحيضا على المسنة افضل وغيرهم
الاشياء وسيزوها بعقولهم ان الملك
المر كورون اعلا وورثتهم من بعدهم وعاموهم يتصرفون فيه بالمرث والحرث
الان الله لم يحرم ثوابه تعويثا واما موجب تعويث منه
اسلامهم حتى الا ان كذا ذلك في علمهم وعلى ذلك فبذلك تشتماء انتقم
مسئولة من قبل لسانه بالمالية الجارية شتماء وذلك يتلوه كذا
النسب اسم كذا كذا والاسم لغير العقل مبيع وهو منعت ان ان كنت
منعتك ما سمعتك مستتر نوان كنت مبيعك فاقول له وان كنت

رجل شتم

المر كورون
١١٩

خالفتهم فالوا به طمعاً وان تحببتهم فلاوا به سلا. وان تعجبت عن
 أموالهم كرمافاً لا اغنيوا. انما التفتهم فخلوا انتدعي كلام التنبيه زروق
 المحرر له **ع** ان ادعو المكرم فلان بن عبدان العلانية عا فلان بن فلان
 العلانية من اقبيلة العلانية انه ضربه او سرق له كذا او اذكر له عا لك
 لك انكار التاع ولم تفع عا دعواه بيمينه بزر الدوعين الطالب عن استرعاء
 البيعة وكما ينبغي من النزاع والخصام والعراقة لدى الاحكام ولم يات عليه
 بوجه سايغ فدعاها من حضرة وندبها الى الصلح الذي سمعاه الله **خير**
 خيرا حيث قال الصلح خير ابتغوا الاجر والعنتوبه. جانتدبها جميعا اذ ذلك
 وانه كما ذكر عن من ذكرى بلان بدفع المكرم عا برامد المزمور زوج. وسر بفر
 او دنافر او عروطر او عينه لك. وفيضه فلان المزمور روضي بها الرضوي
 الفاع وابرأه من جميع ما يدعي به فلا وجلا لابرأ الفاع لعل
 دعوى وخصام والزمن نفسه منها يدعي بيمينه بعد هذه الورس وثيقة
 بعد عورة بالكلية وحينئذ احضرت اقبيلة العبداء واهلها طار
 الزمان او قصص الى بعد غاية وافصح نقا يدعي وكافة الدعاء والمطالب
 باسرها جعل على هذا اوقع الصلح وانهم والخل بالحالة
 والرضي والجور زفعت الطال كذا او المطلوب كذا الى شهود عليها
 باقية عنهما بشان كذا الحمد لله **س** اذكرها اذاما
 علي بن رضوي له عتد وقع عا طبيب فاستخيرة فقال الامام علي
 ابقوا الطبيب اهل عندك ذوا. لذ شرب يرمك الله فاطرق
 الطبيب راسه الى الارض ساعة ثم رفع راسه فقال انه اسمع
 هذا الدواء فلان انت عملت نجوة ان يشاه اليه اعلم الرب رح
 الامام زوداخذ عروفا النية وحبوب النجاة وورق التذبير
 ونوازل الشوق وغبار التواضع وثمرات العفة وزرعة الورع
 ولفاح السخاء وبستان المروة ونخيل الاصلاح واجعله
 جميعا بعقل حاضر يا يسر بل بجميع التوفيق ونسب نفسه

سمعنا دعاءه مفراس التوبة وتجعلهم في قدرة الرجاء اوفهم عليها
 نلوا الخوف قليلا قليلا حتى يبرغلا زبد الحكمة وتروم عليهم بمراد
 التقليل والتخفيف حتى يبردون تشرب بطاس الصبر صبيحة يوم
 فيه احد الاربع الدايمة الذي لا يموت فانه لا يعد لك في هذا ان شاء الله
 الله تعالى والله فلي التقدية والتوفيق كعمل كتاب الطبيب
 لصيدنا عيسى رضي الله عنه الحمد لله الذي جعلنا ان
 في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن عفان وعبد الرحمن
 ابن ابي عوف والزبير ابن العوام وزيد بن ثابت وسعد بن جبلة وغيرهم
 انهم اربوا في بن كعب وعلي بن ابي طالب رضي الله عنهم اجمعين
 من كتب اسماؤهم وغسل وجوههم لم يعموا ولم يصب
 يوم الحبيب في حجاب وعلقه عليه اي على نفسه
 لم يصبه

انتمسوا بالله اعلم الحمد لله الذي رفع لنا العلم قدرا
 في الدارين اجرا وجعلهم كالأشجار يعنفونهم بمراد بحر او الصلابة
 والصلابة على سبيلنا محمد افضل المخلوقين ففعلهم الله تعالى وعلمهم
 ومن ذكر مكرهه فمكرهم المكرم المجدد العلم الامير جريد
 في امره ووجيد عصره البقية العالم العلامة الافضل عينا حقا
 واجتنب الله صدف كذا في **ايد في نواز ابن الحاج**
 عز ابن ميثم من اشترى شيت او اشهد على نفسه انه فلب
 ورضي ثم وجد عيبا مثله تخفى عنه التغليب حلب ماروا
 ورجه واركان كذا نصرا ومثله لا يخفى عنه التغليب لزمه والاراد
 له وان لم يشهد انه فلبه ورضي به ربه من الامر بمعاد
 فانه عبد الملك واصبح انتمس من فتح الجليل المستريح التبت
 ربه الله تعالى الحمد لله **سأيد** مكتوب على خلاصته

من غفل عن
 علمه
 الحارث بن
 عيسى

في نواز
 ابن الحاج

مكتوب
 على
 من غفل

[illegible]

العليه العظمي









GretagMachbeth ColorChecker Color Rendition Chart

